الموسم الثاني
للانصات المركزي

طالباني ورومانوفسكي: ضرورة التلاحم و وحدة الصف لحل المشكلات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الثلاثاء
2023/09/12
No. : 7840

تحت التهديد

مناطق الحكم الذاتي الكردية في العراق وسوريا

LE GRAND
CONTINENT

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- قاليباف: لن ننسى دور الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد وحماية التعايش
- الرئيس بافل: ضرورة الحوار والتفاهم للوصول الى الاهداف الوطنية
- طالباني ورومانوفسكي: ضرورة التلاحم و وحدة الصف لحل المشكلات مع بغداد
- قادة الاتحاد الوطني يدعون لدرء الفتنة وحماية التعايش في كركوك
- الاتحاد الوطني يعمل دوما على تجديد وترصين حياته الحزبية ومؤسساته
- السوداني: نتعامل مع حصة الإقليم على أساس قانون الموازنة العامة
- حصة الاقليم من الموازنة تنتظر المجهول ودعوات لإدارة الدولة بالتدخل
- بارزاني: ملتزمون بالاتفاق الأمني بين العراق وإيران ولن نسمح بأي تهديد أمني لها
- رئيس الجمهورية والسيدة الأولى : ضرورة تكريم مثوى الشهداءومنح ذويهم الحقوق
- رئيس الجمهورية: أهمية إقرار التشريعات المتعلقة باحتياجات المواطنين

قضايا كردستانية

- العراق وسوريا.. مناطق الحكم الذاتي الكردية تحت التهديد
- حصار اقتصادي ظالم على كردستان وتجويع متعمد للشعب

المرصد السوري و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين : تركيا والحدث السوري: أيّ حسابات؟
- محمد سيد رصاص: اللحظة السياسية السورية الراهنة

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- قمة مجموعة العشرين (G20).. قراءة في النتائج
- ممرات خضراء عابرة للقارات ومستقبل التجارة العالمية
- "الإرهاب لن يربح".. الأميركيون يحيون ذكرى هجمات سبتمبر

العدد: 7840... 2023-09-12

رئيس البرلمان الإيراني:

لن ننسى دور الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد وحماية التعايش

ويؤكد: الاتحاد الوطني يواصل الان هذه السياسة الصائبة بالروحية نفسها

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الاحد ٢٠٢٣/٩/١٠ في طهران مع محمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الاسلامي الإيراني، واكد خلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبد الله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي ودرباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وعماد احمد عضو المكتب السياسي وهيوا احمد رئيس جهاز الاسايش في الإقليم، تعزيز العلاقات التاريخية بين الإقليم وخاصة الاتحاد الوطني والجمهورية الإسلامية الايرانية، وبحث الاجتماع توسيع التبادل التجاري وصون الامن والتنسيق الثقافي بين الجانبين.

وفي بداية اللقاء أشاد محمد باقر قاليباف رئيس البرلماني الإيراني بدور الرئيس الراحل مام جلال في بناء العراق الجديد وحماية الوئام والتعايش بين القوميات والمكونات المختلفة، وقال: « ستبقى ذكرى الرئيس مام جلال خالدة في اذهاننا، ويواصل الاتحاد الوطني الان هذه السياسة الصائبة بالروحية نفسها، وهو بالتأكيد قوة مؤثرة وله دور فعال في إنجاح العملية السياسية بالعراق».

من جانبه أشار الرئيس بافل جلال طالباني الى اهمية حماية الاستقرار والامن في المنطقة وقال: « نواصل جهودنا لمعالجة المشكلات والسيطرة على التحديات، نأمل ان يكون خطواتنا في سبيل المصالح العليا وان يكون صون الامن والاستقرار في المنطقة من أولويات مهامنا ».

وحول الوضع الداخلي للاتحاد الوطني وعلاقاته مع بغداد ودول الجيران، قال الرئيس بافل جلال طالباني: « الاتحاد الوطني ينتهج السياسة الحكيمة والمتوازنة للرئيس مام جلال بإرادة قوية ومستقلة، ونريد خدمة شعبنا ونؤمن ان بإمكاننا ان نستمر بالتنسيق مع أصدقائنا بغية تحقيق المصالح العليا، وعلاقاتنا مع الشيعة وجمهورية ايران الإسلامية تأتي ضمن هذا الاطار.

ضرورة الحوار والتفاهم للوصول الى الاهداف الوطنية

الرئيس بافل:هدفنا تحقيق الاستقرار والتعايش المشترك في المنطقة

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الاثنين ٢٠٢٣/٩/١١ في طهران مع حسين امير عبد اللهيان وزير الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، واكد الجانبان خلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبد الله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي ودرباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وعماد احمد عضو المكتب السياسي وهيوا احمد رئيس جهاز الاسايش في الإقليم، تعزيز وتطوير العلاقات الصداقة وتوسيع آفاق التعاون فيما بين الإقليم والعراق من جهة والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة اخرى بما يخدم تحقيق المصالح العليا وصون الاستقرار في المنطقة.

واوضح الرئيس بافل جلال طالباني خلال الاجتماع، موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني ازاء آخر المستجدات والتطورات السياسية في المنطقة وقال: « هدفنا تحقيق الاستقرار والتعايش المشترك في المنطقة وندعم تماما الحوار والتفاهم المسؤول حول لتحقيقه، ونرى انه السبيل الوحيد للتغلب على المشكلات والوصول الى الأهداف الوطنية».

من جانبه أشار حسين امير عبد اللهيان وزير الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية الى دور والسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال وقال عنه: « لقد كان الرئيس مام جلال قائدا جامعا للأصوات والألوان المختلفة، ولا يمكن نسيان وتأثيره في بناء العراق الجديد، لذا ننظر باحترام وتقدير الى جهوده بهذا الصدد».

وكان سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاقليم والعراق والجمهورية الإسلامية محور آخر من الاجتماع، حيث اتفق الجانبان على أهمية توسيع التعاون والتنسيق وتفعيل والتبادل التجاري».

ضرورة التلاحم و وحدة الصف لحل جميع المشكلات مع بغداد

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الاثنين ٢٠٢٣/٩/١١ في العاصمة أربيل، الينا رومانوفسكي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق، وبحث معها المشكلات بين الاقليم والحكومة الاتحادية ولاسيما مسألة حصة الاقليم من الموازنة ورواتب الموظفين.

وخلال اللقاء الذي حضره مارك سترو القنصل العام الأمريكي في اقليم كوردستان، كانت آراء الجانبين متفقة حول ضرورة الإسراع بحل المشكلات الداخلية في الاقليم، لكي يتم العمل بصوت وموقف موحد على حل جميع المشكلات مع بغداد، وخاصة مشكلة الميزانية ورواتب موظفي كوردستان.

وقد شدد قوباد طالباني على أن «اقليم كوردستان والشعب الكوردي بصورة عامة يواجهون مخاطر وتهديدات جدية، وإن لم نتدارك بسرعة مشكلاتنا الداخلية ستتعمق الأزمات»، محذرا من انه «كلما لم نستفد من المزيد من الفرص ستتعقد المشكلات والأزمات أكثر ويكون حلها صعبا».

وأعلن نائب رئيس الوزراء أنه مستعد لاتخاذ أي خطوة أو إجراء ضروري في سبيل حل مشكلة ميزانية ورواتب المواطنين.

أهمية تطبيق النظام الاتحادي في العراق كما ورد في الدستور

وكان رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني،قد استقبل (الاثنين، ١١ أيلول ٢٠٢٣)، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلينا رومانوفسكي ووفداً مرافقاً لها.

وتبادل الجانبان خلال اجتماع الآراء ووجهات النظر حول علاقات أمريكا مع العراق وإقليم كوردستان، والحوار من أجل حل خلافات أربيل وبغداد وخاصة حول مسائل الموازنة ورواتب موظفي إقليم كوردستان وأوضاع العراق وإقليم كوردستان.

وأكد الجانبان على أهمية وجود حوار بناء بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك وحل للمشاكل العالقة بينهما بما يضمن الحقوق الدستورية للجميع ويحفظ الأمن والاستقرار السياسي للبلد.

وشدد بارزاني على أهمية تطبيق النظام الاتحادي في العراق كما ورد في الدستور، وأشار فخامته إلى وجوب التعامل مع إقليم كوردستان كإقليم اتحادي وأن استمرار المشاكل والخلافات بين الحكومة الاتحادية العراقية وبين حكومة إقليم كوردستان ليس في مصلحة البلد.

واتفق الجانبان في الرأي بضرورة وأهمية حل المشاكل وتأمين المستحقات المالية لإقليم كوردستان وفقاً للقانون والاتفاقيات، وأكدا على التلاحم ووحدة الصف بين الأطراف السياسية في إقليم كوردستان، وخاصة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني.

فرص تشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمحلية وتعزيز القطاع الخاص في العراق وإقليم كوردستان، وأحوال الإيزديين وأهمية تنفيذ اتفاقية تطبيع أوضاع سنجار بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية العراقية وتطورات المنطقة بصورة عامة، شكلت محوراً آخر للاجتماع.

أطراف تسعى للتعامل مع إقليم كوردستان خارج أحكام قانون الموازنة

من جهته أكد رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، أن أطرافاً تسعى إلى التعامل مع إقليم كوردستان خارج أحكام قانون الموازنة العامة. وخلال لقائه بالسفيرة الأميركية لدى العراق، ألينا رومانوفسكي، الإثنين (١١ أيلول ٢٠٢٣)، بحث مسرور بارزاني «الحقوق الدستورية والمالية لإقليم كوردستان في قانون الموازنة العامة الاتحادية». وأعرب رئيس حكومة إقليم كوردستان، عن أسفه «إزاء وجود أطراف تسعى إلى التعامل مع الإقليم بشكل غير عادل وخارج نطاق أحكام قانون الموازنة». وذكر أن الوفد التفاوضي لإقليم كوردستان «قدم للجهات المعنية في الحكومة الاتحادية بيانات ومعلومات دقيقة مستندة إلى وثائق قانونية ودستورية».

مسرور بارزاني وألينا رومانوسكي، اتفقا على «أهمية حل المشاكل بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، تحت مظلة الدستور ومن خلال الحوار والمفاوضات».

بشأن الأحداث الأخيرة في كركوك، شدد الجانبان على «ضرورة تطبيع الأوضاع، وعودة مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والحفاظ على أمن المحافظة واستقرارها».

قادة الاتحاد الوطني يدعون لدرء الفتنة وحماية التعايش في كركوك

باشراف آسو مامند عضو المكتب السياسي ، مسؤول تنظيمات كركوك – صلاح الدين في الاتحاد الوطني الوطني الكوردستاني وبحضور ستران عبدالله مسؤول مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني والقياديين دلير قادر و آفيستا شيخ محمد ، عقد في معهد العلم بمدينة كركوك مساء الاثنين ٢٠٢٣/٩/١١ اجتماع موسع مع عدد من النخب من كتاب و ادباء وصحفيين بمختلف القوميات .

وفي مستهل الاجتماع وقف الحضور دقيقة صمت واحدة اجلالا وترحما لارواح الشهداء الخالدين .

ومن ثم تحدث آسو مامند عن الوضع السياسي الراهن في العراق و اقليم كوردستان و كركوك والمناطق المتنازع عليها ، مؤكدا ان كركوك مدينة لجميع القوميات المتعايشة بروح الوئام والتآلف ، لذا يجب عدم افساح المجال لمن يريد زرع الفتنة في هذه المدينة .

ودعا آسو مامند نخب الادباء والكتاب والمثقفين بجميع قومياتهم وبعيدا عن التحزب رص الصفوف فيما بينهم في مواجهة التحديات والمشاكل التي تعصف بالمدينة ، واعداً اياهم بدعمهم واسنادهم من قبل قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني من اجل حل المشاكل والمعوقات التي يعانونه .

من جهتهم اشاد الحضور بمبادرة كل من آسو مامند عضو الهيئة العاملة في الاتحاد الوطني الكوردستاني وستران عبدالله مسؤول مكتب اعلام الاتحاد في عقد هذا الاجتماع المهم .

الاتحاد الوطني يعمل دوما على تجديد وترصين حياته الحزبية ومؤسساته

تواصل المفوضية العليا للمؤتمر الخامس للاتحاد الوطني الكوردستاني استعداداتها لإنجاز مهامها على قدم وساق، وتقول المتحدثة الرسمية لشؤون المؤتمر: « ستنشر الأسبوع القادم التعليمات المتعلقة بمؤتمر المكاتب ومراكز التنظيمات ومؤسسات الاتحاد الوطني وسينعقد المؤتمر في موعده المحدد بمدينة السليمانية».

تقول تلار لطيف المتحدثة الرسمية لشؤون المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): حول الاعمال التحضيرية للمؤتمر « ان الاستعدادات لعقد المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني مستمرة، وقررت المفوضية تنظيم هوية أعضاء المؤتمر الدائمين حيث أعضاء المجلس القيادي الحالين والسابقين وأعضاء المجلس الأعلى للسياسات والمصالح والبيشمركة ١٩٧٦».

وأضافت المتحدثة: « ستنشر المفوضية العليا للمؤتمر الخامس التعليمات المتعلقة بمؤتمر المكاتب ومراكز التنظيمات ومؤسسات الاتحاد الوطني وفق الآلية المتبعة في النظام الداخلي».

تغييرات في هيكل الاتحاد الوطني

وأكدت المتحدثة الرسمية لشؤون المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني: « سيكون هناك تعديل للنظام الداخلي خلال المؤتمر الخامس وتكون المصادقة على هذه التعديلات بأصوات أعضاء المؤتمر الخامس بخلاف المؤتمر السابق وهناك تغييرات في هيكلية الاتحاد الوطني خلال المؤتمر».

وبيَّنت تلار لطيف: « ان الاتحاد الوطني يعمل دوما على تجديد وترصين حياته الحزبية ومؤسساته ويعتمد في هذه العملية على قدرات الشباب والنساء ودماء جديدة وستكون هناك مشاركات فعالة لهذه الطبقات في المؤتمر». موضحة : « ان الاتحاد الوطني يعمل بروح فريق واحد وصوت واحد لتحقيق اهدافه ومصالحه العليا وهي مصالح وتطلعات جماهير شعب كوردستان».

هذا ومن المقرر ان يعقد الاتحاد الوطني الكوردستاني مؤتمره الخامس في ٢٠٢٣/٩/٢٧ في السليمانية بمشاركة ٦٠٠ عضو، قبل خوضه انتخابات مجالس المحافظات المزمع إجراؤها في ٢٠٢٣/١٢/١٨ وانتخابات برلمان كوردستان في ٢٠٢٤/٢/٢٥.

السوداني: نتعامل مع حصة الإقليم على أساس قانون الموازنة العامة

أعلن محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء الاتحادي التزامه بقانون الموازنة العامة والمعاملة مع استحقاق الإقليم من الميزانية على أساس القانون الموازنة العامة الذي أصدره مجلس النواب، وحول افتعال الازمة التي حصلت حول مبنى المقر المتقدم لقيادة العمليات المشتركة في كركوك والتي تركه الحزب الديمقراطي بعد الاستفتاء أكد رئيس الوزراء الاتحادي احالة المتهمين باستشهاد وجرح المواطنين في كركوك الى القانون.

وقال محمد شياع السوداني خلال تصريح لقناة كوردسات نيوز الفضائية: « هناك ارقام واحصائيات تحكم استحقاقات الموازنة للجميع، ونحن بدورنا نلتزم بقانون الموازنة العامة».

وأضاف رئيس مجلس الوزراء الاتحادي: « نتعامل مع حصة الإقليم على أساس قانون الموازنة العامة، كما ننتظر نتيجة استضافة وزيرة المالية العراق والاقليم الى اللجنة المالية ومجلس النواب لمعالجة الخلافات المتعلقة بالموازنة».

وفي صدد التوترات والاضطرابات التي وقعت الايام الماضية في كركوك حول مبنى التي تعود للحزب الديمقراطي الذي تركه نتيجة استفتاء إقليم كوردستان وشغله القيادة العامة للعمليات المشتركة في المدينة، أشار محمد شياع السوداني الى انه: « ينبغي ابعاد كركوك من الخلافات والصراعات، وسنحيل كل من تلطغ ايديه بدماء مواطني كركوك الى القانون».

حصة الاقليم من الموازنة تنتظر المجهول ودعوات لإدارة الدولة بالتدخل

اعلن النائب من الاتحاد الوطني الكوردستاني، كاروان يارويس، لشبكة رووداو الاعلامية، ان «هذه الأرقام التي تتحدث عنها وزيرة المالية هي في الحقيقة حجج وذرائع، وهي الوجه الظاهري من المشكلة، أما الوجه المخفي للمشكلة فهو سياسي، لأن المعادلات في العراق وبضمنه إقليم كوردستان مرتبطة بمعادلات أخرى محلية وإقليمية، لذا يجب اتخاذ قرار بهذا الشأن داخل تحالف إدارة الدولة وإيجاد حل للمشكلة».

وتطالب الحكومة الاتحادية حكومة الاقليم بحوالي ترليونات دينار، لتصفية حسابات الشهور الستة الأولى من العام الحالي، في حين تنتظر حكومة الاقليم من بغداد إرسال رواتب شهري تموز وآب، ووسط هذا السجال بين الجانبين تراوح مستحقات الاقليم من الموازنة مكانها في انتظار المجهول، حيث لم يتسلم الموظفون والمتقاعدون في الاقليم رواتب شهري تموز وآب، في حين بدأت المالية الاتحادية اجراءاتها لتوزيع رواتب شهر أيلول.

بغداد تطالب الاقليم بإرجاع حوالي ٦ ترليونات دينار

واستضافت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي أول السبت، وزيرة المالية في الحكومة الاتحادية حول رواتب الموظفين في إقليم كوردستان، حيث قالت وزيرة المالية طيف سامي إن الإقليم مدين بأكثر

من ٥ ترليونات دينار للحكومة الاتحادية.

وقالت الدكتورة نرمين معروف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح سابق لـ (PUKMEDIA): «ان وزيرة المالية في الحكومة الاتحادية أبلغت اللجنة المالية ان وزارة المالية الاتحادية أرسلت مبالغ أكثر من مستحقات الإقليم المالية، حيث ان التعامل خلال الـ ٦ اشهر الماضية بين الإقليم وبغداد كان على أساس الاتفاق وليس بناء على قانون الموازنة العامة».

وأضافت د. نرمين معروف: «حسب اقوال وزيرة المالية فان بغداد أرسلت حصة الإقليم على أساس (١ على ١٢) بناء على الاتفاق الفعلي بين الإقليم وبغداد، وبحسب هذ الاتفاق تقول الوزيرة ان حصة الإقليم هي ٢ ترليون و٥٠٠ مليار دينار، لكن حسب الاحصائيات كانت إيرادات إقليم كوردستان النفطية وغير النفطية أكثر من ٨ ترليونات دينار، لذا ينبغي لحكومة الإقليم ارجاع ٥ ترليونات و٨٠٠ مليار دينار الى الحكومة الاتحادية».

الحكومة الاتحادية: نفذنا جميع التزاماتنا تجاه الاقليم

وكان المتحدث باسم الحكومة العراقية، قد أكد أن بغداد نفذت التزاماتها المالية كاملة تجاه إقليم كوردستان، مشيرا الى أن حكومة الاقليم لم تسلم الايرادات النفطية وغير النفطية.

وقال باسم العوادي المتحدث باسم الحكومة الاتحادية، في تدوينة على منصة «X»، الجمعة ٢٠٢٣/٩/٨، تابعها PUKMEDIA: «الحكومة الاتحادية نفذت التزاماتها المالية كاملةً تجاه إقليم كوردستان، وبذلت جهوداً كبيرة لتقديم الحلول»، لافتاً الى أنه «لغاية نهاية شهر حزيران بلغت الأموال في ذمة الإقليم أكثر من ثلاثة أضعاف حصة الإقليم، حسب الإنفاق الفعلي للدولة، في حين لم تسلم حكومة الإقليم الإيرادات النفطية وغير النفطية كما أوجب تسليمها قانون الموازنة الاتحادية».

وأضاف المتحدث: «بالرغم من عدم التزام حكومة الإقليم أخذت الحكومة الاتحادية قراراً بعدم تحميل المواطنين العراقيين في الإقليم جريرة عدم الالتزام، وعملنا بما يسمح به القانون باتخاذ قرار في مجلس الوزراء بإقراض الإقليم لحين حسم مشاكله المالية أصولياً».

وشدد العوادي على أن «الحكومة الاتحادية حريصة على حقوق المواطنين في إقليم كوردستان كحرصها على حقوق المواطنين في سائر المحافظات، وإنّ الالتزام بالقوانين الفيدرالية والاتفاقات المبرمة في ظل الدستور، أقصر طريق لاستكمال التحويلات المالية وتعزيز الثقة».

حكومة الاقليم تنتظر بغداد لتوزيع الرواتب

بالمقابل، ترجع حكومة اقليم كوردستان التأخير في توزيع رواتب شهري تموز وآب الى عدم صرف مستحقات الاقليم من قبل الحكومة الاتحادية، وتقول: «نفذنا جميع التزاماتنا تجاه الحكومة الاتحادية».

وأكد مجلس وزراء إقليم كوردستان في اجتماعه الأربعاء الماضي ٢٠٢٣/٩/٦، على ضرورة أن ترسل

الحكومة الاتحادية «المستحقات المالية لإقليم كوردستان شهرياً وفق الموازنة والبالغة تريليوناً و٣٧٥ مليار دينار منها ٩٠٦ مليارات دينار مخصصة للرواتب لتتمكن حكومة إقليم كوردستان من دفع الرواتب».

ودعا مجلس وزراء الإقليم، مجلس الوزراء الاتحادي إلى «مراجعة قراره بشكل عادل ومنصف وإرسال الاستحقاقات المالية للإقليم بناءً على الأرقام المثبتة في جداول حصة الاقليم من الموازنة، ولا سيما إرسال الجزء المخصص للرواتب الشهرية بقيمة ٩٠٦ مليار دينار، ليتمكن إقليم كوردستان من دفعها إلى من يتقاضون الرواتب في الإقليم، اسوة بباقي مستلمي الرواتب في عموم العراق الذين يتقاضون رواتبهم شهرياً دون تأخير»، مشدداً على وجوب «أن تصرف الرواتب المخصصة للإقليم في الموازنة الاتحادية وفق نفس المعايير، وألاّ تُعامل بشكل مختلف وغير عادل، بل يجب أن يكون ذلك وفق الدستور ومبدأ المساواة في تنفيذ القوانين».

يذكر أنه من مجموع ٤ أعضاء كورد في اللجنة المالية النيابية حضرت ممثلة الاتحاد الوطني الكوردستاني فقط في اجتماع اللجنة مع وزيرة المالية الاتحادية طيف سامي، فيما غاب ممثلا الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن الاجتماع، مع أن الأخير يدعي دوما أن مسألة مستحقات الاقليم قضية قومية وهو المدافع الأول عنها.

مشاكل فنية لا سياسية

رئيس اللجنة المالية النيابية عطوان العطواني أوضح للمسرى "لا يوجد في الموازنة مبالغ مخصصة لرواتب الموظفين، وإنما هناك استحقاق للإقليم ، وهناك واجبات والتزامات على حكومة الإقليم أن تنهض بها، والتي تشمل تسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية للمركز، هذا بالإضافة إلى إظهار كيفية صرف المبالغ التي استلمتها حكومة الإقليم من الحكومة الاتحادية خلال الفترات الماضية"،

مبينا أنه "بدون ذلك لا يمكن للحكومة الاتحادية أن ترسل مبالغ أخرى إلى الإقليم مستقبلا، وما يجري حاليا ليست مشاكل بين الجانبين وإنما التزامات يجب القيام بها من قبل الجانبين، وبالتالي هي طرح فني وليس سياسي وفق قانون الموازنة للسنوات الثلاثة".

انتقاد الإقليم

ومن جانبه أشار عضو اللجنة المالية النيابية معين الكاظمي للمسرى ،إلى أن "حكومة إقليم كوردستان قد اشترطت أن تتولى هي صرف رواتب موظفي الإقليم الذي يصل إلى ٦٧٠ ألف موظف وكذلك يكون لديها حصة محددة من الموازنة وهي نسبة ١٢,٧٦٪، ولكن هذه الحصة طبقا للمصروف الفعلي وليس الأرقام المدرجة في الموازنة من الناحية التخطيطية "، موضحا أن "استحقاق الفعلي للإقليم هو ٢ تريليون و٥٠٠ مليار دينار، بينما حصل على ٨ تريلونات و٨٠ مليار دينار، وهي كافية لصرف رواتب موظفي إقليم كردستان".

الراتب حق

وبدورها اتهمت عضو مجلس النواب عالية نصيف حكومة الإقليم بالتحايل فيما يخص موضوع رواتب الموظفين، وقالت للمسرى إن" مسألة الرواتب هو حق كونهم جزء من هذا الشعب، وبالتالي الإقليم لا يرضى بربط موظفيه ببغداد لكي يكون حالهم كحال باقي موظفي البلد"، مشيرة إلى أن " استخدام ورقة الموظفين من أجل الاسترزاق بالمال الفاسد هو شيء مرفوض تماما، وبالتالي حكومة الإقليم غير ملتزمة بما نص عليه الدستور وقانون الموازنة من التزامات، لذلك ندعو الحكومة العراقية إلى أن تنهي هذا الجدل المتعلق برواتب الموظفين من خلال ربطهم ببغداد".

ورقة سياسية

ومن جانبه أبدى عضو مجلس النواب رائد المالكي أسفه من التعامل مع مسألة الرواتب من قبل جميع الأطراف كورقة سياسية إما للاتفاقات أو المناكفات، منوها من خلال المسرى إلى ان "الإقليم لا يتوقف لديه شيء إلا رواتب الموظفين، وبالنسبة للحكومة الاتحادية أن الصيغة الواردة في قانون الموازنة لا تميز بين رواتب موظفي الإقليم عن غيره، لأنها تتحدث عن مستحقات الإقليم"، لافتا إلى أن "الإقليم يرفض من جانبه أن تتعامل الحكومة الاتحادية مع مسألة الرواتب بشكل مستقل عن غيره من مستحقات الإقليم، وهو يطلب فقط تزويده بالأموال بحجة رواتب الموظفين، وبالنهاية نسمع أن موظفيه لم يستلموا كل رواتبهم خلال السنة، لذلك يجب تسوية مسألة الرواتب وننتهي من هذا الموضوع ولا نعود إليه، وما إرسال الأموال إلى الإقليم بصيغة القروض تعتبر مخرجا قانونيا لحين الانتهاء من تلك التسوية التي تحتاج إلى حسن نية، وبصراحة رواتب الموظفين هو استحقاق إنساني قبل كل شيء".

بيانات غير واضحة

أما عضو مجلس النواب هادي السلامي فأكد للمسرى " ليس على الموظف أن يتحمل ما يجري من خلافات سياسية، كلنا شعب واحد ولنا نفس الظروف، ولكن الذي يجري انه بحسب تقرير الرقابة المالية العراقية هناك تفاوت كبير من ناحية العنوان والدرجة الوظيفية والدرجات العليا (أ – ب – ج) وحتى أعداد الموظفين المرسلة من الإقليم بحسب التقرير غير واضح"، مبينا أن "حكومة الإقليم تتحمل جزءا من المسؤولية في عدم إرسالها البيانات بالشكل الصحيح، ولكن يجب أن يكون التعامل مع الموظف في كل المحافظات العراقية بشكل واحد، سواء في البصرة أو إقليم كردستان، لذلك بالنهاية نحن مع صرف رواتب الموظفين لأنه يتعلق بالحياة اليومية للعائلة".

بارزاني: ملتزمون بالاتفاق الأمني مع إيران ولن نسمح بأي تهديد أمني لها

استقبل رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، ظهر (الاثنين، ١١ أيلول ٢٠٢٣)، سفير جمهورية إيران الإسلامية في العراق محمد كاظم آل صادق، ووفداً مرافقاً له.

وناقش الجانبان خلال اجتماع سبل تعزيز علاقات إيران مع العراق وإقليم كوردستان، والاتفاق الأمني بين العراق وإيران، وعلاقات أربيل – بغداد والحوار من أجل حل المشاكل العالقة بينهما.

وأشار نيجيرفان بارزاني إلى أهمية العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية بوصفها جارة مهمة لإقليم كوردستان مشدداً على أن إقليم كوردستان ملتزم بالاتفاق الأمني بين العراق وإيران، ومطمئناً إلى أنه لن يسمح بظهور أي تهديد أمني لجمهورية إيران الإسلامية ينطلق من إقليم كوردستان.

من جهته، أكد سعادة سفير جمهورية إيران الإسلامية في العراق على أهمية علاقات بلاده مع العراق وإقليم كوردستان، وعبر عن الشكر والتقدير لفخامة رئيس إقليم كوردستان على المساعدات والتسهيلات التي قدمها لنقل الزوار الإيرانيين في عاشوراء وأربعينية الإمام الحسين.

بحث أوضاع المنطقة بصورة عامة إلى جانب مجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك للجانبين، شكل محوراً آخر للاجتماع.

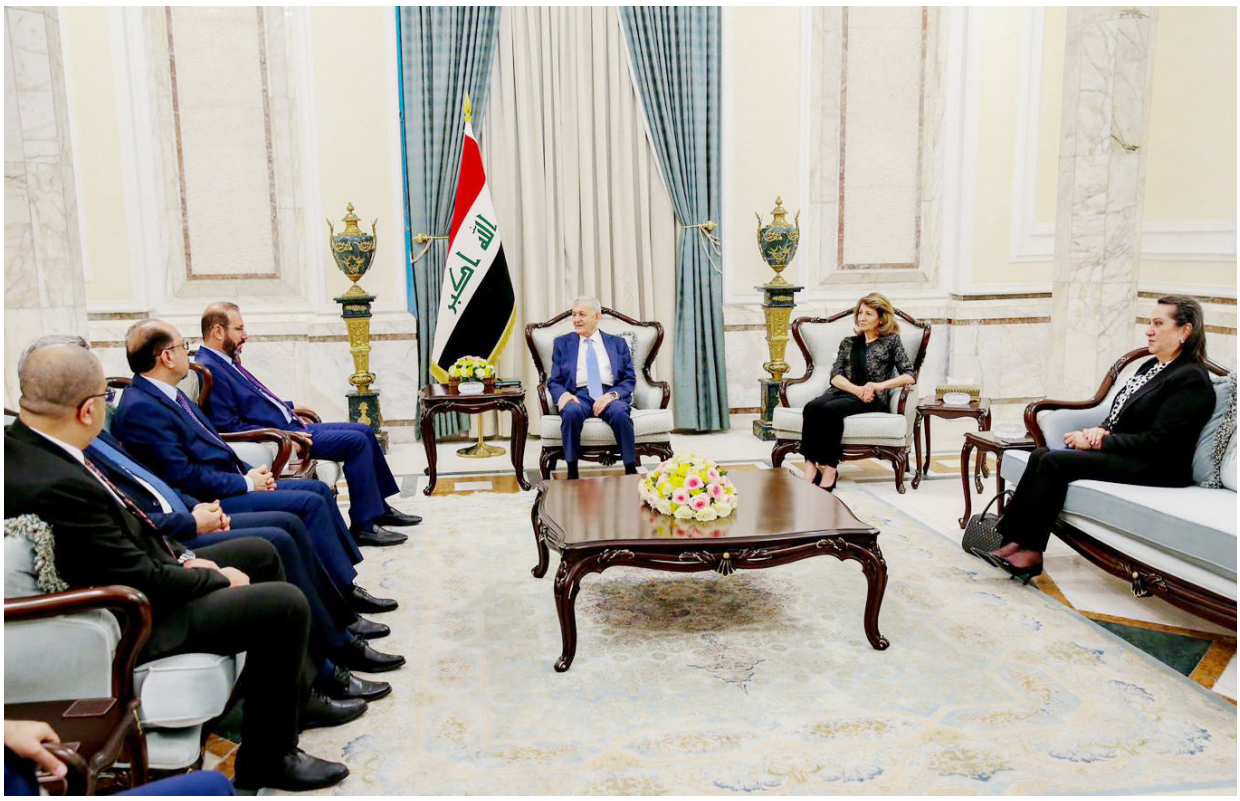

رئيس الجمهورية والسيدة الأولى :

ضرورة تكريم مثوى الشهداء ومنح ذويهم الحقوق المعنوية والقانونية

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أهمية الإسراع في دفن رفات ضحايا المقابر الجماعية خاصة في إقليم كردستان والموجودة في دائرة الطب العدلي بعد استكمال الإجراءات الأصولية، وحسم هذا الملف الإنساني لكثير من العوائل العراقية.

وأشار السيد الرئيس خلال استقباله والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الأحد ١٠أيلول ٢٠٢٣في قصر بغداد، رئيس مؤسسة الشهداء السيد عبد الإله النائلي وعددا من المسؤولين في المؤسسة ووزارة الصحة، إلى ضرورة بذل الجهود في هذا الملف ومساعدة أهالي الضحايا في دفن رفات الشهداء خاصة من الكرد، مشددا على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات

المعنية بالشهداء في الحكومة الاتحادية وبين وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في إقليم كردستان من أجل إنصاف عوائل شهداء الأنفال وحلبجة ومنحهم الحقوق الكاملة.

وأضاف فخامته أن دفن رفات الشهداء واجب وطني وإنساني، وتكريم مثواهم يجب أن يتم على أكمل وجه ومنح ذوي الشهداء كافة الحقوق القانونية والمعنوية، وتلبية كافة متطلباتهم واحتياجاتهم.

وشدد رئيس الجمهورية على أهمية فتح المقابر الجماعية واستخراج جثامين الشهداء واتخاذ الإجراءات اللازمة بذلك، مؤكدا استعداد فخامته على تقديم التسهيلات الممكنة لمعالجة هذا الملف وحسمه.

كما جرى بحث التأخير في عمليات الفتح والتشييع حيث تقرر تولي السيدة الأولى مهمة المتابعة والإشراف على هذا الملف الإنساني المهم.

وتم التأكيد على الإسراع في تنفيذ التفاهمات الخاصة بتبادل الوثائق التي تؤرخ لحقبة تاريخية مهمة من نضال الشعوب والسياسات القمعية للأنظمة الدكتاتورية.

كما تمت مناقشة كثير من المسائل الأخرى وفي مقدمتها ضرورة حصول ذوي الشهداء على كافة الحقوق المنصوص عليها قانونا.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن سعادتهم بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مُثمنين طروحات فخامته وتأييدهم الكامل بضرورة رعاية ذوي الشهداء، وقدّموا شرحاً عن عمل مؤسسة الشهداء وباقي الدوائر ذات العلاقة في ما يخص ملف الشهداء في البلاد.

وحضر اللقاء نائب رئيس بعثة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين السيد فواز عبد العباس عبد الأمير.

»

تاكيدات على إنصاف عوائل شهداء الأنفال وحلبجة ومنحهم الحقوق الكاملة

»

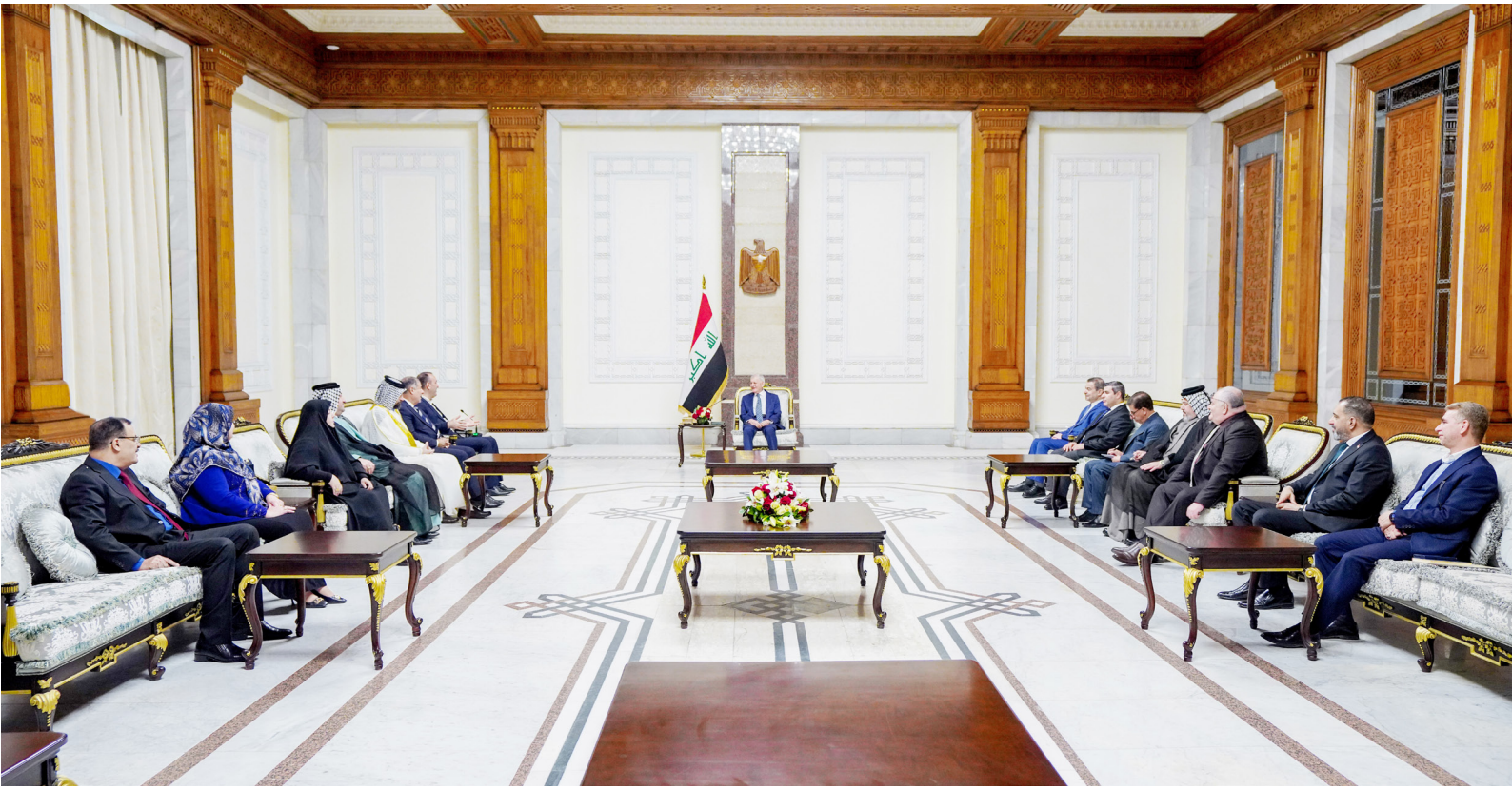

رئيس الجمهورية لوفد كتلة دولة القانون النيابية:

أهمية الإسراع في إقرار التشريعات المتعلقة باحتياجات المواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١١ أيلول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد كتلة دولة القانون النيابية برئاسة النائب ياسر المالكي.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار خاصة وأن البلاد على موعد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات نهاية العام الحالي وضرورة توفير الأجواء المناسبة لإنجاح هذه التجربة الديمقراطية وضمان نزاهتها وشفافيتها.

كما أكد السيد الرئيس أهمية الإسراع في إقرار التشريعات الضرورية ذات الصلة باحتياجات المواطنين، مشيرا إلى دور ممثلي الشعب في تبني مطالب الناس وبما يوفر الحياة الحرة الكريمة لهم.

وتحدث السيد الرئيس عن مشاريع القوانين التي قدمتها رئاسة الجمهورية والتي تنتظر مناقشتها والمصادقة عليها في مجلس النواب، مؤكدا أن رئاسة الجمهورية أولت ملف المياه أولوية كبيرة من خلال تقديم مشروع قانون لتشكيل المجلس الأعلى للمياه الذي سيتبنى رسم السياسيات والخطط المائية لعدة سنوات في العراق.

ولفت فخامته في هذا السياق إلى أن أزمة المياه في العراق تتطلب تضافر جميع الجهود على الصعيدين المحلي والدولي سيما في تحسين إدارة الموارد المائية وتحديث الطرق الزراعية للاستفادة من المياه، إضافة إلى بذل الجهود للحصول على حصة عادلة وكافية لتغطية حاجة المواطنين.

وأشار رئيس الجمهورية، في هذا السياق، إلى أن مباحثات تجري مع الجانب التركي بخصوص أزمة المياه وقد قام

عدة مسؤولين أتراك بزيارة العراق خلال الأيام الماضية وتم التطرق إلى ضرورة تزويد العراق بالخطة التشغيلية للمياه في تركيا والمشاريع التي تقام على نهري دجلة والفرات وحصة العراق من المياه، مشددا على أهمية الوصول إلى تفاهمات واتفاقات مع دول المنبع بهذا الجانب.

وأضاف فخامته أن رئاسة الجمهورية أيضا قدمت مشاريع قوانين تتعلق بتعديل قانون المخدرات، وتعديل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل الخاص بفرز الدور السكنية إلى ١٠٠ متر، ومشروع قانون تمكين المرأة، مؤكدا فخامته استعداد رئاسة الجمهورية لتقديم الدعم والتسهيلات من أجل إقرار هذه المشاريع.

كما تحدث فخامته عن الجهود التي تقوم بها رئاسة الجمهورية لحسم قضايا الموقوفين وإطلاق سراح السجناء الذين انتهت فترة محكومياتهم حيث تم عقد اجتماع في رئاسة الجمهورية مع الجهات ذات العلاقة حيث شُكلت لجنة من وزارات العدل والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية ومجلس القضاء الأعلى من أجل حسم هذا الملف ومراعاة الأحداث والنساء من الموقوفين والسجناء، مشيرا في هذا الصدد إلى إطلاق سراح أكثر من ستة آلاف موقوف لغاية شهر تموز الماضي.

من جانبهم، أعرب أعضاء وفد كتلة دولة القانون عن سعادتهم بلقاء فخامته، مؤكدين تقديرهم لمواقف السيد الرئيس ونظرته الشمولية بالحفاظ على حقوق العراقيين بمختلف مكوناتهم، وتعزيز الأمن والاستقرار للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية.

وأشار أعضاء الوفد إلى سعي الوفد لتأسيس مجلس السياسيات الاستراتيجية لمعالجة الجوانب السياسية والاجتماعية والبيئية والزراعية وأزمة المياه، كما أعربوا عن أملهم بدعم فخامته لعمل المجلس حيث تقرر التنسيق مع الكتل البرلمانية ورئاسة الجمهورية.

برقية عزاء ومواساة إلى العاهل المغربي

هذا و بعث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٠ أيلول ٢٠٢٣، رسالة تعزية إلى جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشقيقة بضحايا الزلزال الذي ضرب عدداً من المدن في المغرب.

و في ما يلي نص الرسالة:

جلالة الملك محمد السادس المحترم

ملك المملكة المغربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ببالغ الحزن والأسى تابعنا الزلزال المؤسف الذي ضرب عدداً من المدن المغربية مما أودى بحياة عدد كبير من الأبرياء.

تعازينا الحارة ومواساتنا الصادقة لكم ولأسر الضحايا والمنكوبين، مع دعواتنا للجرحى والمصابين بالشفاء العاجل.

مع أسمى اعتباري

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس جمهورية العراق

د. فابريس بالانش :

العراق وسوريا..
مناطق الحكم الذاتي الكردية تحت التهديد

*مجموعة الدراسات الجيوسياسية (GEG)-الترجمة : المرصد

في نوفمبر من عام ٢٠٢٢، قصفت تركيا القوات الكردية في سوريا وحزب العمال الكردستاني في شمال العراق ردًا على الهجوم في إسطنبول الذي نسبه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى حزب العمال الكردستاني.

أعلنت تركيا عزمها شن هجوم بري كبير ضد الإدارة الذاتية التي يقودها الكرد السوريون في شمال وشرق سوريا.

وفي الوقت نفسه، أطلقت صواريخ إيرانية على مقر حزب المعارضة الإيراني الموجود في المنفى في كردستان العراق.

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، خلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى

طهران، هدد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي أيضًا بشن هجوم ضد إقليم كردستان إذا لم تقم الحكومة العراقية بتحسين قدراتها.

السيطرة على الحدود مع إيران

يزعم النظام الإيراني أن الكرد، وخاصة اللاجئين الكرد في العراق، مسؤولون عن المظاهرات المناهضة للنظام التي اجتاحت إيران منذ مقتل الشابة الكردية مهسا أميني على يد الشرطة الدينية. وتشهد الإجراءات المتزامنة التي اتخذتها تركيا وإيران ضد الكرد في سوريا والعراق على رغبة مشتركة في تقليص، أو حتى إلغاء، استقلالهم الذاتي.

لدى كلا البلدين أقليات كردية كبيرة (٢٠٪ في تركيا و١٠٪ في إيران)، وليس لديهما الرغبة في رؤية هذه الأقليات تطالب بالحكم الذاتي أيضًا.

ولا بد من الإشارة إلى أن الكرد في العراق نجحوا في تحرير أنفسهم من سيطرة الحكومات المركزية نتيجة إضعاف هذه الحكومات ودعم الولايات المتحدة.

لقد تحررت كردستان العراق من نظام صدام حسين في عام ١٩٩١ نتيجة لحرب الخليج الأولى التي شهدت إنشاء منطقة حظر الطيران من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى.

وقد أنقذ هذا الأمر الكرد من التعرض للمذابح وسمح بإنشاء دولة ناشئة. وقد أدى غزو الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ إلى ترسيخ وضعهم المستقل في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٤.

وفي سوريا، حرر الكرد أنفسهم من قبضة النظام البعثي في عام ٢٠١٢ عندما تخلى عن معظم مواقعه في شمال سوريا. وسيطرت القوات الكردية التابعة لوحدات حماية الشعب، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، على الأراضي الكردية. سمح دعم التحالف الدولي ضد داعش لوحدات حماية الشعب، بدءاً من عام ٢٠١٤، بترسيخ وجودها في الشمال الشرقي وإنشاء دولة ناشئة: «روج آفا»، التي أصبحت الآن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

لكن الظروف الجيوسياسية التي سمحت لهذين الكيانين الكرديين بالظهور تواجه تحديات تتمثل في عدم اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة تأكيد الحكومات المركزية بدعم من حلفائها، والاستراتيجية العثمانية الجديدة التي تنتهجها تركيا.

وبعد عقود من الحروب والأزمات، أصبح لبنان وسوريا والعراق الآن منطقة عازلة جيوسياسيا تتميز بعودة الإمبراطوريات العثمانية والفارسية والروسية، على حساب الغرب وحلفائه. ويعتبر خصوم أمريكا الكيانين الكرديين في سوريا والعراق كذلك.

١. كردستان سورية والعراق: نهجان مختلفان نحو الحكم الذاتي

لقد ولدت المنطقتان الكرديتان اللتان تتمتعان بالحكم الذاتي وتطورتا في سياق الحرب الأهلية والتدخل الأمريكي.

وُلدت حكومة إقليم كردستان في عام ١٩٩١ وتم بناؤها بعد مقاومة مسلحة طويلة الأمد للحكومة العراقية. وفي الوقت نفسه، تعتبر الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أحدث، حيث ظهرت في عام ٢٠١٢ تحت اسم روج آفا.

وفي سوريا، كانت الحركة القومية الكردية أضعف بكثير مما كانت عليه في العراق؛ ولم تتحد النظام السوري أبداً بالأسلحة حتى عام ٢٠١٢. وبالتالي فإن تاريخ كردستان سورية والعراق مختلفان تماماً، ولكن جغرافيتهما وسكانهما ومواردهما ونظام حكمهما مختلفان أيضاً، وهي الأمور التي ينبغي النظر إليها مرة أخرى لفهم وضعهما الجيوسياسي الحالي.

١,١. كردستان العراق: الحكم الذاتي المكتسب عبر كفاح طويل ومتأصل على الأرض

يبلغ عدد سكان إقليم كردستان ٦/٢ مليون نسمة، ٨٠٪ منهم كرد. تبلغ مساحتها ٣٨/٠٠٠ كيلومتر مربع، مما يجعلها أصغر قليلاً من سويسرا.

وتطالب بمساحة أخرى تبلغ ٤٥ ألف كيلومتر مربع (سنجار وسهل نينوى وكركوك وغيرها) والتي تشكل ما يسمى «المناطق المتنازع عليها».

منذ استعادة الأراضي من داعش في عام ٢٠١٧ وهجوم الميليشيات الشيعية على حكومة إقليم كردستان في عام ٢٠١٧، أصبحت هذه المناطق إلى حد كبير تحت سيطرة القوات المسلحة العراقية.

تضم أراضي حكومة إقليم كردستان سكاناً كرداً متجانسين؛ فقد تم تقليص الجيوب العربية والتركمانية والمسيحية

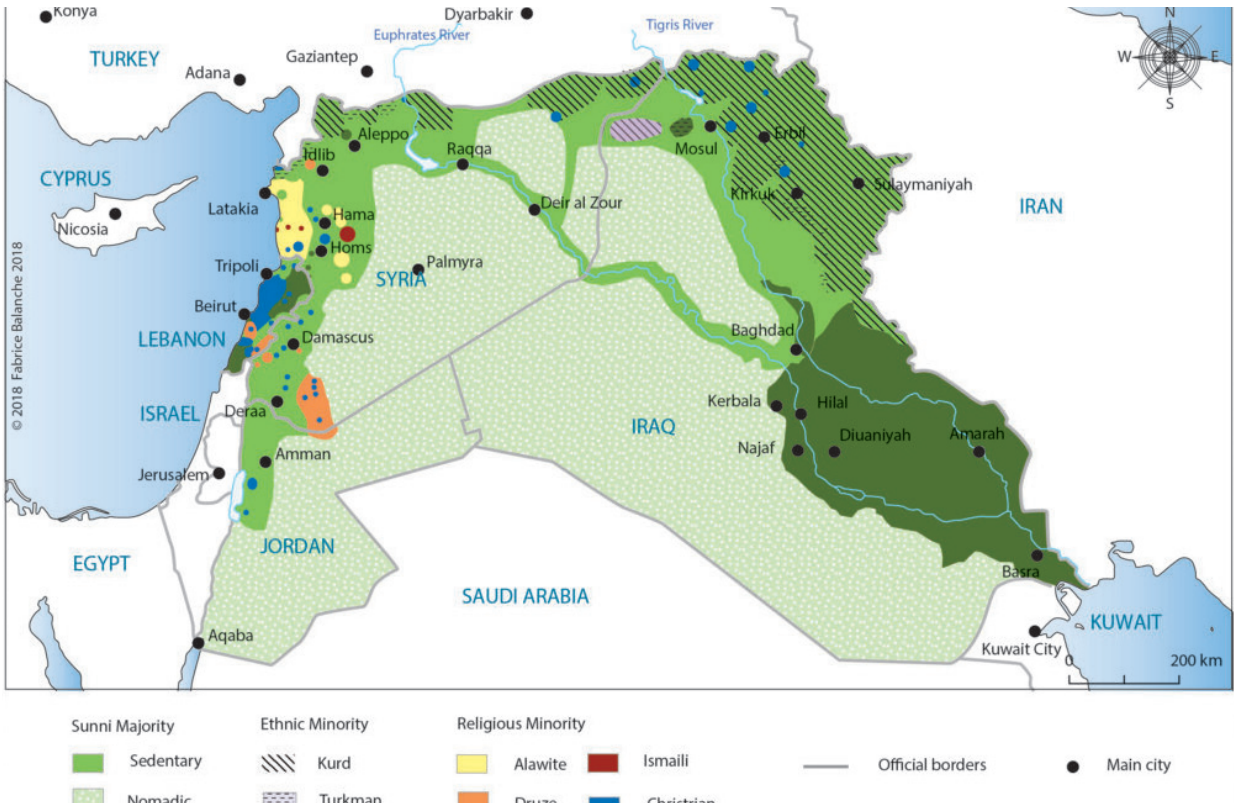

وبالتالي لا تمس وحدتها.

وكما هو الحال في بقية أنحاء العراق، فإن أكثر من ٧٠٪ من أراضيه عبارة عن مناطق حضرية. أربيل والعاصمة والسليمانية ودهوك هما القطبان الجغرافيان الرئيسيان.

وتقع حكومة إقليم كردستان ضمن سفوح جبل زاغروس وتصل إلى أعلى نقطة لها وهي ٣,٦٠٧ متراً في غوندا زور، على الحدود مع إيران.

وقد سمحت هذه التضاريس الوعرة للكرد بمقاومة هجمات الجيش العراقي لعقود من الزمن. وفي عام ١٩٩١، نزلت قوات البشمركة من الأدغال للاستيلاء على البلدات والسهول الواقعة بين الموصل وكركوك.

بعد عقود من القتال، تخللتها هدنات عابرة، قرر صدام حسين القضاء على الكرد وأطلق سياسة إبادة جماعية كاملة ضدهم: حملة الأنفال في عام ١٩٨٨. وتم تدمير الاف القرى وتم جمع السكان في معسكرات تحت سيطرة مراقبة الجيش

العراقي. تم إعلان المناطق الريفية المحيطة بها «منطقة محرمة» وأي شخص يتم العثور عليه خارج المعسكرات سيُقتل على الفور. أودت حملة الأنفال بحياة ١٨٢،٠٠٠ ضحية في المجمل. كان هدف صدام حسين ببساطة هو ابادة الشعب الكردي وأراضيه في العراق إلى الحد الذي يمكننا معه اعتبار حملة الأنفال إبادة جماعية.

تم نقل مئات الآلاف من الكرد إلى جنوب العراق بينما تمت دعوة العرب من الجنوب ليأخذوا أماكنهم في الموصل وكركوك.

في عام ١٩٨٨، أمر صدام حسين بشن هجوم كيميائي على قرية حلبجة الكردية، مما أدى إلى مقتل ٥٠٠٠ شخص.

وأدت هذه المذبحة إلى نزوح جماعي للسكان الكرد إلى إيران وتركيا.

لقد أقنعت حملة الأنفال الكرد بأن الحكم الذاتي الواسع النطاق، أو حتى الاستقلال، هو وحده القادر على ضمان أمنهم.

فمنذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٣، عاشت الأراضي الكردية تحت حماية القوة الجوية الغربية، على الرغم من أنها عانت من آثار الحظر الدولي تماماً مثل بقية العراق.

وكانت الحدود مع إيران وتركيا مغلقة عمليا، مما منعهما من الحصول على الإمدادات من الخارج، في حين كان عراق صدام حسين يتاجر مع سوريا.

وعلى خلفية الفقر، اندلعت حرب أهلية عنيفة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧، مما تسبب في مقتل ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ شخص.

تركت هذه الحرب بين الكرد بصماتها على حكومة إقليم كردستان وما زالت تساهم في تقويض وحدتها السياسية مع بغداد.

وفي عام ٢٠٠٣، انضمت القوات الكردية إلى الجيش الأمريكي للإطاحة بصدام حسين،وقد سمح لهم ذلك بتوسيع أراضيهم والحصول على وضع الحكم الذاتي في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٤.

ويوجد في المحافظات الكردية والمناطق المتنازع عليها ٦٤ نائبا في البرلمان العراقي (من أصل ٣٢٩ نائبا) غالبا ما يكونون أساسيين لتشكيل الأغلبية، وعادة يكون رئيس الجمهورية كرديا.

وأخيراً وليس آخراً، من المفترض أن تحصل حكومة إقليم كردستان على ١٧٪ من الموازنة العراقية من الحكومة الاتحادية.

ونتيجة لذلك، شهدت حكومة إقليم كردستان في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ تنمية اقتصادية هائلة في حين انزلقت بقية مناطق العراق إلى حرب أهلية. ونموذجها في التنمية هو الممالك النفطية الخليجية.

ويضمن الاستغلال المباشر للموارد النفطية، التي يتم تصديرها جزئيًا إلى تركيا، مستوى مريحًا من الإيرادات لحكومة إقليم كردستان، مما يسمح لها بأن تصبح أكثر استقلالية عن بغداد.

الاستقرار السياسي والأمن يجعل حكومة إقليم كردستان منطقة جاذبة للشركات الراغبة في العمل في العراق.

تتمتع أربيل والسليمانية ودهوك بسوق عقاري قوي بفضل الاستثمارات القادمة من جميع أنحاء العراق.

وفي الواقع، فإن الأمن وجودة الخدمات والحريات النسبية تجتذب الطبقات الوسطى والعليا العراقية التي تشتري العقارات لقضاء عطلاتها.

وهناك أيضاً لاجئون من الموصل وكركوك، سواء كانوا كرداً أو مسيحيين أو عرباً، جاءوا بحثاً عن ملاذ آمن في كردستان. في دهوك، ويتكون الآن ما يقرب من ثلث السكان من العرب من الموصل الذين وصلوا عندما استولى داعش على تلك المدينة والذين يفضلون البقاء في كردستان.

أما المسيحيون الذين قدموا من الموصل، فهم يقيمون الآن في قضاء عين كاوا (١٠٠ ألف نسمة)، ولاينوون العودة إلى الموصل.

ولا تعتبر حكومة إقليم كردستان تدفق هؤلاء السكان الجدد غير الكرد مشكلة. بل على العكس من ذلك، فقد ساهمت في الازدهار الاقتصادي للمنطقة دون التأثير على الخيارات السياسية لأنهم مستمرون في التصويت في مقاطعتهم الأصلية. وفي حال إجراء استفتاء جديد على استقلال كردستان، فلن يشكل ذلك عائقاً.

١,٢ الحكم الذاتي لكردستان سوريا حديث وغير مؤكد

تختلف الجغرافيا والتركيبة السكانية والتنمية في كردستان سورية كثيرًا عن العراق. ولا تقع بين الجبال العالية التي تساعد على المقاومة وتحافظ على الهوية الكردية.

تعتبر منطقة عفرين الأكثر وعورة بمناظرها الجبلية، إلا أن ارتفاع الجبال فيها لا يتجاوز الـ ١٠٠٠ متر.

تغطي معظم الأراضي الكردية التلال الصغيرة المحيطة بكوباني، وقبل كل شيء، السهول الواسعة في الجزيرة.

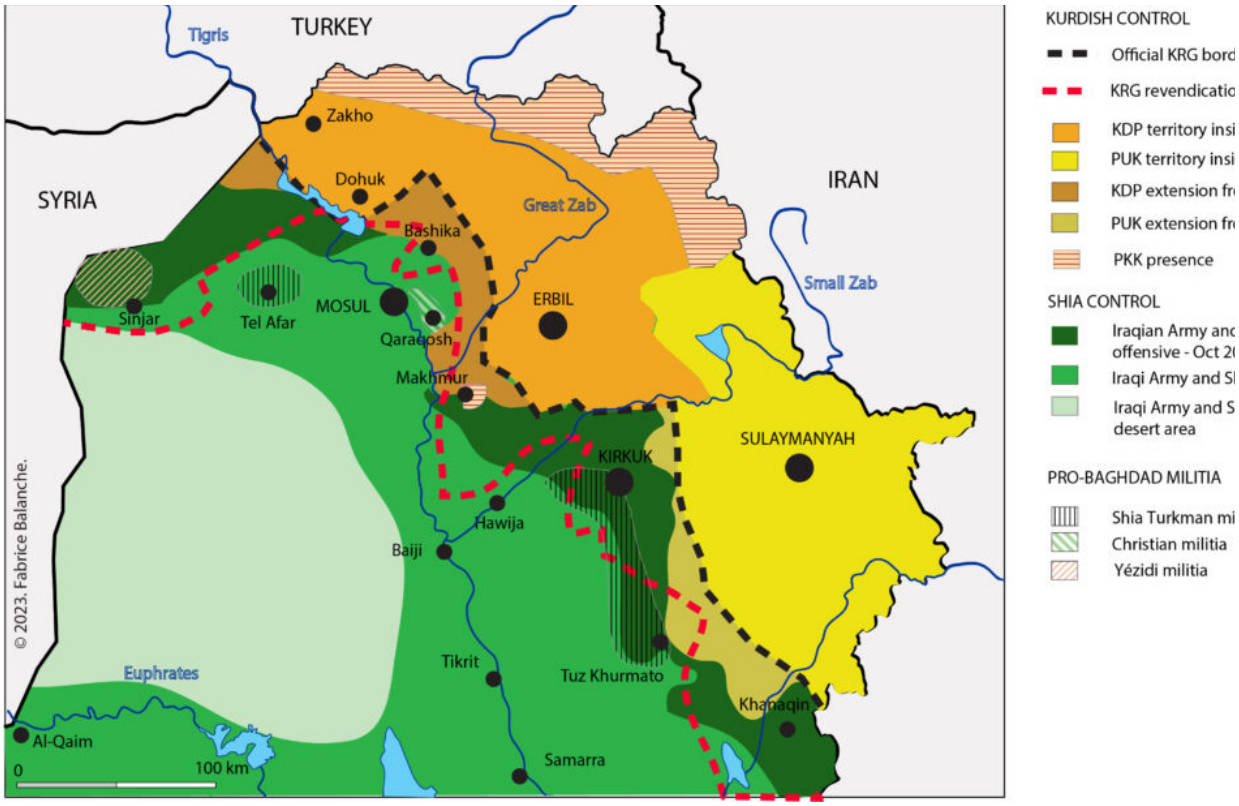

بين هذه المناطق الثلاث ذات السكان الكرد المتجانسين، فإن غالبية السكان من العرب.

وعلى النقيض من العراق، فإن هذه ليست منطقة كردية شاسعة ومتجانسة.

في وادي الفرات، يقتصر عدد السكان الكرد على مناطق قليلة في الرقة، حيث جاء سكان الريف في الستينيات ليستقروا في هذه المدينة المتنامية.

القامشلي والحسكة، أكبر مدينتين في منطقة الجزيرة، وتنقسم إلى مناطق كردية وعربية.

الأولون يشكلون أغلبية في القامشلي، لكنهم أقلية في الحسكة.

في عام ٢٠١١، قُدر إجمالي عدد السكان الكرد في سوريا بنحو ٢ مليون من أصل ٢١ مليون نسمة.

وكان نصفهم موجودين في أراضيهم الأصلية والنصف الآخر في حلب ودمشق. وكان حي الشيخ مقصود الكردي في حلب وحده موطناً لأكثر من نصف مليون كردي، نتيجة النزوح الجماعي من الريف من عفرين وكوباني.

وفي الأراضي التي تشكل الآن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، يقدر عدد السكان الكرد بأكثر من مليون نسمة بينما يتراوح عدد العرب السنة ما بين ١/٥ إلى ٢ مليون، نصف مليون منهم نزحوا من المنطقة الحكومية. المسيحيون (الآشوريون والسريان والأرمن) لا يتجاوز عددهم عشرات الآلاف. بحسب السلطات الكنسية.

الكرد السوريون ضحايا للتمييز

في ظل النظام البعثي، كان الكرد السوريون ضحايا للتمييز، لكنهم لم يتعرضوا لسياسة الإبادة الجماعية كما كان الحال في العراق في عهد صدام حسين. في الواقع، يعود أسوأ إجراء تم اتخاذه ضد الكرد إلى عام ١٩٦١، عندما كانت سوريا تحكمها حكومة قومية.

في ذلك الوقت، تم تجريد عشرات الآلاف من الكرد من جنسيتهم السورية، وأصبحوا أجانب في بلدهم: «البدون» (بدون جنسية). وقد تم منحهم تصاريح إقامة دائمة ولكن لم يتمكنوا من شراء العقارات أو الحصول على شهادة جامعية، ولا يمكنهم الالتحاق بالجامعة. ولا يستطيع هؤلاء البدون مغادرة محافظة الحسكة دون تصريح من الشرطة.

وسيكون عليهم الانتظار حتى عام ٢٠١١ والانتفاضة في سوريا حتى يتمكن بشار الأسد من إعادة الجنسية السورية إلى البدون عام ١٩٦١ وأحفادهم، الذين يبلغ عددهم الإجمالي ما يقرب من ٣٠٠ ألف شخص. ٢ .

في شمال شرق سوريا، تم استبعاد الكرد إلى حد كبير من الإصلاح الزراعي في الستينيات، حيث لم يتم تنفيذه في محافظة الحسكة من أجل منع ظهور طبقة كردية صغيرة من ملاك الأراضي.

تمت مصادرة الأراضي من كبار ملاك الأراضي، كما هو الحال في بقية أنحاء البلاد، ولكن بعد ذلك قامت الحكومة بتأجيرها لنفس كبار ملاك الأراضي، وزعماء القبائل، والبرجوازية الحضرية إذا كانوا موالين للنظام البعثي.

كان هدف النظام السوري هو إبقاء الأراضي الكردية متخلفة حتى يغادر هؤلاء السكان المناطق الريفية والحدودية إلى المدن الكبيرة حتى يصبحوا أكثر عربية ويفقدوا روابطهم مع أراضيهم الأصلية.

ولم يكن على النظام البعثي يواجه مقاومة كردية مسلحة. إن انتشارهم في جميع أنحاء البلاد وأعدادهم الضعيفة جعل من الصعب ظهور حركة قومية كردية قوية كما حدث في العراق.

علاوة على ذلك، ابتداء من عام ١٩٨٠، رحب النظام البعثي بزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ومنظمته العسكرية في أراضيه وكان للزعيم الكردي الحرية الكاملة في زعزعة استقرار تركيا، لكن كان عليه الامتناع عن أي نشاط سياسي في سوريا.

وتم السماح للكرد السوريين بالانضمام إلى صفوف حزب العمال الكردستاني والقتال في تركيا. ومن بين هؤلاء، يمكننا أن نلاحظ قادة الإدارة الذاتية الحاليين إلهام أحمد، ومظلوم عبدي (المعروف باسم «كوباني»)، والمئات من «الكوادر» (الضباط أو الكوادر) الذين جاءوا في عام ٢٠١٢ من جبال قنديل في العراق لتنظيم وحدات حماية الشعب.

وفي عام ١٩٩٨، وتحت ضغط من تركيا، وكان على حافظ الأسد أن يطرد أوجلان وحزب العمال الكردستاني من سوريا. وبذلك فإنه سيخسر أحد الأصول التي ساعدته في السيطرة على الكرد السوريين.

وفي عام ٢٠٠٤، اندلعت أعمال الشغب في القامشلي وامتدت إلى جميع المناطق الكردية في سوريا ٣ منها حي الشيخ مقصود الكردي بحلب. ومع ذلك، لم يظهر السكان العرب أي تضامن ضد النظام مع الكرد، الذين تعرضوا للقمع العنيف. وفي الشمال الشرقي، شاركت القبائل العربية، مثل قبيلة الطي، التي سلحها النظام السوري، في حملة القمع.

وتعرضت المتاجر الكردية في القامشلي والحسكة للنهب وتم طرد آلاف العائلات من منازلهم على يد الجيران العرب الذين استولوا على ممتلكاتهم. وهذا يفسر سبب انشقاق الكرد على الفور عن المعارضة السورية في عام ٢٠١١.

تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي

وتم تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي في عام ٢٠٠٣ على يد أعضاء سابقين في حزب العمال الكردستاني وأنصاره، وتم تعزيزه في عام ٢٠١٢ بوصول مقاتلي حزب العمال الكردستاني وإنشاء وحدات حماية الشعب.

اندلعت حرب أهلية داخل المجتمع الكردي بين وحدات حماية الشعب والميليشيات المستقلة أو المرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني السوري، الذي كان أقوى حركة سياسية كردية في عام ٢٠١١.

وبحلول عام ٢٠١٣، هُزمت جميع الميليشيات الكردية الأخرى أو طُردت إلى كردستان العراق. . سيطر حزب العمال الكردستاني، من خلال منظماته المحلية، حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، على روج آفا.

وكان الهدف هو توحيد الأراضي الكردية وتثبيت نموذج حكم يعتمد على أيديولوجية أوجلان.

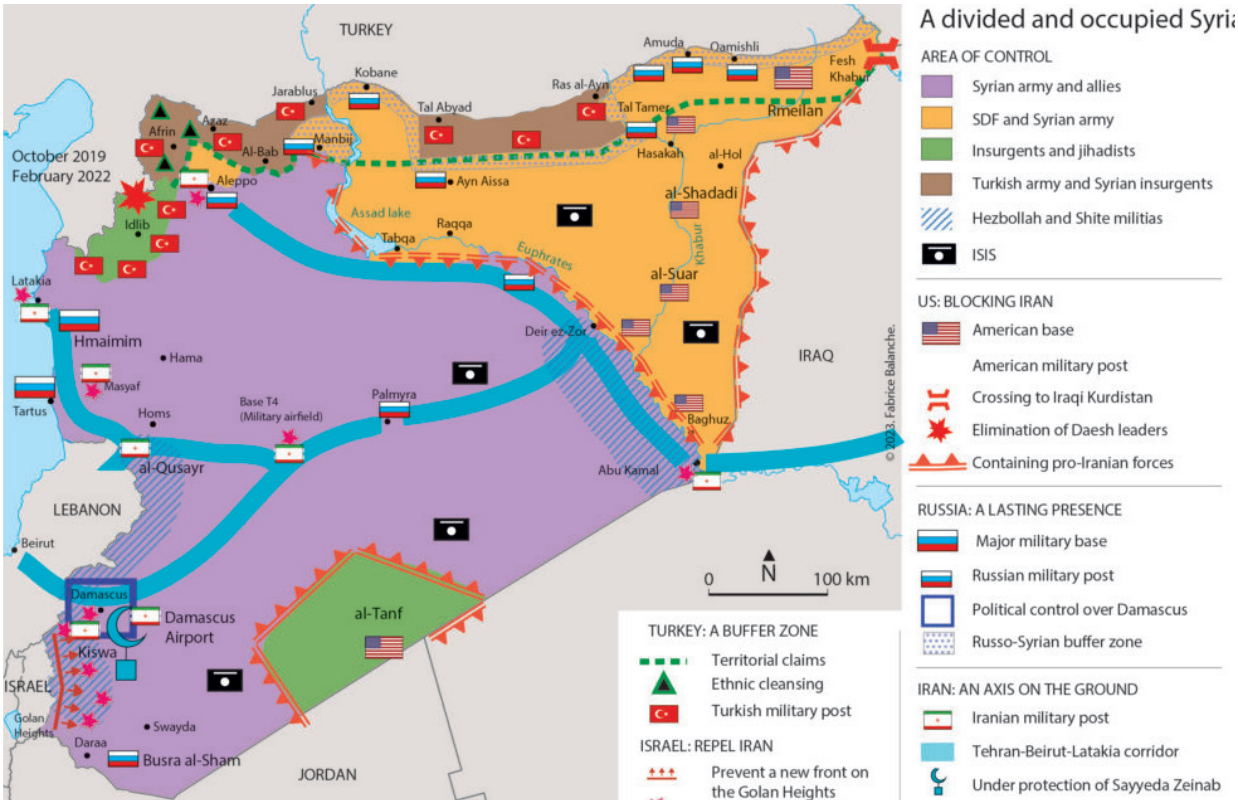

ومع ذلك، فإن محاولات التوسع خارج الأراضي الكردية باءت بالفشل حتى دعمت الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب في الحرب ضد داعش في خريف عام ٢٠١٤.

وبدعم من التحالف الدولي، استعادت وحدات حماية الشعب كوباني من داعش وتمكنت من طردهم من كامل منطقة الحدود التركية السورية بين الفرات والعراق.

وفي يوليو/تموز ٢٠١٦، سيطرت وحدات حماية الشعب على مدينة منبج واتخذت قرار الانضمام إلى عفرين بهدف رسمي هو قطع الطريق بين تركيا والرقة، ليتمكن التحالف الدولي من دعمها في هذه العملية.

في الواقع، كانت الرقة مجرد ذريعة؛ وكان الهدف الحقيقي هو توحيد جميع الأراضي الكردية في شمال سوريا استولت وحدات حماية الشعب على مدينة منبج واتخذت قرار الانضمام إلى عفرين بهدف رسمي وهو قطع الطريق بين تركيا والرقة لكي يدعمها التحالف الدولي في هذه العملية.

في الواقع، كانت الرقة مجرد ذريعة؛ وكان الهدف الحقيقي هو توحيد جميع الأراضي الكردية في شمال سوريا استولت وحدات حماية الشعب على مدينة منبج واتخذت قرار الانضمام إلى عفرين بهدف رسمي وهو قطع الطريق بين تركيا والرقة لكي يدعمها التحالف الدولي في هذه العملية. في الواقع، كانت الرقة مجرد ذريعة؛ وكان الهدف الحقيقي هو توحيد جميع الأراضي الكردية في شمال سوريا ٤ .

وأدى ذلك إلى تدخل تركيا العسكري المباشر في سوريا وتوثيق علاقاتها مع روسيا في أغسطس ٢٠١٦. رسميًا، كان هدف تركيا أيضًا القضاء على داعش وتحرير الرقة، ولكن في الواقع، كان تدمير الكيان الكردي السوري. وهو ما دفع إلى إرسال قوات تركية إلى سوريا.

تاسيس قوات سوريا الديمقراطية

وبدعم من التحالف الدولي، أنشأت وحدات حماية الشعب تحالفًا مع مختلف الميليشيات العربية المناهضة لداعش باسم قوات سوريا الديمقراطية. ومضى الأخير في تحرير الرقة في خريف عام ٢٠١٧ ثم وادي الفرات الشمالي بأكمله حتى الاستيلاء على الباغوز، آخر معقل لداعش، في مارس ٢٠١٩.

وبعد عدة تغييرات في الأسماء، أصبحت روج آفا الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وهي مقسمة إلى عدة مناطق إدارية وهي مبنية رسميًا على الديمقراطية التشاركية، وأبسط مستوياتها هو الكانتون، وهو وحدة تضم حوالي ألف نسمة.

في الواقع، كل هذا مجرد ستار من الدخان لإخفاء نظام مركزي وسلطوي، يختبئ قادته الحقيقيون في الظل، لكنهم قادمون من حزب العمال الكردستاني . . تتظاهر الولايات المتحدة والدول الغربية بالتمييز بين حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب من أجل حماية تركيا، لكن لا أحد ينخدع.

ووحدات حماية الشعب هي العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية وهي ضرورية للقضاء على داعش ومنع الجيش السوري من استعادة السيطرة على شمال شرق البلاد.

وتعول الولايات المتحدة على ظهور جيل جديد من القادة الكرد المستقلين عن حزب العمال الكردستاني، لكن هذا يتطلب دعماً اقتصادياً وسياسياً أكثر جدية، وقبل كل شيء، ما لا يقل عن عقد أو عقدين من السلام.

١,٣. الازدهار الاقتصادي شرق نهر دجلة والركود الدائم في الغرب

من الناحية الاقتصادية، فإن الوضع في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أبعد ما يكون عن المقارنة مع حكومة إقليم كردستان، ولا يبدو من الممكن لكردستان سوريا أن تصل إلى نفس المستوى من التنمية.

وبطبيعة الحال، لم يكن الوضع الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان في التسعينيات مختلفاً كثيراً عن الوضع في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا اليوم.

أدى الحظر الدولي على العراق، وكذلك الأعمال العدائية التركية والإيرانية والعراقية، إلى خلق وضع أسوأ من الوضع الحالي في شمال شرق سوريا لأن المساعدات الإنسانية كانت محدودة للغاية.

وبالفعل، فإن الحدود مع تركيا مغلقة، ويفرض النظام السوري ضرائب باهظة على المنتجات المتجهة إلى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، كما أن العقوبات الدولية المفروضة على سوريا تنطبق عليها جزئياً.

على سبيل المثال، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي تمويل مشاريع إعادة الإعمار في الشمال الشرقي لأنه يرفض تمويل إعادة إعمار سوريا حتى يوافق النظام السوري على خطة انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

وبطبيعة الحال، هناك استثناءات للقاعدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال الشرقي لديهم مساحة أكبر للمناورة والوسائل المالية التي يقدمها المانحون الغربيون مقارنة بتلك الموجودة في سوريا الحكومية، ولكن ليس هناك

شك في إطلاق «خطة مارشال» في أراضي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وهذا يتطلب الاعتراف بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا كحكومة محلية شرعية، ولكن بسبب صلاتها بحزب العمال الكردستاني ومواجهتها معارضة شرسة من تركيا، فإن الأوروبيين والولايات المتحدة لن يفعلوا ذلك.

الاعتراف ليس كافيا

وجاء الاعتراف الرسمي الوحيد بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من برلمان كتالونيا في أكتوبر ٢٠٢١. لكن الاعتراف ليس كافيا؛ ولا بد من تواجد جيش غربي لضمان الحكم الذاتي للمنطقة. لكن الوجود العسكري الأمريكي مؤقت وليس لدى روسيا رغبة أو مصلحة في الحفاظ على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

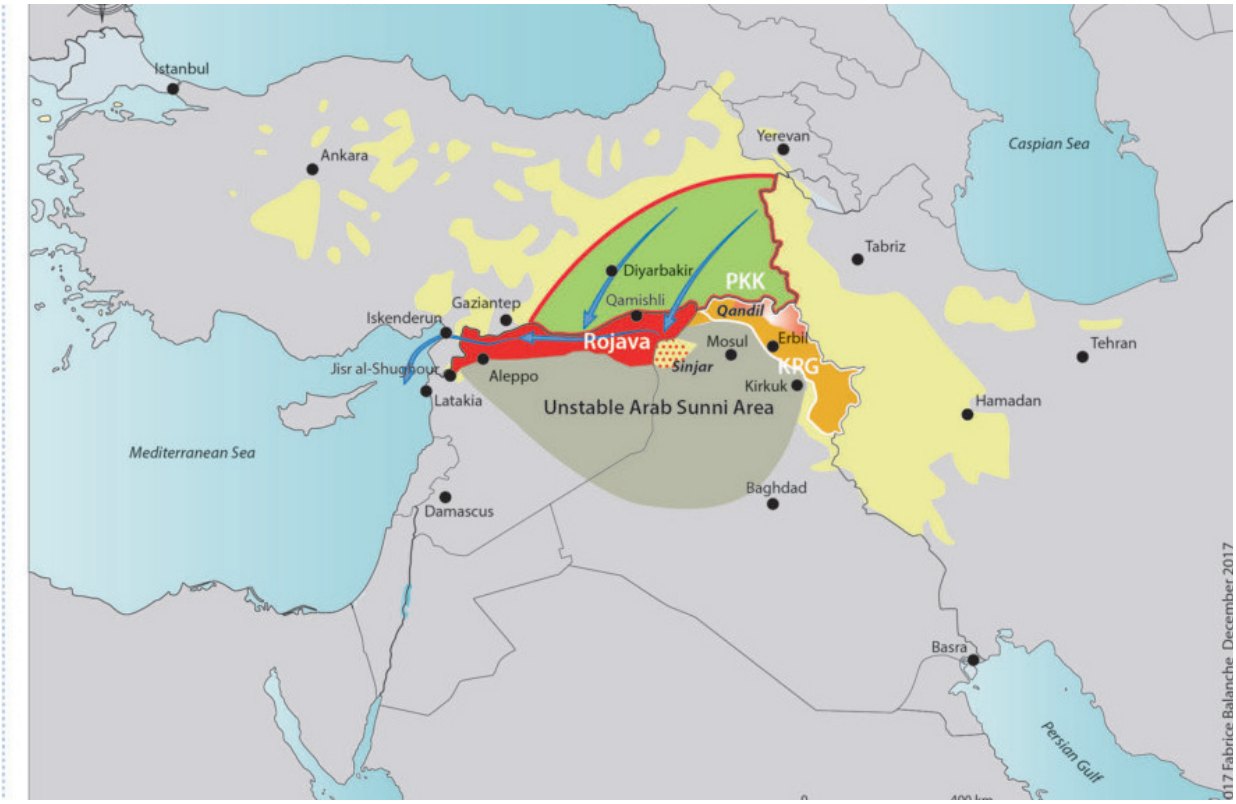

وتمتلك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وحكومة إقليم كردستان احتياطيات نفطية يمكن أن توفر لهما الاستقلال في مجال الطاقة وعائدات التصدير.

في الواقع، يوجد أكثر من ٨٠٪ من إنتاج النفط السوري في أراضي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، و١٠٪ من النفط العراقي ينتمي إلى حكومة إقليم كردستان (إذا استثنينا حقول كركوك الخاضعة الآن للسيطرة العراقية الفيدرالية).

ومع ذلك، فإن ٨٠٪ من إنتاج النفط السوري أصبح الآن أقل من ١٠٠ ألف برميل يومياً بسبب نقص الصيانة (كانت سوريا قبل الحرب تنتج ٣٨٠ ألف برميل يومياً).

أما العراق فقد بلغ إنتاجه الآن ٥ ملايين برميل يوميا. وبالتالي فإن توفر النفط ليس كما هو.

كما أن احتمالات زيادة الإنتاج السوري منخفضة في ظل الوضع الحالي.

فقط من خلال السلام والاستثمارات الضخمة في هذا القطاع يمكن إعادة الإنتاج السوري إلى مستوى ما قبل الحرب.

ولذلك، يجب على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ألا تعتمد على المكاسب النفطية غير المتوقعة لضمان تنميتها.

علاوة على ذلك، وإذا تمكن العراق من التنازل عن ١٠٪ من إنتاجه النفطي لحكومة إقليم كردستان، فليس هناك شك في أن تسمح سوريا بوصول ٨٠٪ من نفطها إلى أيدي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وبالفعل، يتم نقل بعض النفط المنتج في الشمال الشرقي إلى النظام السوري.

ولا تمتلك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أي قدرة على التكرير سوى المصافي الصغيرة التي تنتج وقوداً ردئ الجودة وتتسبب في كميات لا تصدق من التلوث.

وقد باءت خطط شركة دلتا كريسنت الأمريكية لبناء مصفاة في الشمال الشرقي بالفشل.

ورفضت إدارة بايدن تجديد رخصة التصدير لهذه الشركة المرتبطة بشكل وثيق بالجمهوريين والتي كانت مكلفة بتحديث وتصدير إنتاج النفط في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في عام ٢٠١٨.

ويشكل إنتاج المواد الزراعية الخام المصدر الثاني لثروة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

قبل الحرب، كانت هذه المنطقة تعتبر سلة غذاء سوريا.

وبفضل نظام الري الموسع في وادي الفرات، والأمطار الغزيرة في الجزيرة، والوقود الرخيص، والاستخدام المكثف للأسمدة الفوسفاتية، أنتج المزارعون ما يكفي لضمان استقلال سوريا الغذائي وتصدير كميات كبيرة في السنوات الممطرة.

ومع ذلك، كان هذا النمط من الإنتاج عفا عليه الزمن واعتمد على دعم الدولة الهائل والاستخدام المفترس للموارد المائية.

الجفاف، واحتجاز تركيا للمياه - التي تسيطر على أجزاء المنبع القصيرة من نهري الفرات والبليغ -، ويتسبب استخراج تركيا المكثف للمياه من طبقات المياه الجوفية شمال الحدود في نقص المياه غير القابل للحل والذي لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال إصلاح جذري ومكلف لنموذج الإنتاج الزراعي.

ومع ذلك، تفتقر الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى القدرات الفنية والمالية لتنفيذ هذا الإصلاح، حتى بمساعدة المنظمات غير الحكومية الغربية.

والآن، أصبحت سلة الخبز السابقة لسوريا مضطرة إلى استيراد الحبوب لإطعام سكانها.

يُصنع الخبز من خليط من دقيق القمح وفول الصويا، مما يعطيه طعمًا كريهًا. ولا يزال مدعومًا، لأنه بدونه لا يستطيع السكان حتى إطعام أنفسهم، لكنه يتم تقنينه.

وكان القطن هو المورد الزراعي الرئيسي الثاني في المنطقة، إلا أن محصول الصيف هذا يتطلب كميات كبيرة من المياه التي لم تعد متوفرة في معظم أنحاء المنطقة.

ولا يضمن الحصول على محصول إلا المزارعين الذين يستطيعون السحب مباشرة من نهر الفرات.

ويعتبر الري عن طريق الآبار الارتوازية مكلفاً للغاية من حيث الوقود - في حين أن المزارعين يستطيعون تحمل تكاليفه - وتعتمد معظم المساحات المزروعة بالقطن على هذا النوع من الري.

وباستثناء وادي الفرات، تقلصت المساحات المزروعة بشكل كبير وأصبحت الآن مقتصرة على المحاصيل الشتوية باستخدام الأمطار لأن الري في الصيف غير ممكن.

وقد أدى التخلي عن القطن وغيره من المحاصيل الصيفية، فضلاً عن انخفاض إنتاج الحبوب، إلى حرمان سكان الريف من معظم دخلهم وجعلهم يعتمدون بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية الدولية.

سياقين زمنيين مختلفين

تتواجد حكومة إقليم كردستان والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في سياقين زمنيين مختلفين.

وقد تمكنت الأولى من تحقيق وضع الحكم الذاتي المعترف به وطنيا ودوليا. بينما لا تحظى الأخيرة إلا باعتراف رمزي من الدول الغربية التي تشعر بالامتنان لقوات سوريا الديمقراطية في حربها ضد داعش، ولكن مع تلاشي ذكريات معارك كوباني (٢٠١٤) والرقة (٢٠١٧)، يتضاءل الامتنان الغربي، ومعه الوعود بمحاربة داعش

ضمان الحكم الذاتي الكردي.

نتيجة للسلام وعائدات النفط والحكم الليبرالي، تمكنت حكومة إقليم كردستان من بناء اقتصاد مزدهر، وتطوير البنية التحتية الحديثة وأصبحت منطقة جذابة للمستثمرين العراقيين والأجانب.

مستوى معيشة سكان إقليم كردستان هو مستوى معيشة دولة متوسطة الدخل (حوالي ٥٠٠٠ دولار للفرد سنويًا في عام ٢٠٢٢)، ومعدل الفقر في المحافظات الكردية هو الأدنى في العراق، بأقل من ١٠٪ في عام ٢٠٢٠.

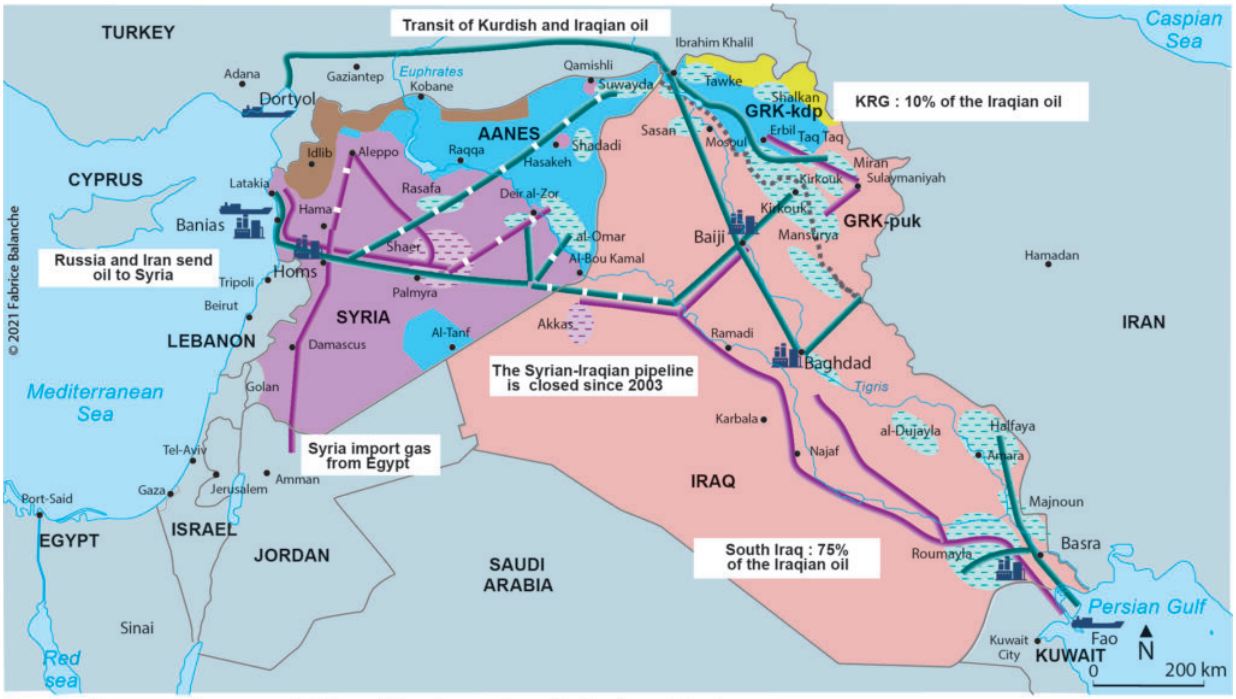

Production and transportation of hydrocarbon in Irak an Syria

Controled area
Russia and Iran
Competition in Iraq
Production, transportation, transformation
Oil fiel
Open pipeline

ومن ناحية أخرى، فإن الوضع الاقتصادي في شمال شرق سوريا سيئ للغاية، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي مماثلاً للناتج المحلي الإجمالي في الدول الأقل نمواً والذي يبلغ ٥٠٠ دولار للفرد. إن مستوى الفقر مذهل ولا توجد إحصائيات تصف الحياة اليومية لسكان الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

الأكثر ليبرالية في كلا البلدين

لن نتطرق إلى الاختلافات في الحكم بين حكومة إقليم كردستان والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

ولا يمكن اعتبار أي من النظامين ديمقراطياً بالمعايير الغربية. ومع ذلك، وفقاً للمعايير الإقليمية، يمكننا اعتبار الحكم في حكومة إقليم كردستان والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هو الأكثر ليبرالية في كلا البلدين.

على الرغم من أن انتخابات حكومة إقليم كردستان شابتها المحسوبية السياسية، إلا أنها تتمتع بميزة وجودها، وحتى

لو لم تسمح بتغيير سياسي، فإن المعارضة ممثلة. وتهتم الحكومة بالتنمية الاقتصادية وتبذل كل ما في وسعها لجذب الاستثمار الخارجي، وهو ما يعني سيادة القانون.

وسائل الإعلام المستقلة موجودة ولا تقلق عندما تنتقد الحكومة الإقليمية.

بينما الوضع في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أكثر تعقيداً لأننا لم نجر انتخابات قط لقد تم تأجيلها بشكل منهجي بسبب الصراع.

وتسيطر على السلطة وحدات حماية الشعب وفروعها السياسية (حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي)، والتي ترتبط بشكل وثيق، ولكن بشكل سري، بحزب العمال الكردستاني، بغض النظر عما يقوله القادة السياسيون والعسكريون.

بطبيعة الحال، منذ نشوة النصر في الرقة والوعود بغد أكثر إشراقا، قامت وحدات حماية الشعب بتخفيف أيديولوجيتها.

ولم يعد هناك حديث عن إلغاء المال لصالح المقايضة أو حتى تجميع الأراضي.

ولم يعد تعدد الزوجات محظورا في المناطق العربية.

إن واقع السيطرة السياسية والصعوبات الاقتصادية جعل القادة الكرد أكثر واقعية، لكن الحبل السري لحزب العمال الكردستاني لم يتم قطعه بعد.

ولذلك، فإننا نواجه وضعين وأجندتين سياسيتين مختلفتين للغاية فيما يتعلق بالإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا وحكومة إقليم كردستان.

ومع ذلك، لدى كلاهما مخاوف كبيرة بشأن استقلالهما بسبب المشاكل الداخلية. فالتنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يهدد وحدته.

الوضع الاقتصادي ليس سيئا، لكن العلاقة المتقلبة مع بغداد تثير القلق.

وفي سوريا، تعمل المعارضة المتزايدة للسكان العرب والأزمة الاقتصادية على إضعاف الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ويعاني السكان من يأس كبير، بما في ذلك الكرد الذين أصيبوا بصدمة نفسية بسبب خسارة عفرين في عام ٢٠١٨ ورأس العين في عام ٢٠١٩.

وفي كل من العراق وسوريا، تتعرض مناطق الحكم الذاتي الكردية أيضًا للتهديد من التطورات الجيوسياسية التي لا تناسب المنطقة.

٢ . الحكومات والإمبراطوريات الإقليمية متحالفة ضد الكرد

إن التهديدات التي تواجه المناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي تأتي من إعادة بناء الحكومات المركزية والجغرافيا السياسية الإقليمية التي شكلها فك الارتباط الأمريكي.

ولا ترغب تركيا ولا إيران في رؤية سوريا والعراق وقد أصبحتا دولتين قويتين مرة أخرى، لكن ليس لديهما مصلحة أيضًا في رؤية الكرد يستغلون هذه الهشاشة لبناء حكومات محلية مستقلة، أو حتى حكومات مستقلة على المدى الطويل.

وتدعم تركيا الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، وبالتالي الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان وولاتريد تقسيم العراق.

بينما تدعم إيران الاتحاد الوطني الكردستاني وتحتفظ بعلاقات غامضة مع حزب العمال الكردستاني.

فمن ناحية، هي أداة يمكن استخدامها ضد تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن حزب العمال الكردستاني في سوريا، الذي يعتمد على الوجود الأمريكي للسيطرة على الشمال الشرقي، يشكل مشكلة لإيران.

أما بالنسبة لتركيا، وباعتبارها حليفة للولايات المتحدة داخل حلف شمال الأطلسي، فقد اقتربت من روسيا وإيران في

سوريا على وجه التحديد من أجل القتال ضد حزب العمال الكردستاني.

ولدى الدول الثلاث مصلحة مشتركة في رؤية الولايات المتحدة تغادر المنطقة من أجل بسط نفوذها، لكنها لا تتفق على تقسيم الأراضي. وقد سمح هذا الخلاف والوجود العسكري الأمريكي المستمر للحكم الذاتي الكردي بالبقاء حتى الآن.

الصعوبات التي تواجه الإدارة الذاتية

ركزت وسائل الإعلام الغربية على الصعوبات التي تواجه الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهجمات داعش في سوريا والقصف التركي، فضلاً عن الموقف الانتقامي للنظام السوري، لكنهم نسوا أن حكومة إقليم كردستان مهددة أيضًا من قبل بغداد والميليشيات الشيعية الموالية لإيران وإيران نفسها.

يتمتع حزب العمال الكردستاني بقنوات اتصال أفضل في الغرب منها في حكومة إقليم كردستان. إن «ثورة روج آفا» هي بمثابة حلم في أوروبا أكثر من كونها مشروع تطوير على طراز دبي في أربيل والسليمانية.

المقاتلات الكرديات الشابات اللاتي يرتدين الزي العسكري، ويبتسمن بينما يحملن بنادق الكلاشينكوف، يظهرن في كثير من الأحيان على أغلفة المجلات أكثر من طلاب الجامعة الأمريكية في دهوك الذين يرتدون الجينز الضيق ويلتصقون بأحدث أجهزة iPhone الخاصة بهم.

وفي حين أن الأساليب المستخدمة للحد من الحكم الذاتي لكردستان العراق أقل دموية من تلك المستخدمة ضد كردستان السورية، فإن الرغبة في وضع حد لحكومة إقليم كردستان لا تزال موجودة.

٢,١. الخنق البطيء والحازم لكردستان العراق من قبل بغداد

وفي عام ٢٠١٨، في أعقاب الاستفتاء على استقلال كردستان العراق، طردت الميليشيات الشيعية قوات البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من معظم المناطق المتنازع عليها، وخاصة منطقة كركوك الغنية بالنفط (١٥٪ من نفط العراق).

إن عودة كركوك إلى سيطرة الحكومة الفيدرالية تحرم حكومة إقليم كردستان من مورد اقتصادي أساسي لتحرير نفسها من السيطرة المالية لبغداد.

في عام ٢٠١٤، وبسبب انخفاض أسعار النفط، والاستغلال المباشر لحقول النفط الجديدة من قبل حكومة إقليم كردستان، ورغبة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، في تحقيق مركزية البلاد، أوقفت الحكومة الفيدرالية التحويلات المالية إلى حكومة إقليم كردستان.

رغم أن الدستور العراقي ينص على حصولها على ١٧٪ من الموازنة الاتحادية.

وهذه الحصة أكبر من عدد السكان الذين يعيشون في إقليم كردستان، ولكنه أيضاً لتعويض الكرد عن الإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام البعثي ضدهم.

وقد عوض بيع النفط من كركوك من قبل القوات الكردية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ بعض النقص، ولكن بعد ذلك انزلقت حكومة إقليم كردستان إلى أزمة مالية خطيرة لم تخرج منها إلا في عام ٢٠٢١.

وأتاحت التحويلات من بغداد دفع رواتب موظفي حكومة إقليم كردستان بالكامل مرة أخرى.

ومع ذلك، بمجرد انتهاء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١، أصبحت عمليات النقل غير منتظمة وغير مكتملة مرة أخرى في عام ٢٠٢٢.

وقد زار رئيس الوزراء الكردي مسرور بارزاني بغداد في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣ لمحاولة التوصل إلى اتفاق دائم مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ولكن دون جدوى.

وبفضل تبسيط المالية العامة وعودة التحويلات من بغداد، أصبح من الممكن دفع رواتب موظفي حكومة إقليم كردستان بالكامل مرة أخرى.

نقطة الخلاف الرئيسية الأخرى بين أربيل وبغداد

تعد إدارة النفط نقطة الخلاف الرئيسية الأخرى بين أربيل وبغداد.

منذ عام ٢٠٠٤، عرضت حكومة إقليم كردستان امتيازات نفطية للشركات الأجنبية من أجل تطوير إنتاجها الخاص.

ثم قامت ببناء خط أنابيب لتصديره مباشرة عبر تركيا.

وترفض بغداد قبول ذلك وتدعي أن المواد الهيدروكربونية هي مسؤولية الحكومة الفيدرالية حصراً، وهو ما تعارضه حكومة إقليم كردستان.

ولا يوجد في العراق أي قوانين للموارد الطبيعية، على عكس حكومة إقليم كردستان التي سنت قانونا في عام ٢٠٠٧ يسمح لها باستغلال وتصدير المواد الهيدروكربونية داخل أراضيها.

وفي فبراير/شباط ٢٠٢٢، أعلنت المحكمة العليا العراقية أن هذا القانون غير دستوري وأن جميع العقود التي وقعتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية غير قانونية.

وقد احتجت حكومة إقليم كردستان، بحجة أنه لا يوجد قانون للموارد الطبيعية في العراق وأن حكم المحكمة العليا يعد بالتالي تعسفياً لأنه لا أساس له من الصحة.

بدأت معركة قانونية بين بغداد وأربيل، لكن فرصتها في التوصل إلى قرار يقبله الطرفان ضئيلة، لأنه في هذا السياق قانون الأقوى هو الذي يسود.

وتمارس بغداد ضغوطا على شركات النفط للانسحاب من كردستان إذا كانت ترغب في الوصول إلى حقول النفط الغنية في الجنوب وفي كركوك. ولهذا السبب باعت شركة توتال إنرجي أسهمها في كردستان، وهو شرط أساسي لعقد مربح في جنوب العراق يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار، ولكن حتى الآن لم يتم التوقيع على أي شيء.

لقد تراكمت الصعوبات ومن الممكن أن تؤدي شركة Total Energie إلى انهيار هذا العقد.

والشركات الصينية والروسية العاملة في كردستان والعراق هي الأقل عرضة لهذا النوع من الابتزاز من قبل بغداد، حيث أنها مدعومة من إيران.

كما أنهم على استعداد لتحمل مخاطر أكثر من الشركات الغربية بسبب العقوبات الأمريكية التي تعاقب الشركات التي تعمل مع مقاولين من الباطن لهم علاقات مع إيران.

ويمكن أن تنتهي المواجهة بين بغداد وأربيل مع سيطرة الجيش الاتحادي أو الميليشيات الموالية لإيران على الحدود العراقية التركية، كما كان الحال في كركوك عام ٢٠١٨.

ومن الممكن أيضًا تصور وابل من الصواريخ على النفط والغاز الكرديين. المنشآت التي أطلقتها الميليشيات الشيعية الموالية لإيران بناء على أوامر من طهران.

التسمية التوضيحية: كردستان العراق، الزاب الكبير

والطريقة الأخرى أمام بغداد لدحر الحكم الذاتي الكردي هي تعزيز الانقسام بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

تعرض الاتحاد الوطني الكردستاني لزعزعة الاستقرار بسبب النزاعات على الخلافة بعد إصابة جلال طالباني بالجلطة

الدماغية في عام ٢٠١٢ ثم وفاته في عام ٢٠١٧. وعملت زوجته كوصي على العرش، في محاولة للحفاظ على وحدة الحزب حتى أصبح بافل طالباني كبيراً بما يكفي لتولي مقاليد السلطة في السليمانية. ولكن من أجل القيام بذلك، كان عليه القضاء على المنافسين، مثل رئيس بلدية كركوك السابق، نجم الدين كريم، الذي ذهب إلى المنفى في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، وخاصة ابن عمه لاهور، الرئيس السابق لأجهزة المخابرات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان معاديا جدًا لأي تعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وأخيراً، يجب أن نتذكر أن الاتحاد الوطني الكردستاني ولد في الأصل نتيجة المعارضة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني لسيطرة عائلة بارزاني على الحزب. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك شك في إعادة إنتاج نفس النموذج داخل الاتحاد الوطني الكردستاني.

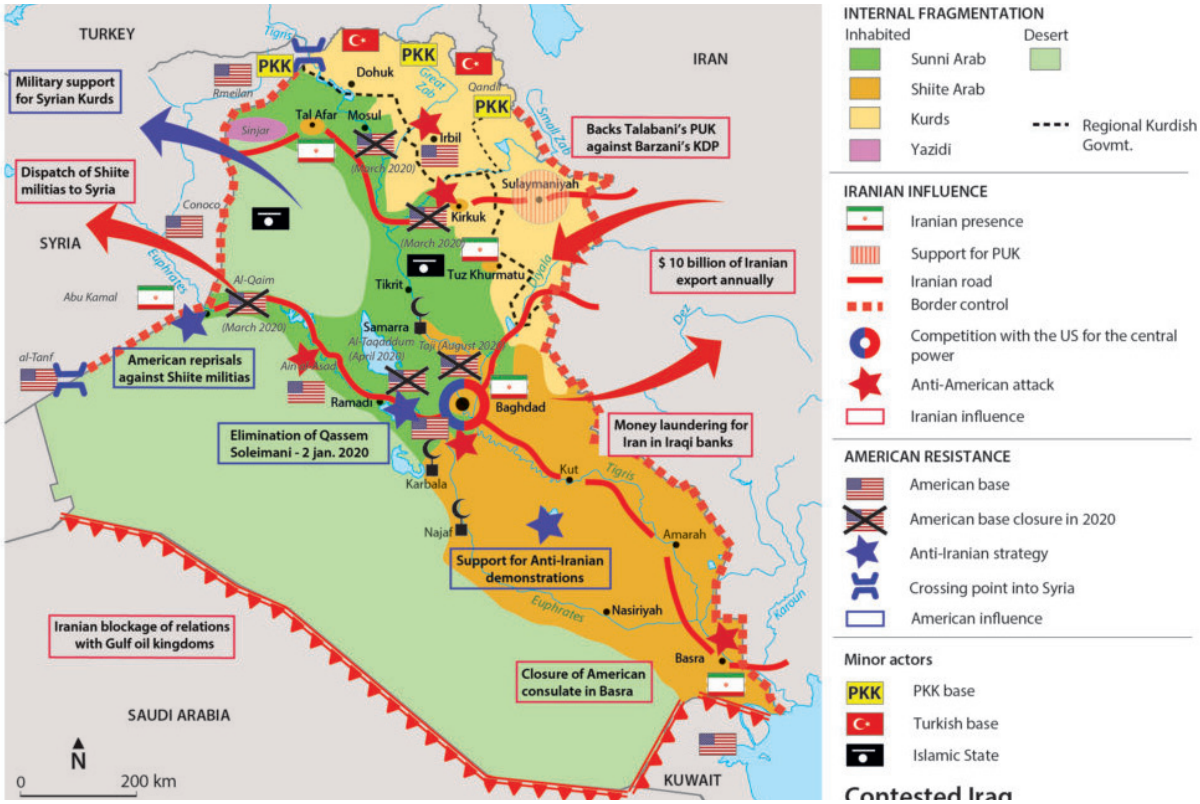

وقد دفع ذلك بعض أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني إلى إنشاء حزب جديد، وهو حزب التغيير، الذي أسسه نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٩. إلا أن هذا الحزب فشل في تقديم بديل مستدام وخسر تمثيله في البرلمان العراقي في انتخابات ٢٠٢١. وظهر حزب سياسي جديد عام ٢٠١٧ في السليمانية، وهو «الجيل الجديد»، الذي يجمع أولئك الذين أصيبوا بخيبة أمل من الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير.

وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١، فاز الجيل الجديد بمدينة السليمانية على الاتحاد الوطني الكردستاني. ومن ناحية أخرى، كان أداء الحزب الديمقراطي الكردستاني أفضل بكثير، حيث أصبح لديه الآن ضعف عدد الأعضاء في البرلمان العراقي (٣٤ مقعداً) مقارنة بالاتحاد الوطني الكردستاني (١٥ مقعداً) بفضل جذوره العميقة في دهوك وأربيل. ولذلك يتمتع حزب مسعود بارزاني بمكانة قوية في البرلمان العراقي وفي حكومة إقليم كردستان.

وفي عام ٢٠٠٣، كانت السليمانية وأربيل متماثلتين في الحجم حيث يبلغ عدد سكانهما حوالي نصف مليون نسمة.

بعد مرور عشرين عاماً،

وبعد مرور عشرين عاماً، أصبحت عاصمة كردستان العراق أكبر بكثير، حيث بلغ عدد سكانها ١/٥ مليون نسمة، مقارنة بمليون نسمة في السليمانية.

فمطار أربيل الدولي يتسم بالديناميكية، في حين تعاني السليمانية من الضعف.

وتستقر المنظمات غير الحكومية والممثليات الدبلوماسية والشركات الأجنبية في أربيل. ومنطقة السليمانية أقل غنى بالنفط بكثير، مما يحرم الاتحاد الوطني الكردستاني من الإيرادات التي يمكن إعادة تدويرها في سوق العقارات كما هو الحال في أربيل.

الرسوم الجمركية الناتجة عن المعابر الحدودية مع إيران أقل ربحية من تلك التي يفرضها إبراهيم خليل مع تركيا وفيش خابور مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وكانت خسارة كركوك وحقولها النفطية بمثابة كارثة اقتصادية بالنسبة للاتحاد الوطني الكردستاني.

ومن الممكن أن تعمل حقول الغاز المكتشفة مؤخراً شمال السليمانية على تنشيط اقتصاد منطقة الاتحاد الوطني الكردستاني، على الرغم من أنها لن تكون كافية للحاق بركب أربيل.

ويخلق هذا التهميش استياءً تجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني، على الرغم من أنه من المفترض أن يشترك كلا الحزبين في إدارة حكومة إقليم كردستان. وتستخدم بغداد هذا الانقسام لإضعاف حكومة إقليم كردستان وهي تعرض على السليمانية وضعاً مستقلاً للحكم الذاتي يسمح لها بتلقي حصتها من الميزانية الاتحادية مباشرة ودون تأخير.

لكن هل يستطيع الاتحاد الوطني الكردستاني تصديق وعود بغداد؟ هدف الحكومة المركزية هو اختفاء حكومة إقليم كردستان واستبدالها بثلاث محافظات كردية (دهوك وأربيل والسليمانية). والتي يمكن أن تتمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي من المحافظات العراقية الأخرى، ولكنها ستكون أقل مقاومة للحكومة المركزية.

وهذا الانقسام في حكومة إقليم كردستان من شأنه أن يتيح لبغداد القضاء بشكل نهائي على شبح استقلال كردستان العراق.

٢,٢. دمشق لا تتنازل عن أي شيء للكرد

وتوقفت المفاوضات بين دمشق والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا منذ الهجوم التركي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتطالب الحكومة السورية بإعادة دمج الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بشكل كامل في سيطرتها وحل مؤسساتها لصالح الإدارة السورية.

سيتم دمج الميليشيات التي تشكل قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري، لكن وحدة قوات سوريا الديمقراطية ستنكسر.

وفي المقابل، يعد النظام بالعفو العام لجميع الذين عملوا مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والاعتراف بالشهادات الصادرة حتى الآن، وتعليم اللغة الكردية كخيار.

وبطبيعة الحال، تعتبر هذه التدابير غير كافية إلى حد كبير من قبل قادة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا الذين يطالبونهم بالاحتفاظ باستقلالهم، وحوكمتهم، وتماسك قوات سوريا الديمقراطية.

ولذلك فإن وجهتي النظر متباعدتان للغاية، إن لم تكن غير متوافقتين. ولم يكن هذا هو الحال قبل الهجوم التركي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. ففي ذلك الوقت، أظهر بشار الأسد المزيد من الانفتاح تجاه الكرد. وطرح احتمال التوصل إلى اتفاق بالنسبة لهم مماثل للاتفاق الذي توصلوا إليه مع المتمردين في الجنوب.

وبمساعدة الوساطة الروسية، قبل المتمردون في منطقة درعا عودة النظام في تموز/يوليو ٢٠١٨ بعد معركة قصيرة

وضمانات عديدة.

ولم يكن من المقرر أن يعود الجيش السوري ويترك للمتمردين السابقين الشرطة بأنفسهم.

كان من المقرر إعادة المسؤولين السابقين إلى مناصبهم، وكان أمام الشباب ١٨ شهرًا للامتثال لمتطلباتهم العسكرية، وتم دمج بعضهم - بالإضافة إلى ميليشيات المتمردين - في الفيلق الخامس من الجيش السوري تحت الحماية الروسية.

إضافة إلى ذلك انتشرت الشرطة العسكرية الروسية في هذه المنطقة لضمان الالتزام بالاتفاقات.

ولكن بحلول ربيع عام ٢٠١٩، كان الجيش السوري قد استعاد السيطرة المباشرة على جميع مناطق مانو ميليتاري ؛ ولم يتم الوفاء بوعود العفو والتأجيل العسكري وإعادة موظفي الخدمة المدنية، وما إلى ذلك.

وبالنظر إلى هذه الشروط، فمن البديهي أن يشكك قادة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بشكل مشروع في حسن نية دمشق، التي لم تشجعهم على التفاوض. خاصة منذ الانتصار المجيد على داعش في الباغوز في مارس/آذار ٢٠١٩، اعتقدوا أن بإمكانهم الاعتماد على الدعم الثابت من الغرب.

الانسحاب الامريكي من الحدود السورية التركية

في ٦ أكتوبر ٢٠١٩، أمر دونالد ترامب القوات الأمريكية بالانسحاب من الحدود السورية التركية بين تل أبيض ورأس العين.

وفي اليوم التالي، شن الجيش التركي ووكلائه السوريون هجوماً على قوات سوريا الديمقراطية. وأمرت القوات الأمريكية بالانسحاب الكامل من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

اعترضت فرنسا على الهجوم التركي لكنها لم تفعل شيئًا لمعارضته، وتبع الجنود الفرنسيون البالغ عددهم ٤٥٠ جنديًا الأمريكيين إلى العراق.

ولم تتمكن قوات سوريا الديمقراطية من مقاومة الجيش التركي ومدفعيته وقواته الجوية.

ومؤخرا بدأت خلايا داعش بالخروج من اوكاره وتنظيم الهجمات. وهذا ما يجبر مظلوم كوباني على التفاوض مع روسيا بشأن عودة الجيش السوري ونشر القوات الروسية على الحدود وخطوط المواجهة مع تركيا لتجنب تدمير الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بشكل كامل.

وبموجب هذه الاتفاقيات، وكان من المقرر دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري على المدى القصير. لكن في النهاية، قررت الولايات المتحدة عدم إخلاء شمال شرق سوريا بشكل كامل، مما سمح لمظلوم كوباني بعرقلة روسيا ودمشق.

ومنذ ذلك الوقت، لم يتغير الوضع، لكن النظام السوري يرفض الآن أي تنازلات عن الحكم الذاتي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مقتنعاً بأنه لن يكون أمامه خيار سوى العودة دون قيد أو شرط إلى الدولة السورية أو تدميرها من قبل تركيا في أي هجوم مستقبلي.

إن الوجود الأمريكي ضروري لبقاء الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وكل شيء يعتمد على رغبة الولايات المتحدة في البقاء في شمال شرق سوريا. دمشق وطهران وموسكو على قناعة بأن هذا الأمر مؤقت فقط.

وتشعر دمشق بأنها في موقع قوة أمام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، خاصة أنها تعرف نقاط ضعفها الداخلية جيداً.

ومن الممكن أن تتفاقم المشاكل الاقتصادية في المنطقة بسبب قيام دمشق، على سبيل المثال، بمنع المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والتي يجب أن تمر الآن عبر أراضيها. في تموز/يوليو ٢٠٢٠، استخدمت روسيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد المساعدات عبر الحدود إلى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

ويمكن للنظام السوري أيضاً إغلاق المعابر "الحدودية" بين أراضيه وأراضي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا و/أو فرض

ضرائب باهظة على البضائع.

وإذا لم تقم الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا بتسليم النفط الذي تطلبه، فسيقوم الجيش السوري بعزل الجيوب الكردية في الشهباء، شمال حلب، والشيخ مقصود (الحي الكردي في حلب).

ولا يزال بشار الأسد يحتفظ بعلاقات ودية مع زعماء القبائل العربية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وهو يعلم أنهم لا يدعمون الحكم الكردي، لكنهم يبقون بعيدًا عن الأنظار لأن لديهم القوة العسكرية والموارد المالية.

في كل مشيخة، يواصل أصغر أفراد الأسرة الحفاظ على علاقات ممتازة مع دمشق بينما يتولى الأكبر مسؤوليات داخل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وهذا هو حال قبيلة شمر التي شيخها الحميدي وكان رقم ٧ نائباً لرئيس مقاطعة الجزيرة وميليشيا الصناديد التابعة لها، والتي عملت بشكل وثيق مع وحدات حماية الشعب منذ عام ٢٠١٣.

ومع ذلك، لا يزال شقيقه يقيم في منطقة القامشلي الحكومية مع حارسه. ويحافظ على أفضل العلاقات مع أجهزة الأمن السورية، ويعرض بفخر صورة بشار الأسد في غرفة معيشته .

ليس هناك عداوة بين الأخوين، بل مجرد تبادل الأدوار ليكونا دائما في الجانب المنتصر: القبيلة تعمل فقط لمصلحتها. إن ولاءهم لوحدات حماية الشعب هو انتقالي ومؤقت، لأنه حتى قبيلة شمر لا يمكنها قبول منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي.

لكل هذه الأسباب، الداخلية والخارجية، توقفت المفاوضات مع دمشق. والكرد لا يثقون بالنظام السوري أيضاً ولا يمكنهم أن يأملوا في أن يصبحوا حليفين لها ويحتفظوا بحكمهم الذاتي لأن بشار الأسد سوف يلجأ مرة أخرى إلى القبائل العربية على حساب الكرد، كما كان الحال قبل الحرب الأهلية.

على سبيل المثال، ظلت قبيلة طي في منطقة القامشلي مؤيدة للنظام بقوة، حيث تمثل أراضيها جيباً للجيش السوري داخل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. والقبيلة مسلحة من قبل النظام وترفض السماح لقوات سوريا الديمقراطية بالدخول إلى أراضيها.

قبل عام ٢٠١١، كانت قبيلة طي تحتكر فعلياً عمليات التهريب من وإلى تركيا، وذلك بفضل تسامح السلطات السورية.

وفي المقابل، قدموا خدمات مثل قمع الثورة الكردية في عام ٢٠٠٤. ونرى حالات مماثلة في دير الزور ومنبج والحسكة، في الحالة السورية، كما هو الحال في الحالة العراقية، بمجرد أن تستعيد الحكومة المركزية قدرًا معينًا من الاستقرار، فإنها تحاول قمع مناطق الحكم الذاتي المحلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالكرد.

القومية العربية تستعيد قوتها. وهذه طريقة ممتازة للجمع بين السوريين والعراقيين من كافة الطوائف، الذين تفرقتهم حرب أهلية عنيفة بين الطوائف، مما يجعل الكرد أعداء في الداخل.

ومن المهم أن نتذكر أن هذا هو أساس الفكر البعثي كما عرفه ميشيل عفلق وأصدقاؤه. رأى هؤلاء الأيديولوجيون المسيحيون والعلويون الشباب أن الانقسامات الطائفية تقسم العرب وتسمح للاستعمار بالسيطرة على البلاد.

ولذلك كان من الضروري إيجاد أيديولوجية تجمعهم جميعاً وتضمن للأقليات غير السنية في سوريا عدم الانغماس فيها مرة اخرى.

وفي العراق، كانت الأقلية العربية السُنّية الحاكمة في حاجة إلى ستر إيديولوجي من الدخان للسيطرة على بلد ذي أغلبية شيعية. وحّد البعث العرب لكنه استبعد الكرد من المجتمع الوطني.

هذه العنصرية المعادية للكرد متجذرة بعمق في عقلية هؤلاء.

وهذا ما يفسر عدم وجود تحالف بين العلويين والكرد في سوريا، على الرغم من عدم ثقتهم المتبادلة بالأغلبية العربية السُنّية.

بل على العكس من ذلك، يحاول النظام توحيد المجتمعات المختلفة من خلال اتهام الكرد بأنهم سبب كل المصائب التي تعيشها سوريا بانهم يسرقون الحبوب والنفط والكهرباء من السدود، وما إلى ذلك.

من الموصل إلى البصرة، يُنظر إلى الكرد على أنهم أعداء الداخل

وفي العراق، يلقي العرب السنة في الموصل اللوم على الكرد. إعادة الإعمار البطيء للمدينة حتى تتمكن أربيل من مواصلة تطورها.

ويشكو السكان الشيعة في البصرة من عدم استفادتهم من أرباح إنتاج النفط، ولكن بدلاً من إلقاء اللوم على الحكومة المركزية، فإن الكرد هم الذين يتهمون بتحويل مكاسب النفط المفاجئة إلى أنفسهم.

ومن الموصل إلى البصرة، يُنظر إلى الكرد على أنهم أعداء الداخل. وتجتمع القومية العربية ومنطق الدولة لحرمان الكرد في سوريا والعراق من أي حكم ذاتي وهذا نفس الحجج يستخدمها رجب طيب أردوغان لتوحيد الشعب التركي على أمل الفوز في الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠٢٣.

الفرس والأقليات العرقية.

أما إيران، فهي تتهم الكرد بالانفصالية في محاولة للتغلب على أزمتها الحالية من خلال اللعب على وتر المعارضة بين البلدين.

وهذا يفسر الهجمات المتزامنة ضد الكرد من قبل إيران وتركيا، على الرغم من أن منطقهم الإمبراطوري فيما يتعلق بالمنطقة يجب أن يكون لصالح الحكم الذاتي الكردي في سوريا والعراق.

٢,٣. يقع الكرد السوريون والعراقيون في قلب منطقة جيوسياسية عازلة

أصبحت سوريا ولبنان والعراق الآن منطقة جيوسياسية عازلة تخضع لتأثير جيرانها الأقوياء تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، ولكنها أيضًا مركز للأزمات العالمية الجديدة بين الغرب، بقيادة الولايات المتحدة و الدول الأوراسية من روسيا والصين.

وعلى المستوى الإقليمي، تعمل إيران وتركيا على إحياء تطلعاتهما الإمبراطورية.

وفي الجنوب، تكتفي إسرائيل والمملكة العربية السعودية بموقف دفاعي فيما يتعلق بهذا الفضاء، الذي يهيمن عليه أعداؤهما إلى حد كبير.

أما الولايات المتحدة، فهي تميل إلى إبقاء الصراع الدولي والإقليمي محصوراً في هذه المنطقة لمنعه من الامتداد إلى الخليج العربي الفارسي، الذي هو جوهر مصالحها الإقليمية.

بلاد الشام والقوقاز: مناطق جيوسياسية عازلة

في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، تعتبر الولايات المتحدة وافداً جديداً. وكان حلف كوينسي لعام ١٩٤٥ بمثابة بداية تدخلها في المنطقة وانسحاب العراق وبداية تراجعه.

ولم تعد القوى الأوروبية – فرنسا وبريطانيا العظمى – ذات أهمية كبيرة. لم يعد الدفاع عن الطريق الهندي واستراتيجية البحيرة الفرنسية ذا أهمية.

وفي المقابل، واصلت روسيا وتركيا وإيران توسعها القديم على الرغم من تغيرات النظام.

إن روسيا بوتن تعود الآن إلى سياسة الاتحاد السوفييتي، والتي كانت سياسة الإمبراطورية القيصرية: النزول نحو البحار الدافئة، وفي هذه الحالة شرق البحر الأبيض المتوسط. ترغب تركيا في إعادة إنشاء الإمبراطورية العثمانية، على الأقل من خلال النفوذ السياسي والاقتصادي، إن لم يكن من خلال ضم الأراضي العربية.

إن الحرب ضد حزب العمال الكردستاني هو بمثابة ذريعة لتبرير قواعده وعملياته العسكرية في سوريا والعراق.

أما الإمبراطورية الفارسية، فهي لا تزال ترغب في حماية حدودها الغربية من خلال غزو الجانب الآخر من جبال زاغروس وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

وهي تعتمد على الشيعة والمجتمعات ذات الصلة، مثل العلويين في سوريا والشبك في العراق. كما أضافت الجمهورية الإسلامية هدفاً أيديولوجياً: تدمير إسرائيل لتبرير بناء «محور المقاومة» هذا. ٩ (الميليشيات الشيعية العراقية والنظام العلوي في سوريا وحزب الله في لبنان).

المحور الإيراني بين الأيديولوجيا والجغرافيا السياسية

ويتقاطع المحور الإيراني مع الاستراتيجية الروسية. ولهذا السبب يعمل البلدان معًا بشكل فعال للغاية في سوريا. إن التحالف الروسي الإيراني يعرقل الخطط التركية، لكن القوى الثلاث أظهرت أنها براغماتية في سياق مؤتمر أستانا. وتحصل تركيا على حصتها على حساب الكرد وسوريا والعراق، طالما أنها لا تتدخل في المخططات الروسية أو الإيرانية. تبدي الولايات المتحدة مقاومة، وتحاول إسرائيل إبعاد الإيرانيين عن حدودها قدر الإمكان من خلال الضربات الجوية ولكن أيضًا من خلال التفاوض مع روسيا، في حين تبذل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المزيد من الجهود لاستخدام الموارد المالية و القوة الناعمة لمنع سوريا والعراق من الوقوع بالكامل في النفوذ الإيراني.

وتؤدي هذه المواجهة الجيوسياسية إلى إدامة التجزئة الإقليمية التي نتجت عن الحروب الأهلية. إن العقلية الإمبراطورية تعارض إعادة بناء الحكومات المركزية. من الناحية النظرية، يمكن أن يكون هذا التكوين الجيوسياسي مواتياً للحفاظ على

الحكم الذاتي الكردي. ومع ذلك، فإن العكس هو ما يحدث.

الإستراتيجية الروسية في بلاد الشام

وفي سوريا، يجد الكرد أنفسهم بين المطرقة التركية والسندان السوري.

ويعتمد بقاء الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على الدعم الاقتصادي الغربي والوجود العسكري الأمريكي.

إن اصطفاف سوريا بشار الأسد وتركيا أردوغان تحت إشراف روسيا سيؤدي إلى عملية مشتركة ضد الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وذلك اذا لم يقبل مظلوم كوباني بالإملاءات الروسية السورية. بينما تشجعه الولايات المتحدة على المقاومة، لكن هل تستطيع حماية حلفائها من الهجوم التركي؟

الأولوية الأمريكية هي بذل قصارى جهدها لإبقاء تركيا في معسكر الناتو على خلفية الحرب في أوكرانيا.

لكن في هذه المعادلة، لا يهم مصير السكان الكرد في شمال سوريا.

وتسارع روسيا إلى تذكير الكرد بالسوابق التي حدثت في عفرين ورأس العين لتشرح للكرد أنهم لا يستطيعون توقع المزيد من الغرب.

ونتيجة لذلك، يتعين عليهم أن يمسكو اليد التي مدتها روسيا قبل أن تشن تركيا هجومها.

لكن هل يستطيع الكرد السوريون وضع المزيد من الثقة في روسيا؟

ويبدو أن روسيا لديها مصلحة في الحفاظ على الكيان الكردي الذي يهدد تركيا، وهي طريقة ممتازة لإجبارها على الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا. يجب أن نتذكر أن التهديد الكردي هو الذي دفع تركيا إلى تغيير موقفها في أغسطس/آب ٢٠١٦، مما سمح بنجاح التدخل الروسي في سوريا، والذي بلغ ذروته باستعادة حلب بالكامل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦.

ومن المسلم به أن الكرد لا يهمون إلا قليلا ولروسيا كما يفعلون للولايات المتحدة في ضوء الصراع الأوكراني؛ لكن السياسة الخارجية للديكتاتورية أكثر اتساقًا من سياسة الديمقراطية. لقد مر الكرد بهذه التجربة المريرة مع دونالد ترامب. وعليهم أن يمسكو اليد التي مدتها روسيا قبل أن تشن تركيا هجومها.

المخاوف بشأن الدعم الأمريكي

ولا يخلو الكرد العراقيون من المخاوف بشأن الدعم الأمريكي. على الرغم من قتال داعش في شمال العراق، لم تدعم الولايات المتحدة استفتاء الاستقلال في عام ٢٠١٧.

وفي العام التالي، سمحت للميليشيات الشيعية العراقية، بقيادة قاسم سليماني، بالاستيلاء على كركوك وطرد البشمركة من معظم «المناطق المتنازع عليها». ومع ذلك، تم منع رجال الميليشيات عندما حاولوا الاستيلاء على فيش خابور، المركز الحدودي مع سوريا، ومركز إبراهيم خليل مع تركيا، الأمر الذي كان سيؤدي إلى تطويق حكومة إقليم كردستان بالكامل، ولكنه كان سيحرم الولايات المتحدة أيضًا من الوصول إلى شمال شرق سوريا .

تركت هذه الحادثة طعمًا مريرًا في أفواه القادة الكرد في أربيل الذين يشككون في الحماية الأمريكية في حالة وقوع هجوم جديد من قبل الموالين لإيران.

ولذلك قاموا بتنويع حلفائهم، ومنح امتياز نفطي كبير لشركة لوك أويل الروسية عام ٢٠١٩ ومشاريع عقارية للصين.

لكن قبل كل شيء، تركيا أردوغان هي التي يعول عليها مسعود بارزاني في حالة الغياب الأمريكي.

ولتركيا العديد من المصالح الاقتصادية في شمال العراق، ويتعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني في القتال ضد حزب العمال الكردستاني.

وأخيرا، يحاول القادة الكرد استرضاء الجمهورية الإسلامية من خلال السماح للسلع الإيرانية بالتدفق إلى البلاد دون

ضرائب. إنهم يلتزمون الصمت تجاه الاحتجاج الذي بدأ في سبتمبر ٢٠٢٢ في إيران، وكذلك وسائل الإعلام في حكومة إقليم كردستان بأكملها.

الاستراتيجيات الإمبراطورية الأمريكية والروسية

وتعتمد مناطق الحكم الذاتي الكردية على الاستراتيجيات الإمبراطورية الأمريكية والروسية و يبدو ان مستقبل مناطق الحكم الذاتي الكردية قاتماً للغاية ومن الممكن أن تختفي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ببساطة، ويقع السكان الكرد ضحية للتطهير العرقي. وهذا هو هدف تركيا، حيث تخطط لتوطين اللاجئين والنازحين السوريين، سواء من العرب السنة أو التركمان، في الشريط الذي يبلغ طوله ٣٠ كيلومتراً والذي تطالب به جنوب حدودها.

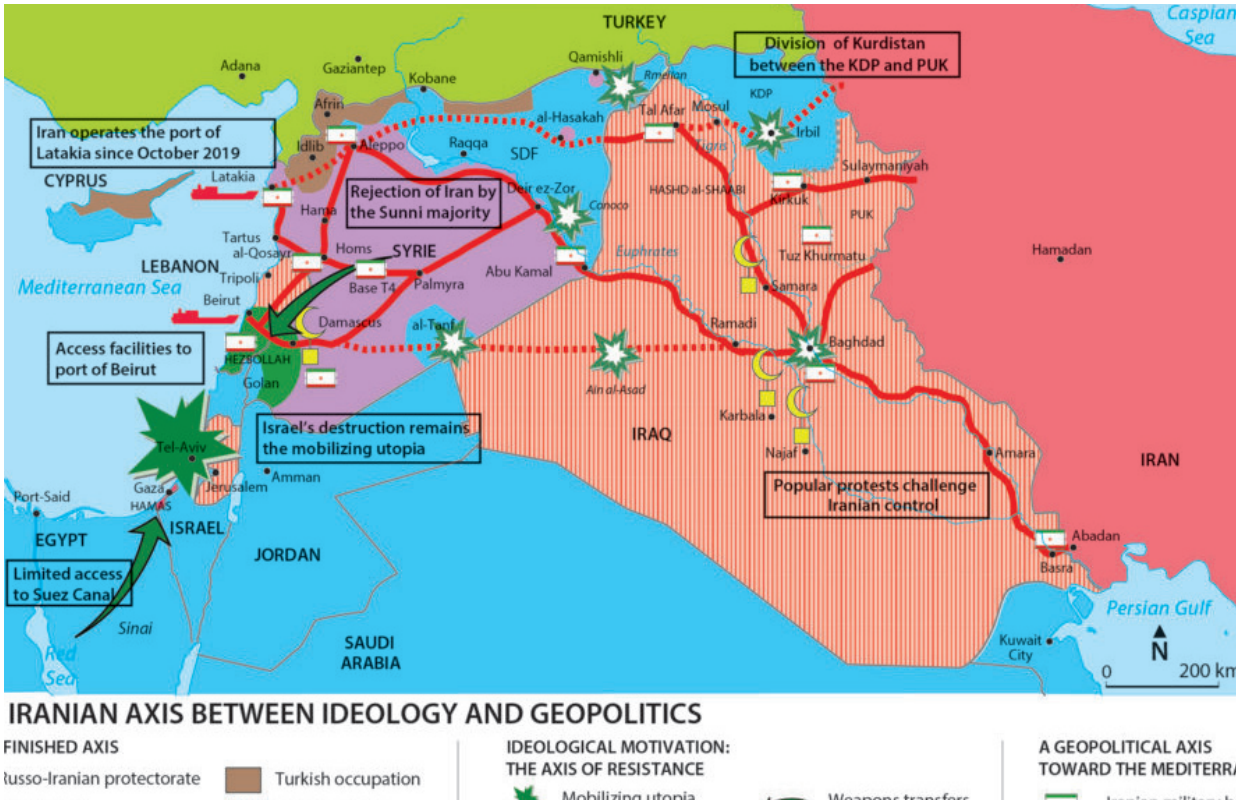

وهذه العملية جارية بالفعل في عفرين والباب ورأس العين. والهدف التالي هو بالطبع كوباني، ليتم ربط منطقة الباب-جرابلس بمنطقة تل أبيض-رأس العين.

علاوة على ذلك، فإن كوباني هي رمز المقاومة الكردية ضد داعش والتي يحلم أردوغان بتدميرها من أجل إرضاء القومية التركية التي تعتبر ضرورية لإعادة انتخابه في مايو ٢٠٢٣.

بينما يبدو الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان أكثر أمانا، لكنه يواجه خطر التقويض من خلال جهود مشتركة.

تحركات بغداد وإيران. ومن الممكن أن يؤدي التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والذي تتلاعب به إيران، إلى تفكك منطقة الحكم الذاتي إلى كيانين منفصلين.

وتقع منطقة السليمانية تحت الحماية الإيرانية وتتلقى تمويلها مباشرة من بغداد، في حين ستبقى منطقتا أربيل ودهوك تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، موحدتين أو منفصلتين إدارياً، ولكن تحت الحماية الأمريكية التركية.

لقد أنشأت الإمبراطوريتان الفارسية والعثمانية كيانات مستقلة تابعة على أطرافها استناداً إلى النموذج الروسي (أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، دونباس، إلخ)، مما يسمح لها بإضعاف الحكومات المركزية، حتى لو كانت تحت سيطرتها أيضاً، مثل جورجيا. في مواجهة روسيا.

التنافس بين منطقة الحكم الذاتي والحكومة المركزية يمنح سلطة الوصاية دور الحكم، مما يعزز هيمنتها. في هذا التكوين، تحتفظ سوريا والعراق بحدودهما ولكن يتعين عليهما قبول الحكم الذاتي المحلي بحكم الأمر الواقع، بشرط أن يكون ذلك في صالح الإمبراطورية المجاورة.

ولسوء الحظ، فإن مناطق الحكم الذاتي الكردية لا تتمتع بدعم لا من الإمبراطورية العثمانية ولا الإمبراطورية الفارسية. وخلاصهم سيأتي بدلاً من ذلك من الإمبراطوريتين الروسية والأمريكية اللتين تحتاجان إلى الحفاظ على وجودهما في

الشرق الأوسط والتي لا تتعرض أراضيها للتهديد من قبل الوحدوية الكردية، والتي تحتاج إليها كأدوات استراتيجية وقواعد لوجستية.

ومن أجل الحفاظ على استقلالهم الذاتي، ليس أمام الكرد خيار سوى ربط مصيرهم في المقام الأول بالاستراتيجيات الأمريكية والروسية، والقوى التي ليس لها أصدقاء بل مصالح فقط، ولن تكون مدينة لهم بأي شكل من الأشكال.

* أستاذ بجامعة ليون ٢ بفرنسا

*تأسست مجموعة الدراسات الجيوسياسية (GEG) عام ٢٠١٧ في المدرسة العليا للأساتذة، وهي منظمة مستقلة و مركز للأبحاث، بالإضافة إلى ناشر ومؤسسة فكرية، يقع مقرها في المدرسة العليا للأساتذة، ولها مكتب في بروكسل. تأسست GEG في عام ٢٠١٧، وقد تم الاعتراف بها كمنظمة ذات مصلحة عامة من قبل وزير العمل والحسابات العامة الفرنسي في عام ٢٠١٩. وتصدر مجلة Le Grand Continent.

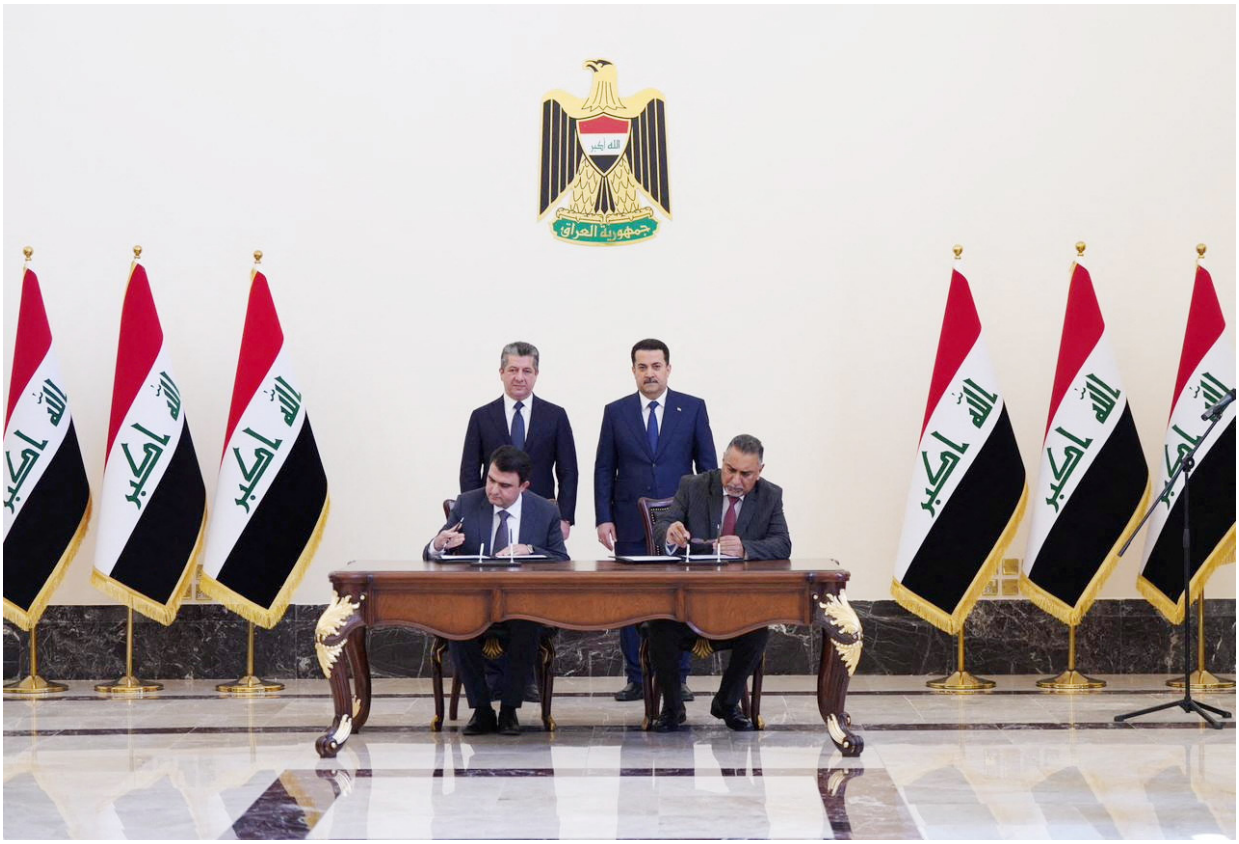

شيرزاد شيخاني:

حصار اقتصادي ظالم على كردستان وتجويع متعمد للشعب

يروى أنه في خضم الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالعراق في تسعينات القرن الماضي بسبب الحصار الدولي على النظام العراقي اثر حرب تحرير الكويت. كانت هناك لجنة دولية تزور العراق لتقييم الحالة الانسانية في البلد. والعهدة على الراوي الذي قال «أن الرئيس العراقي صدام حسين» أقام مأدبة غداء فخمة على شرف أعضاء الوفد الزائر حيث زين مائدته بأفخر أنواع المأكولات والمشروبات.

وكان هدف صدام أن يبين للوفد الدولي بأن الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد لا تؤثر على السلطة الحاكمة وإنما تؤثر فقط على قوت الشعب العراقي الجائع جراء الحصار!!.

لو صدقت هذه الرواية فإن صدام حسين برغم طغيانه وجبروته وظلم وفساد نظامه القمعي قد أعطى درسا يمكن أن تعتبر منه القيادة الحالية ببغداد التي بدأت فعلا بانتهاج سياسة اقتصادية ظالمة ضد الشعب الكردستاني.

نحن لا نتهم السلطة العراقية بالطائفية ولا بالعنصرية، فالعراق تجاوز هذه المرحلة بعد سقوط النظام الفاشي رغم أن هناك البعض في النخبة السياسية العراقية ما زال يفكر بهذه العقلية الشوفينية. ولا يمكننا أيضا أن نبريء حكومة إقليم كردستان من جريمة استمرار الحصار المالي المفروض على كردستان، فهناك الكثير من المصادر

الكردية وفي مستويات عليا بالقيادة العراقية أكدت «أن حكومة الإقليم تتملص من التزاماتها تجاه بغداد، وأنها تحاول اللف والدوران والتلاعب بالاتفاقات بينها وبين الحكومة الاتحادية، وأنها لم تسلم الكميات المطلوبة من نفطها ولا سلمت عائداتها المحلية ولا تريد أصلا التنازل عن سيادتها واستقلالها المالي عن بغداد» ولكن مع كل ذلك فإن مسؤولية دفع رواتب موظفي الإقليم تقع قانونيا ودستوريا على عاتق الحكومة العراقية وخصوصا بعد وقف تصدير النفط الكردي.

فلا ذنب للموظف المسكين ولا للمتقاعد الجائع في الصراع الدائر بين الحكومتين الاتحادية والاقليمية. فما معنى أن تنضبط رواتب موظفي محافظات العراق بحيث تدفع شهريا وفي موعد محدد، فيما يحرم الموظف الكردي من راتبه لأكثر من شهرين؟!.

الموظف لا يملك سوى راتبه لتأمين معيشة أطفاله، والمتقاعد الذي أمضى نصف عمره في خدمة الدولة ليس له معين سوى راتبه التقاعدي، فكيف يجوز حرمانهم من مستحقاتهم بحجة معاقبة السلطة الحاكمة في كردستان والتي يمتلك كل فرد منها ملايين بل ومليارات الدولارات من أعمال السلب والنهب والفساد المستشري بكردستان، وبالتالي فهم ليسوا بحاجة أصلا لرواتب الدولة!.

السؤال الكبير هو «اذا كان إقليم كردستان جزءا من العراق، فلماذا هذا التمييز بين الموظف العراقي والموظف الكردي.؟!. أليس معيبا على الحكومة الاتحادية التي كانت تدفع رواتب موظفي المحافظات التي سيطر عليها تنظيم داعش في مرحلة ما، وتمتنع عن دفع رواتب الموظفين الكرد في اقليم كردستان الذي يعتبره الدستور العراقي جزءا من كيان الدولة العراقية»؟!.

أعرض أمام الحكومة الاتحادية للدولة العراقية هذه النصوص الدستورية راجيا منها إعطائي تفسيرا واضحا لهذه النصوص وما تعنيها العبارات الواردة فيها:

*المادة ١٤ العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

*المادة ١٥ لكل فردٍ الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرارٍ صادرٍ من جهة قضائيةٍ مختصةٍ.

*المادة ١٦ تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

-أين هي المساواة، وأين حق الفرد في الحياة، وأين تكافؤ الفرص إذن؟!.

-ما هي الحقوق الدستورية للشعب الكردي في العراق؟

> **معاقبة شريحة واسعة من شعب كردستان حرب عدائية وعنصرية وجريمة بشعة**

ما يجري الآن على أرض الواقع هو العودة للحصار الاقتصادي الظالم على كردستان وتجويع متعمد للشعب الذي يفترض أن يتمتع كباقي العراقيين بحقوق متساوية وبالحق في الحياة الحرة الكريمة.

إذا أرادت الحكومة الاتحادية معاقبة سلطة الإقليم فهذا شأنها، ولكن معاقبة شريحة واسعة من شعب كردستان بجريرة حكامه وحرمان هذه الشريحة من قوتها هي بكل المقاييس حرب عدائية وعنصرية وجريمة بشعة ضد الانسانية..

*ايلاف

د.محمد نور الدين :

تركيا والحدث السوري: أيّ حسابات؟

تتعدّد القرارات في الاشتباكات التي شهدتها مناطق شرق سوريا وشمال شرقها، بين مقاتلي العشائر العربية و«قوات سوريا الديموقراطية» في منطقة دير الزور، وأيضاً بين هذه الأخيرة والمسلّحين الموالين لتركيا في منطقتَي منبج وتل رفعت، فيما يبقى موقف الولايات المتحدة منها محلّ شكوك.

من جهة تركيا، رأت وزارة الخارجية في ما يَجري «مظهراً جديداً» من محاولات «حزب العمال الكردستاني»، المُدرَج على لوائح «الإرهاب» التركية، «الهيمنة على شعب سوريا»، آملة أن «يرى مناصرو الحزب الطبيعة الحقيقية للمنظمة الإرهابية، التي تسعى إلى إخفاء غرضها ونيّتها بالادّعاء أنها طرف

فاعل في الحرب ضد (تنظيم) داعش، من دون مزيد من التأخير، ومن دون التسبّب بمزيد من المعاناة للسوريين في المنطقة، بمن فيهم الكورد السوريون».

وفي الاتجاه نفسه، رأى الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أن «المهمّ في هذه اللحظة توحّد العشائر العربية حتى تكون هي صاحبة السيطرة على الأرض»، مضيفاً إن «حزب العمال ووحدات الحماية ليسوا أصحاب الأرض، بل هم مجرّد إرهابيين، بينما معركة العشائر هي معركة شرف»، معلّقاً في الوقت نفسه على أحداث كركوك الأخيرة بالقول إن تركيا «لن تسمح بتخريب وحدة الجغرافيا العراقية».

على المقلب السوري، بدا لافتاً ترحيب وزير الخارجية، فيصل المقداد، بـ«انتفاضة العشائر الوطنية ضدّ الاحتلال الامريكي وحلفائه من المسلحين»، علماً أن هذه الأخيرة منقسمة على نفسها بين مَن يدين منها بالولاء للدولة السورية، ومَن يحجم عن اتّخاذ أيّ موقف معارض للاحتلال الامريكي، ويتلقّى تسليحاً من واشنطن نفسها.

وإذ اتّهم المقداد الولايات المتحدة بممارسة لعبة مزدوجة عبر دعم حلفائها المتنافسين - الكورد وتركيا -، فإن علامات استفهام كثيرة تُطرح حول موقف واشنطن، وخلفية سماحها باندلاع اشتباكات بَينية في مناطق نفوذها.

وفي هذا الإطار، يَجدر التذكير بما نشرته صحيفة «يني شفق»، في ٧ آب الفائت (al-akhbar.com/٣٦٧٩١٢/Syria)، عن أن واشنطن ستضغط على قوات «قسد» للانسحاب من مناطق في دير الزور ومنبج وتل رفعت، لتحلّ محلّها في دير الزور قوات موالية للعشائر العربية، وفي منبج وتل رفعت قوات تابعة لـ«الجيش الوطني» المدعوم تركياً.

ومن خلال هذا السيناريو، الذي يَفترض تجنيد ٥ آلاف عنصر من العشائر العربية، تربح تركيا معركة تقليص وجود «قسد» في غربي الفرات ودير الزور، مع سيطرة للمسلحين التابعين لها على مناطق مواجهة للجيش السوري وحلفائه في شمال حلب.

وإذ يصعب الجزم باندراج الاشتباكات الأخيرة في إطار التمهيد للسيناريو المتقدّم، فإن البعض يعتقد أن الولايات المتحدة تتلاعب، بالفعل، بالقوى الحليفة لها في الداخل السوري، وهو ما لا تستطيع الاستمرار به والبناء عليه، بحسب الكاتب التركي، قادر أوستون، الذي يكتب، في «يني شفق»، أن على واشنطن أن «تُطوّر سياستها السورية بالتخلّي عن دعمها لقوات قسد، وأن تحدّث علاقاتها بأنقرة، وتبحث عن استراتيجية مشتركة معها».

> **علامات استفهام كثيرة حول سماح واشنطن اندلاع اشتباكات في مناطق نفوذها**

ويعتقد الباحث الاستراتيجي، ندرت أرسانيل، بدوره، أن انتفاضة العشائر هي ضدّ الامريكيين وضد «حزب العمال الكردستاني»، متسائلاً: «هل هناك من رابط بين اندلاع أحداث كركوك وانتفاضة العشائر؟

وهل أحداث كركوك هدفها تحريض تركيا على القيام بدعسة ناقصة ردّاً على دعمها لانتفاضة العشائر

في سوريا؟».

في هذا الوقت، لا تزال زيارة وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، في أول أيلول، إلى موسكو، حيث التقى نظيره، سيرغي لافروف، ووزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، تتفاعل.

وفي هذا الإطار، يرى الكاتب مراد يتكين أن لقاء فيدان - شويغو كان «مهماً» لجهة أن محادثاتهما «تركّزت على الوضع في سوريا»، حيث دعا لافروف إلى إعادة إحياء «اتفاق أضنة» لعام ١٩٩٨، والذي يسمح للجيش التركي بالتوغل في الأراضي السورية حتى عمق خمسة كيلومترات فقط، تحت مظلّة غرفة أمنية سورية - تركية مشتركة، لمطاردة مقاتلي «حزب العمال الكردستاني».

> **يصعب الجزم باندراج الاشتباكات الأخيرة في إطار التمهيد للسيناريو المتقدم**

وبحسب يتكين، فإن الوضع السوري شكّل أيضاً محوراً لزيارة فيدان لطهران، وزيارة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، لسوتشي يوم الاثنين الماضي، للقاء نظيره الروسي، فلاديمير بوتين.

ويرى الكاتب أن إحياء «اتفاقية الحبوب»، التي مثّلت هي الأخرى عنواناً رئيساً على أجندة تلك المباحثات، «كان رهن نتائج مباحثات فيدان مع الإيرانيين»، في إشارة ربّما إلى أن أنقرة حاولت انتزاع موقف في طهران، دافعٍ في اتّجاه إعادة تفعيل الاتفاقية، في مقابل الوعد بخطوات جديدة على خطّ التطبيع المنشود بين أنقرة ودمشق. لكن الفشل في استعادة صفقة البحر الأسود، ربّما أنبأ بأن فيدان لم يحرز تقدّماً في طهران.

ولعلّ ما تَقدّم يفسّر عودة إردوغان إلى تصعيد لهجته ضدّ سوريا لدى عودته من سوتشي، حيث اتّهم نظيره السوري، بشار الأسد، بأنه «يتفرّج على الأحداث للأسف من على المنبر، ولا يساهم بأيّ مشاركة في جهود التطبيع». وأشار إلى «(أنّنا) فتحنا بابنا لهذه الجهود.

وقلنا نحن جاهزون. لكن حتى الآن ليس من موقف إيجابي من الجانب السوري»، متمنّياً أن «يأخذوا مكانهم في منصّة الحل».

وأضاف أردوغان إنه «لو كان هناك تقدّم لكان التطبيع ممكناً مع سوريا. لقد قلنا إنه يجب أن نجلس حول الطاولة مع النظام السوري من دون شروط مسبّقة وعلى مراحل»، مشدّداً على أهمية أن «يتحرّك الجانب السوري منسجماً مع الحقائق على الأرض وأن يبتعد عن المقاربات التي تضرّ بالعملية (التطبيع)».

في كلّ الأحوال، الأحداث الجارية في سوريا، من انتفاضة العشائر العربية ضدّ «قسد» والتأييد السوري والتركي لها، إلى التحرّك التركي في منبج وتل رفعت لمحاولة انتزاع مناطق تسيطر عليها «الإدارة الذاتية»، فاتهامات إردوغان للأسد، وفوقها الموقف الامريكي الملتبس والمزدوج، فضلاً عن الاحتجاجات في السويداء، تزيد المشهد السوري تعقيداً، وتجعله مفتوحاً على الاحتمالات كافة.

BULENT KILIC/AFP/GETTY IMAGES

محمد سيد رصاص:

اللحظة السياسية السورية الراهنة

في شهر أغسطس/آب ٢٠٢٢ انهارت المفاوضات الامريكية- الإيرانية التي بدأت في فيينا قبل ستة عشر شهراً من أجل احياء الاتفاق النووي مع إيران لعام ٢٠١٥ بعد أن سحب الرئيس الامريكي دونالد ترامب التوقيع الامريكي عليه في عام ٢٠١٨. بعد شهر من ذلك بدأت تظهر المسيرات الايرانية من نوع (شاهد) في الحرب الروسية على أوكرانيا.

منذ ربيع عام ٢٠٢٣ بدأت تظهر تسريبات في مقالات ودراسات بالصحف وبعض مراكز الأبحاث الامريكية عن خطة امريكية لإغلاق الحدود العراقية – السورية عبر السيطرة العسكرية بواسطة قوات امريكية أو حليفة أو موالية لواشنطن على خط التنف- البوكمال من أجل قطع الشريان عن حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين ولضرب التواجد العسكري الإيراني أو الموالي لطهران بين تنظيمات عسكرية أغلبها عراقي، في سوريا، والأمر انتقل مؤخراً للعلن بعد تصريحات مضادة ومحذرة من الخطة الامريكية أطلقها رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي ووزيرالخارجية الايراني أمير عبداللهيان.

لا يمكن هنا الفصل بين ما جرى في فيينا وبين تلك التسريبات. ويبدو أن الامريكيين يريدون عبر هذه الخطة الضغط على ايران في نقطة يظنون ويحسبون أنها النقطة الرخوة عند طهران ولكن يعتقدون أو يقدرون أنها الأكثر

> لا يمكن عزل هذه الخطوة عن التوتر الامريكي- الإيراني، وعن هواجس الأردن

تأثيراً وإيلاماً. والأرجح هنا أن الامريكين يريدون تكرار معاكس لما جرى في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ عندما كان تهديد طهران بالانسحاب من المفاوضات النووية الرادع الرئيسي للرئيس الامريكي باراك أوباما عن تنفيذ ضربته العسكرية على سوريا، حيث يبدو أن هناك حسابات امريكية بأن تنفيذ هذه الخطة الامريكية في سوريا يمكن أن يجبر إيران على الابتعاد عن روسيا (ومعها الصين) والعودة لما يريده الرئيس جو بايدن من مفاوضات نووية جديدة تكون فيها ايران ضعيفة الأوراق الإقليمية.

هنا ، يجب الربط بين الانعطافة التركية نحو واشنطن التي جرت في قمة حلف الناتو الأخيرة في ليتوانيا في يوليو/تموز والتي هي كسر لانعطافات أردوغان نحو موسكو التي بدأت في قمته مع بوتين في ٩ أغسطس/ آب ٢٠١٦ وبين ما تسرب لأوساط إعلامية عديدة عن أن هناك نقل من تركيا بطائرات امريكية باتجاه قاعدة التنف لعناصر من فصائل عسكرية سورية معارضة موالية للأتراك من أجل التدريب والتحشيد لتنفيذ تلك الخطة الامريكية وعن أن الأتراك طالبوا واشنطن مقابل ذلك بتغيير الواقع القائم في شرق الفرات باتجاه تحجيم نفوذ قوات سوريا الديمقراطية – قسد .

يمكن أن يضاف لهذا الأمر الأخير الامريكي- التركي مؤشرات عديدة على أن قوات سوريا الديمقراطية رفضت وترفض الاشتراك في هذه الخطة الامريكية التي من المؤكد إن دخلت طور التنفيذ ستقود إلى مواجهة بين القوة العظمى في العالم والقوة الإقليمية العظمى ستكون لها تداعيات كبرى في عموم إقليم الشرق الأوسط، وليس من دون دلالة تركيز الامريكيين في الأشهر الأخيرة على العرب في شرق الفرات الذي يميل وسطهم الاجتماعي إلى عداء شديد للإيرانيين، وهو وسط له الكثير من الخيوط التي نسجت مع الأتراك في سنوات الأزمة السورية منذ ٢٠١١.

وأيضاً ليس من دون دلالة الصمت الامريكي على ما جرى من قتال مؤخراً في جنوب وشرق ديرالزور عند الضفة الشرقية للنهر بين قوات سوريا الديمقراطية وقوى عسكرية معظمها يتبع لقيادات في مجلس ديرالزور العسكري التابع لتلك القوات وساندها وسط اجتماعي تركز أساساً في قبيلة العقيدات بمنطقة جنوب محافظة ديرالزور، من دون وجود مساندة عند عرب الرقة والحسكة، ثم محاولة الامريكين لعب دور الإطفائي بعد عشرة أيام، في حريق لاقى حطباً جافاً بوسط عربي على الأقل في بعض مناطق محافظة ديرالزور يشعر بتظلمات وعدم رضا وتهميش. وكذلك ليس من دون دلالة الحبور التركي تجاه ما جرى في ديرالزور، والحماس عند المعارضين السوريين الموالين لأردوغان، وهو ما شاركتهم طهران في حبورهم

> اذا دخلت هذه الخطة طور التنفيذ ستقود إلى مواجهة بين القوة العظمى

التي رأت في ماجرى بدير الزور لصالحها.

هذا التوتر الامريكي- الإيراني الذي انعكس على سوريا سريعاً لم نر موازياً له من خلال المجابهة الامريكية – الروسية في أوكرانيا، ولو أن هناك بالأشهر الأخيرة احتكاكات جوية غير مسبوقة في السماء السورية بين الامريكيين والروس، ما يوحي ببدء ترجمات محتملة في سوريا لهذا الصراع الروسي- الامريكي الذي هناك مؤشرات على أنه سيمتد لمناطق عديدة من العالم ولن يقتصر على أوكرانيا حيث هناك حرب لحلف الناتو ضد روسيا تقوم بها أوكرانيا بالنيابة، وسوريا مرشحة لأن تكون ميداناً لهذا الصراع وأيضاً القارة الافريقية.

من جهة أخرى، بعد قمة حلف في ليتوانيا تم الاعلان عن نية الحلف إنشاء مركز ارتباط إقليمي في الأردن. وهناك مؤشرات على أن الأردن سيكون مركز الارتباط الاقليمي في عموم منطقة الشرق الأوسط.

لا يمكن عزل هذه الخطوة عن التوتر الامريكي- الإيراني، وعن هواجس الأردن من تواجد مليشيات موالية لطهران في الجنوب السوري، والتي يربط الأردنيون بينها وبين تجارة المخدرات التي تعبر الحدود السورية – الأردنية، وهما أمران جعل الأردن يتصدر المبادرة العربية الأخيرة تجاه الأزمة السورية، إضافة إلى موضوع اللاجئين السوريين في الأردن.

تعثر المبادرة العربية واقترابها من الفشل، وهو أمر يتوازى مع جمود الاتفاق السعودي- الإيراني بعد مرور ستة أشهر عليه، يتزامن مع تصريحات أردنية غير رسمية ومن وزراء ومسؤولين سابقين عن نية عمّان إقامة منطقة عازلة في الجنوب السوري، ولا يعرف مدى ارتباط هذا مع ما يجري في محافظة السويداء حالياً، وإن كان أسبوعان وأكثر من الحراك الاجتماعي المعارض هناك تميز بسلميته وبشعاراته التي تطالب بالانتقال السياسي وفق القرار الدولي ٢٢٥٤ وعدم اقتصاره على القضايا المطلبية الاقتصادية – الاجتماعية ، وإن كان يلاحظ أنه حراك موضعي ولا توحي مؤشرات بأنه سيمتد لمناطق سورية أخرى، بخلاف ماجرى مع درعا في ٢٠١١، وربما هذا ما يفسر هدوء رد فعل السلطة السورية على مايجري في السويداء.

كتكثيف: منذ أن تأقلمت وتدولت الأزمة السورية في خريف ٢٠١١، ولم تعد داخلية كما كانت في الأشهر الستة الأولى من بدئها في درعا، فإن تناول ما يجري في سوريا لا يمكن أن يكون أساساً إلا تناولاً لمايجري بين القوى الفاعلة في الأزمة السورية والتي هي بالترتيب من حيث القوة :الولايات المتحدة ، روسيا تركيا، إيران.

*المركزالكردي للدراسات

قمة مجموعة العشرين (G20).. قراءة في النتائج

*ترينديز للبحوث/قسم الدراسات الاستراتيجية

• مقدمة:منذ الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول الكبرى تشكيل النظام العالمي، والتوجه نحو الاقتصاد لتعويض الخسائر الفادحة التي أصابت معظم دول العالم، حتى التي لم تدخل الحرب بشكل مباشر، وبدأت التجمعات الاقتصادية في الظهور على الساحة الدولية، لا سيّما فيما بين الدول الرأسمالية. ثم أخذت تلك التجمعات تتزايد لتصبح ظاهرة في العلاقات الدولية منذ العقد الأخير من القرن الماضي؛ الأمر الذي جعلها سمة مميزة للنظام العالمي الجديد، الذي واكب نهاية الحرب الباردة، ثم ارتبط بقوة بتسارع خطى العولمة.

ولقد تعزز هذا التوجه نحو التجمعات الاقتصادية، على خلفية ما أحدثته عملية العولمة من تحولات هيكلية في

البنيان الاقتصادي العالمي، وما ترتب عليها أيضًا من تداعيات سلبية فاقت قدرة أي دولة بمفردها، أو أي تجمع بمفرده، على مواجهتها، فضلاً عن مواجهة تداعياتها التي تمثّلت في إعادة توزيع مراكز القوى والأدوار الاقتصادية لغير صالح القوى التي كانت مهيمنة تاريخيًا. وفي خضم ذلك المشهد، بدأ العديد من التجمعات الإقليمية والدولية يُعيد تشكيل نفسه من جديد، لمواكبة التطورات الجارية، بما يعزز من ديناميكية تفاعلاتها وتأثيراتها.

وفي هذا الإطار، تأسست مجموعة العشرين G٢٠ عام ١٩٩٩م، بمبادرة من قمة مجموعة السب (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، من أجل تجميع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة، في شكل منتدى لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية؛ لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية العالمية.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، تم رفع مستوى المشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين إلى مستوى القمة، وذلك من خلال حضور رؤساء الدول والحكومات.

وفي هذا العام يعقد المنتدى قمته السنوية الثامنة عشرة في نيودلهي بالهند، في ظل ظروف عالمية سياسية واقتصادية وبيئية وصحية، باتت تهدد مستقبل العالم أجمع. وفي هذا الإطار، تناقش هذه الورقة جدوى هذه القمة، من خلال الوقوف على أهميتها، واستعراض الموضوعات التي طُرحت على أجندتها، وآليات تحقيق أهدافها، وأبرز التحديات التي تواجهها، وتستعرض كيف يمكن لها أن تتغلب عليها.

أولًا: أهمية القمة

بادئ ذي بدء، فإن أهمية اجتماع قمة رؤساء دول وحكومات منتدى مجموعة العشرين G٢٠ في الهند تنبع من أهمية المنتدى ذاته؛ وذلك لعدة اعتبارات:

- من الناحية الاقتصادية

إن منتدى مجموعة العشرين، هو تجمع من القوى الاقتصادية الأكثر قوة على مستوى العالم، والتي تضم ١٩ دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

ولقد تطورت مجموعة العشرين لتصبح واحدة من أكثر التجمعات الدولية نفوذًا؛ حيث تمثل دول المجموعة (٨٥٪) من الناتج الاقتصادي العالمي، و(٧٥٪) من التجارة العالمية، ويمثل مجموع سكانها ثلثيْ سكان الكرة الأرضية.

- من الناحية السياسية

مجموعة العشرين، بجانب أنها منتدى دولي يجمع أكبر الاقتصادات في العالم، فهو أيضًا يضم أكبر اللاعبين الاستراتيجيين على الساحة العالمية، ومن ثم فإن اجتماعاته على مستوى القمة تُعَدُّ – في حد ذاتها – فرصة لا تتوفر كثيرًا لالتقاء أقوى الزعماء السياسيين في العالم على منصة مشتركة، بغض النظر عن الاختلاف في الأيديولوجيات، والأنظمة السياسية والمصالح الاقتصادية.

وجديرٌ بالذكر أن هناك اجتماعات تُعقد على هامش القمة – أكثر مرونةً وغير رسمية – من أجل تبادل الأفكار وتعزيز العلاقات، ومناقشة اهتمامات ثنائية معينة، أو قضايا أخرى غير مدرجة في جدول الأعمال الرسمي للقمة. لذا؛ تُعَدُّ قمة المجموعة العشرين فرصة ثمينة لتذويب الخلافات، أو التمهيد لبناء علاقات دولية جديدة، أو تحديد معالم العالم الجديد، سواء على مستوى التحالفات السياسية أو المصالح الاقتصادية. كما أنها أيضًا تمثل فرصة سانحة لاستعراض العضلات أو جس النبض بين القوى المتنافسة.

وفي هذا الصدد، يؤكد بعض الخبراء على أن مجموعة العشرين هي المنتدى الأكثر تمثيلاً لتوازن القوى العالمي الحالي؛ حيث تنتمي إليها الدول الديمقراطية الرأسمالية، مثل مجموعة السبع، كما تضم العديد من الديمقراطيات الصاعدة، بما في ذلك البرازيل والهند وإندونيسيا، بالإضافة إلى دول كبرى مؤثرة عالميًا، مثل الصين وروسيا.

ولهذا السبب، وصف «ستيوارت م. باتريك»، المحلل في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (CFR)، صعود مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٨م، باعتباره لحظة فاصلة في الحوكمة العالمية، وزعم أن المجموعة كانت تمثل المنتدى الأنسب لمعالجة هذه المشكلة، وقال إن المجموعة يمكنها «المساعدة في تغيير النظام الجيوسياسي الصارم أحيانًا».

ومن الأمور التي تُضفي مزيدًا من الأهمية السياسية على اجتماعات قمة المجموعة، هو مشاركة المنظمات الدولية الكبرى، حيث تشارك بانتظام كُلٌّ من (الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

وبصفتها رئيسة القمة الحالية ومضيفتها، وجهت الهند الدعوة لحضور قمة هذا العام، إلى رؤساء المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، الوكالة الأسترالية للتنمية في نيباد، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا). كما تمت دعوة تسع دول جديدة هي: بنجلاديش، وهولندا، وعُمان، وسنغافورة، ونيجيريا، وأسبانيا، ومصر، وموريشيوس، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبالنسبة لاستضافة دولة الإمارات فإن مشاركتها تأتي لما تتمتع به من دور مهم ورئيسي في إحدى القضايا الرئيسية على أجندة عمل القمة، ألا وهي قضية التنمية المستدامة والتغير المناخي، وباعتبارها كذلك رئيسة ومُضيفة مؤتمر الـ COP ٢٨ الذي سيُعقد في نوفمبر ٢٠٢٣.

- أهداف القمة

منذ انطلاقها في ٢٠٠٨م، تطورت وتوسعت أجندة قمة مجموعة العشرين إلى ما هو أبعد من الاقتصاد؛ حيث كان التوسع التدريجي لأجندة مجموعة العشرين استجابةً لحقيقة مُفادها أن إدارة المخاطر ذات الطبيعة غير الاقتصادية، مثل التوترات الجيوسياسية، وقضايا البيئة، والأوبئة، وتغير المناخ، والطاقة، والتجارة، والتنمية المستدامة، من بين أمور أخرى، كل ذلك بات يكتسب أهمية شديدة على أجندة النظام العالمي.

وعلى صعيد قمة الهند ٢٠٢٣م؛ أشار رئيس الوزراء الهندي «ناريندرا مودي» إلى أولويات بلاده في رئاسة القمة وهي كالآتي:

١. التركيز على النمو الاقتصادي العالمي والغذاء والطاقة.
٢. السعي لتحقيق تقدم جريء في مجالات الصحة والزراعة والتعليم.
٣. حشد التمويل للتخفيف من آثار تغير المناخ والأمن الغذائي العالمي.
٤. تعزيز مكافحة الجرائم المالية.
٥. إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف لتصبح أكثر شمولاً.
٦. دعوة الاتحاد الإفريقي – كعضو كامل العضوية في مجموعة العشرين – إلى قمة نيودلهي. وهو ما يجعل من الهند صوتًا للجنوب العالمي.

- الأوضاع العالمية الراهنة

يعاني النظام العالمي الراهن من أزمات معقدة ومتوالية؛ أهمها استمرار تداعيات جائحة كورونا، والتضخم المرتفع

في أسعار الطاقة والغذاء، والركود أو التراجع المستمر في النمو الاقتصادي، وتحديات الديون في البلدان النامية والأسواق الناشئة، والحروب التجارية جراء اتباع إجراءات حمائية متزايدة.

ويتزامن مع ذلك كله، حدوث أزمة غير مسبوقة في تغيرات المناخ، التي هددت بتفاقم الفقر والمجاعات والأزمات الإنسانية، وحرائق الغابات، وأثرت سلبًا على خطط التنمية المستدامة في عدد كبير من الدول، وخاصة النامية، وأدت إلى اضطراب سلاسل التوريد على المستوى العالمي، بالإضافة إلى ما أحدثته من حالات الفوضى والارتباك التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم، مثل ما يحدث في القارة الأوروبية من توتر أمني وسياسي جراء تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في عدد من الدول الإفريقية، التي باتت تشهد انقلابات عسكرية مؤخرًا، إلى جانب الحروب الأهلية في عدد من دول العالم.

هذا المشهد العالمي المتأزم قد بات يزداد تأزمًا مؤخرًا على وقع استقطاب دولي حاد، يكاد يجهض أي جهد جماعي يسعى لمواجهة الأزمات العالمية؛ وهو ما يُضفي مزيدًا من الأهمية على اجتماع القمة الثامنة عشرة لمجموعة العشرين في الهند هذا العام؛ وذلك بغرض تجاوز المصالح الوطنية الضيقة في سبيل مجابهة تلك الأزمات العالمية، من منظور عمل منسق وجماعي.

ثانيًا: التحديات التي تواجه مجموعة العشرين

١. غياب التجانس والتنسيق

رغم أن مجموعة العشرين أقل بيروقراطية من أغلب المنظمات الدولية، وتتمتع بطيف سياسي واقتصادي واسع ومتنوع يمكن أن يثري عملها، إلاَّ أن هذه الإيجابية هي في حد ذاتها كانت تمثّل سلبية كبيرة؛ حيث أفقدت المجموعة ميزة التجانس، وأوجدت تضاربًا ملحوظًا في المصالح، مما يهدد بإجهاض خطط وأهداف المجموعة؛ حيث يجعل من الصعب عليها التوصل إلى إجماع حول القضايا المهمة.

والمثال على ذلك أن كُلاً من روسيا والصين ترفضان طرح القضايا الأمنية والسياسية في منتدى مجموعة العشرين، باعتباره مُنْتَدًى اقتصاديًا وماليًا بالأساس، في حين يعتقد أعضاء مجموعة السبع أن عدم طرح هذه القضايا لن يكون أمرًا مناسبًا، نظرًا للتأثيرات المتتالية التي تخلفها تلك القضايا على الاقتصاد العالمي.

٢. اختلاف توجهات القوى الكبرى بشأن بعض القضايا المهمة:

أ. القضايا الجيوسياسية:

في الواقع، ينبغي الاعتراف بأن القضايا الجيوسياسية لم تتدخل في جدول أعمال مجموعة العشرين إلاَّ بعد نشوب الأزمة الروسية الأوكرانية، وصارت تداعياتها تمثل عبئًا ثقيلاً على قمم المجموعة، لا سيّما أن انقسامات مواقف الأعضاء بشأنها باتت تهدد بإخراج القمة عن مسارها، وتفقدها زخمها.

في الوقت نفسه فإن غياب الرئيسين – الروسي بوتين، والصيني بينغ – عن قمة الهند الراهنة، قد حمل دلالات واسعة في هذا السياق، بما يهدد وضع المجموعة كمنتدى للقيادة العالمية، في ظل اتساع الفجوة والتباينات بين الدول الأعضاء في المجموعة من جهة، ومن جهة أخرى سعي مجموعة من الأعضاء للانخراط في تكتلات موازية – مثل «بريكس» – مؤخرًا، وهو الأمر الذي اعتبره الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» دليلاً عن مدى «الخلل الوظيفي» الذي باتت تعانيه الأسرة العالمية.

ب. قضية التغير المناخي:

رغم الإجماع حول أهمية القضية، وأثرها على كثير من الأزمات العالمية، ووضعها على رأس أجندة قمم المجموعة مؤخرًا، إلاَّ أن اختلاف الرؤى إزاء التعامل معها قد يجهض دور المجموعة في هذا الإطار.

والمثال على ذلك هو أن اجتماع وزراء الطاقة في مجموعة العشرين في الهند قد انتهى دون التوصل إلى توافق في الآراء، فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، وذلك بعد اعتراض كبار منتجي الوقود الأحفوري من أعضاء المجموعة – وهم السعودية وفرنسا وروسيا والصين وجنوب إفريقيا وإندونيسيا – على هدف المجموعة المتمثل في زيادة قدرات الطاقة المتجددة إلى ثلاثة أمثالها خلال هذا العقد[٥].

ج. الدعوة إلى نظام تجاري عالمي عادل وشامل:

من المعروف أن تحقيق التوازن بين مصالح الدول المتقدمة والنامية، ومعالجة الاختلالات التجارية، وتعزيز نظام اقتصادي ومالي عالمي قائم على قاعدتيْ التوازن والعدل، يُعَدُّ من أحد أهم أهداف قمم المجموعة في السنوات الثلاثة الماضية، إلاَّ أن هذا الأمر يبدو هدفًا طموحًا ومثاليًا وصعب المنال، في ظل التنافس السياسي والاقتصادي الكبير بين الدول الكبرى أعضاء المجموعة.

وفي هذا الإطار، هناك من يشكك في فعالية مجموعة العشرين – أصلاً – في قدرتها على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية وبين إدارة الاقتصاد العالمي؛ حيث يرى أن دول مجموعة السبع G7، هي التي تهيمن على المجموعة، وتستغلها لخدمة مصالحها، كما تفعل مع المؤسسات المالية الدولية. وجُلّ ما تفعله الرأسمالية الغربية هو فقط إيجاد وسيلة للتحكم في حركة تغيير بنية الاقتصاد العالمي، أو على الأقل تسعى إلى إبطائها عبر آليات عمل جماعية، بعد أن أخفقت مؤسسات الرأسمالية العالمية في مواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا في العالم، وفقدت ثقة المجتمع الدولي فيها.

٣. غياب قاعدة الإلزام

من أبرز نقاط الضعف في المجموعة، أن القرارات التي تصدر عن اجتماعاتها أو قممها لا تتمتع بصفة الإلزام؛ فالدول الأعضاء ليست ملزمة قانونًا بتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات مجموعة العشرين أو قممها. كما أن عدم وجود أمانة دائمة للمجموعة يجعل عملية مراقبة تنفيذ قراراتها أمرًا صعبًا، وغير فعال.

على سبيل المثال، وافقت دول مجموعة العشرين على عدد من المبادئ التوجيهية لمنع تمويل الإرهاب، ولكن بسبب افتقادها لآلية تفرض الالتزام بما تم الاتفاق عليه، فإن هذه المبادئ قد فقدتْ كثيرًا من زخمها.

ثالثًا: دلالات اختيار الهند لرئاسة القمة

بادئ ذي بدء، فإن تولي إندونيسيا رئاسة القمة السابقة، وتولي الهند الرئاسة الحالية، وتولي البرازيل الرئاسة القادمة، كُلّ ذلك يُعَدُّ مؤشرًا ذا دلالة مهمة على اعتراف مجموعة العشرين بأهمية التحول نحو اقتصاد عالمي أكثر توازنًا بين البلدان المتقدمة والنامية. ولقد جسد اختيار الهند لشعار وموضوع قمتها رسالة قوية في السعي نحو تحقيق نمو عادل ومنصف للجميع في العالم.

فالشعار الذي يمثل زهرة لوتس ناشئة، وبتلاتها السبع التي تمثل سبع قارات في العالم وسبع نوتات موسيقية، ترمي إلى تأكيد الكرة الأرضية على القيم الأساسية لجميع أشكال الحياة، بما فيها الإنسان والحيوان والنبات والكائنات الحية الدقيقة، وعلاقاتها المتبادلة على كوكب الأرض والكون الأوسع. وقد تم استيحاء هذه الفكرة من المبدأ الذي يحمل اسم Vasudhaiva Kutumbakam حسب المعتقد الهندوسي، والذي يعني أن العالم أسرة واحدة.

وبلا شك، فإن رئاسة قمة مجموعة العشرين تمثل أهمية استراتيجية لدولة الهند؛ إذ إن الهند حتى الآن لم تترجم بروزها السياسي والاقتصادي إلى تأثير متناسب على السياسات العالمية.

ومن ثم فإن رئاستها لمجموعة العشرين هذا العام تعتبر فرصة أمامها لاكتساب مكانة بارزة في عملية صنع القرار العالمية؛ حيث تمنحها فرصة فريدة لتعزيز دورها في النظام الاقتصادي العالمي، وتوفر لها منصة للتواصل مع القوى الكبرى الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وروسيا، بشأن القضايا ذات الأهمية العالمية. كما تمنحها القدرة على التأثير – بشكل كبير – على علاقات الهند، وتعزز موقعها في منطقة المحيطين الهندي والهادي والجنوب العالمي.

وأمام التحديات التي تواجهها مجموعة العشرين، واجتماعها السنوي على مستوى القمة، شدد رئيس الوزراء الهندي خلال كلمته في افتتاح قمة مجموعة العشرين على ضرورة تحقيق التفاهم العالمي لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية، ومسألة الأمن الغذائي وأزمة الأسمدة، والانقسام بين الشمال والجنوب.

وأشار إلى أن جائحة كوفيد خلقت أزمة ثقة عالمية، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت إلى تفاقم هذه الأزمة. وقال إن العالم مثلما تمكن من هزيمة كوفيد، فسوف يمكنه أيضًا التغلب على الخلافات الراهنة، ودعا إلى السعي لتحويل أزمة الثقة هذه إلى تفاهم عالمي.

وقال «مودي» في كلمته إن «القرن الحادي والعشرين هو الوقت المناسب لإظهار اتجاه جديد للعالم، إذ إن التحديات العالمية القديمة قد باتت تتطلب حلولاً جديدة، وهو ما يحتم علينا اتباع نهج يركز على الإنسان لحل هذه التحديات».

رابعًا: قراءة في البيان الختامي للقمة

مما لا خلاف عليه أن الهند قدمتْ شعارًا وموضوعًا نبيلاً بامتياز في قمة مجموعة العشرين، ورفعت سقف الطموحات بشأن مخرجات القمة. ورغم الأزمات والتحديات الهائلة التي تواجه النظام العالمي الراهن، والعوامل السلبية التي تؤثر على فاعلية مجموعة العشرين، فقد استطاعت الهند العبور بالقمة إلى بر الأمان.

بعد (١٥٠) ساعة من المفاوضات الشاقة، عُقد خلالها (٢٢٠) اجتماعًا في (٦٠) مدينة هندية، تم خلالها مناقشة جميع القضايا، بما فيها القضايا الشائكة والخلافية، وفي مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية، بعد كل ذلك استطاعت الهند، الحصول على بيان ختامي بتوافق (١٠٠٪)، وبهذا تكون قد حققت العديد من النقاط الإيجابية التي ستعود – بلا شك – بالنفع على الهند، وعلى المجموعة والعالم بأسره.

ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه في البيان:

- أولًا: التركيز على القضايا الاقتصادية بدلًا من القضايا الجيوسياسية

إن النصر الكبير الذي حققته الهند، وتغلبت فيه على إشكالية مؤتمر القمة السابق في «بالي» بإندونيسيا، هو أنها

نجحت في إقناع الحضور بإعطاء الأولوية لقضايا الاقتصاد والتنمية المستدامة، وحماية الكوكب، مما يعود بالنفع على الجميع، وتنحية القضايا الجيوسياسية – ولو مؤقتًا – حتى لا تكون سببًا في خسارة الجميع.

ورغم هذا، فإن البيان لم يَخْلُ من الإشارة إلى الحرب الروسية الأوكرانية، ولكن هذه الإشارة كانت متوازنة، حيث لم تُظهر انحيازًا لطرف على الآخر، وربما لهذا يظن الجميع أنها حققت المراد؛ فقد طالب البيان بالتزام الجميع بميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، كما أشار إلى الآثار السلبية لتداعيات تلك الحرب على الاقتصاد العالمي، وغيرها من الأزمات.

ودعا البيان إلى استئناف «مبادرة البحر الأسود» للنقل الآمن للحبوب والبضائع، في الوقت المناسب والفعال، من أجل البلاد النامية، لا سيّما الإفريقية منها. وهي صياغة عامة، لا تحتوي على أدنى إدانة لأي طرف، بل ربما تلقى قبولاً أكثر من قِبَل الطرف الروسي.

ثانيًا: الإنسان هو محور كل تغيير

ربما ما سيجعل إعلان نيودلهي لمجموعة العشرين خالدًا في الأذهان، هو اعتباره مَعْلَمًا رئيسيًا في الدعوة إلى إنشاء نموذج تنمية يركز على الإنسان، ويهدف إلى خلق نظام دولي جديد، يضع رفاهية الإنسان وجودة حياته في قمة أولوياته.

ثالثًا: خلق عالم أكثر شمولًا وتشاركًا

عَكَسَ البيان في ديباجته، وعبر العديد من فقراته، الشعار والموضوع الذي اختارته الهند للقمة، وأكد على فلسفة العيش المشترك في وئام مع النظام البيئي المحيط، وضرورة العمل بشكل جماعي من أجل مواجهة التحديات العالمية.

وأشار إلى أن العالم ما زال يملك الفرصة للخروج من أزماته، وبناء مستقبل أفضل، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي، والاستخدام العادل والنظيف للطاقة، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه التحديات، واتباع نماذج تنمية تنفذ خطط تنموية مستدامة – شاملة وعادلة – على مستوى العالم، وبحيث لا تستثني أحدًا. وفي هذا الصدد، ثَمَّنَ البيان خطوة انضمام الاتحاد الإفريقي باعتباره عضوًا في مجموعة العشرين، مؤكدًا على مواصلة مناقشة تعميق التعاون بين المجموعة وبين الشركاء الإقليميين الآخرين.

رابعًا: آليات العمل

لعل أبرز ما حرص البيان على تأكيده – من بدايته إلى نهايته – هو الآليات التي من خلالها يستطيع كل عضو من الأعضاء، وكل من يهتم بتحقيق أهداف هذا البيان، أن يطبقها، ومن أبرزها:

١. تسريع النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل.
٢. تسريع التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
٣. متابعة انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة/ الكربون المنخفض، ومسارات التنمية المستدامة بيئيًا، والقادرة على الصمود، من خلال دعم نهج متكامل وشامل.
٤. تسريع إجراءات مواجهة تحديات التنمية والمناخ، وتعزيز أنماط الحياة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على التنوع البيولوجي والغابات والمحيطات.

٥. تحسين الوصول إلى التدابير الطبية المضادة، ومنح المزيد من الإمدادات والقدرات الإنتاجية في البلدان النامية؛ للاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ الصحية المستقبلية.

٦. دعم جودة التعليم، والحد من مخاطر الكوارث، وإنشاء بِنًى تحتية قادرة على الصمود.

٧. تعزيز النمو المرن، من خلال معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية بشكل عاجل وفعال.

٨. زيادة التمويل من جميع المصادر لتسريع التقدم في أهداف التنمية المستدامة.

٩. تسريع الجهود وتعزيز الموارد لتحقيق بنود اتفاق باريس، بما في ذلك هدف التحكم في درجة الحرارة.

١٠. إعادة تنشيط التعددية والإصلاح والتعاون داخل المؤسسات الدولية، لجعل الحوكمة العالمية أكثر تمثيلاً وفعالية وشفافية ومساءلة.

١١. مواصلة الإصلاحات من أجل إنشاء بنوك تنمية متعددة الأطراف، تكون أفضل وأكبر وأكثر فعالية لمواجهة التحديات العالمية، بغرض تحقيق أقصى قدر من التأثير التنموي، من أجل إيجاد ميثاق تمويل عالمي جديد.

١٢. تحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية والبنية التحتية العامة الرقمية، والاستفادة من فرص التحول الرقمي لتعزيز النمو المستدام والشامل.

١٣. تعزيز العمالة المستدامة والجودة الصحية والآمنة والمربحة.

١٤. سد الفجوات بين الجنسين، وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة للمرأة في الاقتصاد كصانعة قرار.

١٥. دمج وجهات نظر البلدان النامية بشكل أفضل، بما في ذلك أقل البلدان نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في جدول أعمال مجموعة العشرين المستقبلي، وتعزيز صوت البلدان النامية في عملية صنع القرار العالمي.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن تأييد الزعماء للإعلان قد اعتُبر بمثابة نجاح رائع لدولة الهند؛ حيث كانت هناك مخاوف كثيرة من أن تنتهي القمة دون إعلان. وهو ما عبر عنه رئيس وزراء الهند، حين تنفس الصُّعَداء قائلاً: «بفضل العمل الجاد الذي قامت به فرقنا، وبسبب تعاونكم، كان التوافق على إعلان قمة قادة مجموعة العشرين». ولقد استحق رئيس الوزراء الهندي «ناريندرا مودي»، إشادة الدبلوماسيين به على دوره البناء والمعتدل.

الخاتمة

لا شك أن مجموعة العشرين قد باتت تفرض نفسها كأحد أهم المنتديات الاقتصادية العالمية. ومن المُسَلَّم به أنها تمتلك إمكانيات هائلة للتأثير، ولكن عجزها عن تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية – شأنها شأن معظم التجمعات الدولية – يُفقدها الكثير من قدرتها على التأثير، وتحقيق الأهداف.

لذا، كان لا بُدَّ أن نأخذ بعين الاعتبار سؤالاً مهمًا، بدأت مراكز الدراسات والبحث في العالم طرحه بقوة، وهو: هل تملك آليات صناعة القرار في شبكة العلاقات الدولية – حاليًا – القدرة على إحداث تغيير جذري في بنية النظام العالمي السياسية والاقتصادية، وقضايا أخرى متعلقة، مثل المناخ والبيئة ومواجهة الأوبئة؟ أم أن تلك الآليات ستظل – واقعيًا – أسيرة المصلحة الوطنية الضيقة؟ وربما الإجابة على ذلك التساؤل هي التي سوف تحدد مستقبل مجموعة الواحد والعشرين G٢١.

«ممرات خضراء» عابرة للقارات ومستقبل التجارة العالمية

اعلنت في «قمة العشرين» لربط الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

«هذا المشروع هو تتويج لجهودنا المشتركة على مدى الأشهر القليلة الماضية»، وهو «مبني على مبادئ تحقق المصالح المشتركة من خلال تعزيز الترابط الاقتصادي والتأثير الإيجابي لدى شركائنا في الدول الأخرى والاقتصاد العالمي ككل».

بهذه الكلمات أعلن الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي ورئيس مجلس الوزراء، عن تطوير ممر جديد طموح للنقل بالسكك الحديد وعبر البحر يربط الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط، على هامش «قمة العشرين» في نيودلهي، السبت ٩ سبتمبر/ أيلول، في حضور رئيس القمة ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، والرئيس الامريكي جو بايدن، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ورئيس الامارات الشيخ محمد بن زايد.

وأشار الأمير محمد بن سلمان إلى أن المشروع سيوسع الخطوط الخاصة بالكهرباء وتجارة الهيدروجين لتعزيز أمن إمدادات الطاقة العالمية، إضافة إلى كابلات نقل البيانات العالية الكفاءة والموثوقة عبر الحدود. وشدد على أن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا سيساهم في تطوير السكك

الحديد والموانئ وتحديثها. ويكمل أحدث مشروع للنقل والاتصال الرقمي خطط التكامل الإقليمي القائمة، بما في ذلك مشروع السكك الحديد الذي يربط بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ويهدف الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا إلى تعميق الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول شريكة. ويضم المشروع ممرين: شرقي بين الهند والخليج العربي. شمالي بين الخليج وأوروبا. وتشمل المشاريع سكة حديدية ستشكّل بعد إنشائها شبكة عابرة للحدود من السفن إلى السكك الحديدية لتكملة طرق النقل البرية والبحرية القائمة لتمكين مرور السلع والخدمات .

وعلق بايدن: «هذه صفقة كبيرة حقاً». وأضاف الرئيس الامريكي أن المشروع سيساهم في جعل منطقة الشرق الأوسط «أكثر استقراراً وازدهاراً وتكاملاً» وسيربط الجزء الشرقي من الممر الهند بالخليج العربي، فيما يربط الجزء الشمالي منطقة الخليج بأوروبا.

وتخطط الولايات المتحدة تخطط لتوقيع خطة مشتركة للبنية التحتية مع الهند ودول في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي بهدف ربطها عبر شبكة من السكك الحديدية والطرق البحرية، في تطور يتزامن مع تعزيز الصين نفوذها في المنطقة الغنية بالنفط.

كانت الولايات المتحدة تعمل بهدوء على المشروع مع الهند والسعودية والإمارات بهدف ربط دول الشرق الأوسط بالسكك الحديدية، وبالهند عبر خطوط الشحن من موانئ المنطقة التي تمتد إلى أوروبا.

وتعتزم الولايات المتحدة وشركاؤها ربط القارتين بمراكز تجارية وتسهيل تطوير الطاقة النظيفة وتصديرها؛ وتمديد كابلات تحت البحر وربط شبكات الطاقة وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية لتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء

يتناسب الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا تماماً مع توسع السكك الحديد ونمو البنية التحتية في المملكة العربية السعودية من ضمن رؤية ٢٠٣٠. واجتذبت المملكة، البلد الأكثر تصديراً للنفط في العالم، استثمارات في البنية التحتية من دول كبرى، بما في ذلك كبرى الشركات في شرق آسيا.

> **المشروع سيوسع الخطوط الخاصة بالكهرباء وتجارة الهيدروجين**

وعندما زار الأمير محمد بن سلمان كوريا الجنوبية في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام المنصرم، وقعت مذكرة تفاهم بين شركة «هيونداي روتيم» الصناعية العملاقة ووزارة الاستثمار السعودية لبناء نظام للسكك الحديد لمدينة «نيوم» المستقبلية.

وتخطط المملكة لإضافة ثمانية آلاف كيلومتر من السكك الحديد إلى الشبكة الحالية التي يبلغ طولها ثلاثة آلاف و٦٥٠ كيلومتراً.

وواجهت خطة السكك الحديد في دول المجلس تأخيرا لأسباب فنية وإدارية ولم يتم بناء سوى جزء من الشبكة التي يبلغ طولها ألفان و١٠٠ كيلومتر منذ إطلاقها قبل أكثر من عقد بتكلفة تقدر بأكثر من ١٥ مليار دولار.

ولم تقدم مذكرة التفاهم تفاصيل عن كيفية تطوير الممر وتمويله، لكنها أشارت إلى عزم المشاركين

«الاجتماع خلال الأيام الـ ٦٠ المقبلة لوضع خطة عمل ذات جداول زمنية والالتزام بها».

ممر لوبيتو في أفريقيا

وأعلن بايدن عن خطة لتطوير ممر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يربط الاتحاد الأوروبي وأنغولا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيربط ممر لوبيتو جنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية والشمال الغربي لزامبيا بالأسواق التجارية الإقليمية والعالمية عبر ميناء لوبيتو في أنغولا.

ووفقا لبيان صادر عن الموضوع، «يتعاون الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم تطوير الممر، بهدف تسريع المشروع بالشراكة مع الدول الأفريقية الثلاث، بما في ذلك إطلاق دراسات جدوى لتوسيع خط السكك الحديد الجديد بين زامبيا وأنغولا».

> **الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا سيساهم في تطوير السكك الحديد**

ومع تطوير الصين سلسلة من المشاريع التي تصل قيمتها إلى عشرات المليارات من الدولارات في مناطق مختلفة، لا ترغب الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون في التخلف في المنافسة الجيوسياسية الجديدة على البنية التحتية التي تستهدف كسب الحلفاء والأصدقاء.

كيف سيغير الممر الاقتصادي شكل التجارة العالمية؟

يتيح مشروع الممر الاقتصادي، عديداً من الفرص الواعدة للدول المشاركة، عبر خلق طريق تجارية موثوقة وأكثر فعالية من حيث التكلفة، وبما يعزز مرونة سلاسل التوريد، الأمر الذي ينعكس بدوره على عديد من دول العالم، بخلاف الدول التي يشملها الممر.

الاتفاق الذي وصفه الرئيس الامريكي، جو بايدن، بأنه «سوف يغير قواعد اللعبة»، يضم عدة دول، ويشمل مشروعات للسكك الحديدية وربط الموانئ البحرية، إلى جانب خطوط لنقل الكهرباء والهيدروجين، وكابلات نقل البيانات. ويهدف المشروع إلى إنشاء خطوط للسكك الحديدية، وربط الموانئ البحرية، لتعزيز التبادل التجاري وتسهيل مرور البضائع.

كما يهدف الممر الجديد إلى تيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط أنابيب، من أجل تعزيز أمن الطاقة، ودعم جهود تطوير الطاقة النظيفة.

المشروع يهدف أيضاً، إلى تنمية الاقتصاد الرقمي عبر الربط والنقل الرقمي للبيانات من خلال كابلات الألياف البصرية.

وبحسب وكالة الأنباء الإماراتية، فإن المشروع يتألف من ممرين منفصلين هما « الممر الشرقي » الذي يربط الهند مع الخليج العربي و»الممر الشمالي» الذي يربط الخليج بأوروبا، مضيفة أن الممرات تشمل سكة حديد ستشكل بعد إنشائها شبكة عابرة للحدود من السفن إلى السكك الحديدية لتكملة طرق النقل البرية والبحرية القائمة لتمكين مرور السلع والخدمات.

فيما ذكرت تقارير صحافية غربية، أن المشروع الجديد -المدعوم من إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن، والذي وصفه بالاتفاق التاريخي- يمثل

بالنسبة لواشنطن مواجهة لنفوذ بكين المتصاعد في المنطقة، في ضوء المساعي الغربية في تقليل الاعتماد على الإمدادات من بكين.

ومن شأن الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا والشرق الأوسط IMEC أن يعزز المنافسة ويتيح فرصاً وطرقاً أوسع، وبما يعزز من ديناميكية الاقتصاد العالمي.

أهمية الممر الاقتصادي

من الولايات المتحدة الامريكية، يقول الاستاذ بجامعتي كاليفورنيا وبافالو، نالان سواريش، في تصريحات خاصة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»:إن الممر الاقتصادي الجديد بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) سيربط بين دول الهند والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل وأوروبا. وسيكون له مساران: الممر الشرقي (الهند – الخليج العربي) والممر الشمالي (الخليج العربي – أوروبا).

ستكون هنالك شبكة عبور وطرق الشحن منوعة ما بين السفن والسكك الحديدية، علاوة على شبكات الطرق الموجودة بالفعل. ولكن سيكون هناك توسع كبير في القدرات، ويتم التخطيط لتطبيقات التكنولوجيا الرقمية الحديثة في جميع القطاعات الحالية.نأمل أن توفر IMEC طريقاً تجارية موثوقة وأكثر فعالية من حيث التكلفة، وتزود العالم بطريق تجاري منافس آخر وممر اقتصادي يضيف إلى شبكة مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي تصورها الصينيون.

من المفترض أن تساعد إضافة طريق التجارة IMEC في سلاسل التوريد الأكثر مرونة والتي سوف تفيد عديداً من الدول على مستوى العالم (بما في ذلك تلك التي هي خارج الهند وأوروبا).

وسوف يعوض ذلك الاعتماد المفرط على مصادر الإمداد الصينية وطرق التجارة التي تسيطر عليها الصين. وفي وقت سابق من هذا العام.

ويلفت الأستاذ الجامعي المتخصص في إدارة العمليات والاستراتيجيات، إلى مساعي أوروبا إلى تقليل الاعتماد على الإمدادات الصينية، قائلاً: «لقد تحدثت رئيسة المفوضية الأوروبية، السيدة أورسولا فون دير لاين، عن إزالة المخاطر التي تواجه أوروبا من الاعتماد المفرط على مصادر الإمداد الصينية وطرق التجارة.. والآن تعيد إيطاليا النظر في أفكارها بشأن مبادرة الحزام والطريق، بعد أن شهدت علاقة تجارية غير متكافئة مع الصين. وبالمثل، بالنسبة لعديد من البلدان الأخرى».

> **يضم المشروع ممرين شرقي بين الهند والخليج العربي و شمالي بين الخليج وأوروبا**

وتبعاً لذلك، فإن «هذا الممر الاقتصادي الجديد والطريق التجارية من شأنه أن يوفر مزيداً من المرونة في سلاسل التوريد الخاصة بها».

سيقوم الممر أيضاً بإدخال المنافسة مع مبادرة الحزام والطريق في القطاعات المتأثرة. لكن في هذه المرحلة، وفق سواريش، الذي يقول إن الصينيين يتمتعون بميزة كبيرة في قدرات البنية

التحتية، ولا تزال لديهم ميزة امتلاك عديد من مصادر توريد التصنيع، والوصول إلى المواد الخام والمعادن النادرة، وما إلى ذلك.

لذا، على المدى القصير (حتى ٤ أو ٥ سنوات) ليس لديهم الكثير مما يدعو للقلق من IMEC وبدلاً من ذلك، فإنهم يواجهون مشاكل ملحة أخرى الآن فيما يتعلق باقتصادهم.

ومن شأن الممر أن يعزز المنافسة في الاقتصاد العالمي بين ممرات ومحاور مختلفة، وبما يخلق مزيداً من الفرص والخيارات على طريق التنمية العالمية.

وفي هذا السياق، ذكر تقرير نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية، أن «المشروع الذي تم الاتفاق عليه على هامش مجموعة العشرين من شأنه أن يواجه النفوذ الصيني المتزايد في الدول العربية».

> **يتيح مشروع الممر عديداً من الفرص الواعدة للدول المشاركة**

وتجرى المحادثات حول مثل هذا المشروع، الذي سيشمل أيضاً كابلاً بحرياً جديداً وبنية تحتية لنقل الطاقة، خلف الكواليس بين الدول المعنية منذ أشهر، لكنها ستستمر الآن على أساس أكثر رسمية. ولم يتم تقديم أي التزامات مالية ملزمة، لكن الأطراف اتفقت على التوصل إلى «خطة عمل» خلال الستين يوماً المقبلة.

حقبة جديدة

قال الرئيس الامريكي، جو بايدن، إن الممر سيوفر «فرصاً لا نهاية لها» للدول المعنية، «مما يجعل التجارة وتصدير الطاقة النظيفة أسهل بكثير»، و«مد الكابلات التي تربط المجتمعات». وقال إن ذلك «سيسهم في جعل الشرق الأوسط أكثر استقرارا وازدهارا».

وقال البيت الأبيض في وثيقة نشرتها إدارة بايدن بشأن إعلان «الممر» الكبير بين الهند وأوروبا: «نريد إطلاق حقبة جديدة متصلة عبر شبكة سكك حديد، وربط الموانئ في أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا».

كما علقت رئيسة المفوضية الأوروبية :«هذه خطوة تاريخية.. سيكون هذا الرابط الأكثر مباشرة حتى الآن بين الهند والخليج العربي وأوروبا.. إنه جسر أخضر ورقمي عبر القارات والحضارات (..) خط السكك الحديدية سيجعل التجارة بين الهند وأوروبا أسرع بنسبة ٤٠ بالمئة».

قال جون فاينر، نائب مستشار الأمن القومي الامريكي، للصحفيين في وقت سابق، إن تطوير الممر يتماشى مع مساعي إدارة بايدن «لخفض درجة الحرارة» و«تهدئة الصراعات» في المنطقة، مع زيادة «الاتصال».

وبحسب تقرير الصحيفة البريطانية، فإنه «بالنسبة للولايات المتحدة، يمكن أن يكون المشروع بمثابة مواجهة لنفوذ بكين المتزايد في المنطقة، في وقت يعمل فيه شركاء واشنطن العرب التقليديون على تعميق العلاقات مع الصين والهند والقوى الآسيوية الأخرى».

«الإرهاب لن يربح».. الامريكيون يحيون ذكرى هجمات سبتمبر

*المرصد/فريق الرصد

احيا مسؤولون سياسيون وعسكريون ومواطنون عاديون، الاثنين، الذكرى الـ٢٢ لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بفعاليات خاصة أقيمت في نيويورك والعاصمة واشنطن وعدد من المدن الامريكية الأخرى.

وفي حين توجهت نائبة الرئيس، كامالا هاريس، إلى نيويورك لإحياء ذكرى الأحداث الدامية، أقام البنتاغون فعالية خاصة لإحياء ذكرى اليوم الذي اصطدمت فيه الطائرات المختطفة بمركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك والبنتاغون في فيرجينيا وسقطت واحدة في بنسلفانيا.

ووضعت السيدة الأولى، جيل بايدن، إكليلا من الزهور على النصب التذكاري للبنتاغون، الاثنين، واستضاف وزير الدفاع، لويد أوستن، حفلا تذكاريا أيضا بالنصب التذكاري.

وقال الوزير في كلمة خلال فعالية البنتاغون: «رجال ونساء وزارة الدفاع سوف يتذكرون دائما»، مؤكدا أن «الروح الامريكية لاتزال تصدح في وقت الاختبار». وأكد أن امريكا عززت أمنها العالم وتعمل على مواجهة التهديدات الإرهابية، متعهدا بالإبقاء على «امريكا آمنة».

وأكد رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارك ميلي، العمل بمواجهة التهديدات الإرهابية، وقال إن الإرهاب «لن يربح».

وكتب بايدن في تغريدة صباح الاثنين، بمناسبة الذكرى الهامة: «اليوم، نتذكر ٢٩٧٧ حياة ثمينة سُرقت منا في ١١ سبتمبر.. القصة الامريكية نفسها تغيرت في مثل هذا اليوم قبل ٢٢ عاما، لكن ما لا يمكن ولن يتغير هو طبيعة هذه الأمة».

وكتبت كامالا هاريس: «لن ننسى أبدا أرواح الـ ٢٩٧٧ شخصا التي فقدناها منذ ٢٢ عاما في منطقة «غراوند زيرو» وشانكسفيل والبنتاغون. ولا نزال مدينين للمستجيبين الأوائل الأبطال، وقلوبنا مع الأسر والأصدقاء الذين فقدوا أحباءهم».

«لن ننساهم»..

في ذكرى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أكد وزير الخارجية الامريكي، أنتوني بلينكن، أن «رجال ونساء وزارة الخارجية الامريكية لن ينسوا أبداً ذلك اليوم المأساوي والأرواح العديدة التي فقدت وأول المستجيبين الذين سارعوا إلى المخاطر لإنقاذهم».

وقال بلينكن، في بيان: «نستذكر أيضاً زملاءنا الذين قُتلوا في مثل هذا اليوم من عام ٢٠١٢ في بنغازي، بليبيا. ولا تزال شجاعتهم وتضحياتهم تشكل مصدر إلهام لهذه الوزارة وأمتنا».

وأضاف بلينكن أن «ذكرى أولئك الذين لقوا حتفهم في أحداث ١١ سبتمبر تذكرنا بالسبب الذي يجعلنا نواصل الكفاح ضد أولئك الذين يرتكبون أعمال الإرهاب. وفي السنوات التي تلت ذلك وقفنا جنباً إلى جنب مع شركائنا من جميع أنحاء العالم لإنهاء آفة الإرهاب وضمان محاسبة الإرهابيين على جرائمهم»، مؤكدا أن «الولايات المتحدة ستواصل الدفاع عن وطننا وشعبنا وحلفائنا».

التسلسل الزمني لهجمات ١١ سبتمبر

** بدأ التخطيط لهجمات ١١ سبتمبر/ أيلول قبل سنوات من عام ٢٠٠١. ووفقا لصحيفة «إل بايس»، حين بدأ خالد شيخ محمد، العقل المدبر للهجمات، في التخطيط للهجمات مع بداية التسعينيات. كما وضع خطة لمهاجمة عدة مواقع واغتيال البابا يوحنا بولس الثاني باستخدام ١١ طائرة قادمة من آسيا إلى الولايات المتحدة، عُرفت باسم «مؤامرة بوجينكا»، لكنها فشلت.

وقدم خالد شيخ محمد خطة معدلة لأسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة الراحل عام ١٩٩٦، يقترح فيها اختطاف ١٠ طائرات لضرب عدة أهداف. لكنه رفض الخطة باعتبارها معقدة للغاية. لكنهما أعادا تصميم الخطة وبدأ كلاهما في التخطيط لهجوم على الأراضي الأمريكية في أواخر عام ١٩٩٨ أو أوائل عام ١٩٩٩. وساعد محمد في ترتيب سفر الخاطفين، الذين كانوا على استعداد للموت أثناء الهجوم.

وصل الخاطفون إلى الولايات المتحدة في تواريخ مختلفة مع بداية عام ٢٠٠٠، وفي مارس/ آذار بدأوا في التدريب في العديد من أكاديميات التدريب على الطيران. وبحلول نهاية نفس العام وأوائل عام ٢٠٠١، تركوا البرامج واختاروا أهدافهم بالفعل.

وفيما يلي التسلسل الزمني لأحداث اليوم الذي شهد تنفيذ العمليات الإرهابية:

٦:٣١: الرئيس الأمريكي جورج بوش يذهب للركض حول منتجع «كولوني بيتش آند تنس» في «لونغبوت كي» بولاية فلوريدا، بعد أن أمضى هو وموظفوه الليل.

٧:٥٩ صباحًا: غادرت رحلة الخطوط الجوية الأمريكية رقم ١١ من مدينة بوسطن الواقعة في ولاية ماساتشوستس الأمريكية إلى مدينة لوس آنجلوس في ولاية كاليفورنيا، وكان على متنها ٨١ راكبا، ٩ منهم كانوا من أفراد الطاقم وفريق الخاطفين المكون من ٥ أفراد.

٨:٠٠: الرئيس بوش يتلقى تقريره الاستخباري اليومي، الذي لم يتم خلاله ذكر لأسامة بن لادن أو القاعدة.

٨:١٤: غادرت رحلة الخطوط الجوية المتحدة رقم ١٧٥ من بوسطن إلى لوس أنجلوس، وكان على متنها ٥٦ راكبا، ٧ منهم أفراد الطاقم، وفريق الخاطفين المكون من ٥ أفراد.

٨:١٤: تم اختطاف الرحلة ١١ بينما كانت الطائرة تحلق فوق وسط ماساتشوستس. اتجه الخاطفون بالطائرة نحو الشمال الغربي ثم جنوبًا متجهين إلى نيويورك.

٨:٢٠: غادرت رحلة الخطوط الجوية الأمريكية رقم ٧٧ وعلى متنها خمسة خاطفين.

٨:٤٢: غادرت رحلة الخطوط الجوية المتحدة رقم ٩٣ وعلى متنها أربعة خاطفين.

٨:٤٢ – ٨:٤٦: اختطاف الرحلة ١٧٥ فوق شمال غرب نيوجيرسي. الخاطفون يحولون الطائرة إلى الشمال الشرقي.

٨:٤٦: تحطمت الرحلة ١١ بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي، بين الطابقين ٩٣ و٩٩. وإلى جانب ركاب الطائرة قُتل على الفور عدد غير معروف من الأشخاص داخل المبنى.

٨:٥٠ – ٨:٥٤: اختطاف الرحلة ٧٧ فوق جنوب أوهايو. يقوم الخاطفون بتحويل الطائرة نحو الجنوب الشرقي. يقوم الطيار الخاطف هاني حنجور بإيقاف جهاز الإرسال والاستقبال.

٨:٥٥: الرئيس بوش يصل إلى مدرسة إيما بروكر الابتدائية في ساراسوتا بولاية فلوريدا، في إطار زيارة مقررة للترويج للتعليم. أخبره كبير موظفيه أندرو كارد أن طائرة اصطدمت بمركز التجارة العالمي. ثم تحدث الرئيس بعد ذلك مع مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس الموجودة في البيت الأبيض.

* * * * * *

٩:٠٣: الرئيس بوش يدخل الفصل الدراسي ويقرر مواصلة جدوله رغم تلقيه أنباء الهجوم.

٩:٠٣-٩:٠٢: تحطمت الرحلة ١٧٥ في الوجه الجنوبي للبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي، بين الطابقين ٧٧ و٨٥. ولم ينج أي من الركاب أو الطاقم، كما قُتل على الفور عدد غير معروف من الأشخاص داخل المبنى.

٩:٠٥: كان الرئيس بوش على وشك البدء في قراءة رواية «العنزة الأليفة» مع طلاب المرحلة الابتدائية عندما قاطعه كبير الموظفين أندرو كارد هامسًا للرئيس: «ضربت طائرة ثانية البرج الثاني. أمريكا تتعرض للهجوم". ويقرر الرئيس مواصلة القراءة.

٩:١٤: الرئيس بوش يدخل قاعة الدراسة المجاورة التي قام جهاز الخدمة السرية الأمريكية بتأمينها. ويتحدث الرئيس إلى نائب الرئيس ديك تشيني، وكوندوليزا رايس، وحاكم نيويورك جورج باتاكي، ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي روبرت مولر. يقوم بإعداد ملاحظات موجزة.

٩:٢٨: اختطاف الرحلة ٩٣ فوق شمال أوهايو. الخاطفون يحولون الطائرة نحو الجنوب الشرقي.

٩:٢٩: في مدرسة إيما إي بروكر الابتدائية، الرئيس بوش يدلي بأول تصريحاته حول الهجمات، مشيراً فيها إلى أنه

سيعود إلى واشنطن. «تحطمت طائرتان... في مركز التجارة العالمي... في هجوم إرهابي واضح على بلدنا».

٩:٤٧-٩:٣٦: تحطمت الرحلة ٧٧ في الجانب الغربي من البنتاغون. قُتل جميع الركاب وطاقم الطائرة، بما في ذلك ١٢٥ شخصًا على الأرض.

٩:٤٥: إدارة الطيران الفيدرالية تغلق المجال الجوي للولايات المتحدة.

٩:٥٧: على متن الرحلة ٩٣، بدأ تود بيمر ومارك بينغهام وتود بورنيت وجيريمي جليك وركاب آخرون ثورة وتحركوا ضد الخاطفين محاولين استعادة السيطرة على الطائرة.

٩:٥٨: انهار البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي بعد ٥٦ دقيقة من الاصطدام. انهار البرج بشكل أسرع من البرج الشمالي بسبب سرعة الاصطدام.

١٠:٠٣: تحطمت الرحلة ٩٣ جنوب شرق بيتسبرغ في مقاطعة سومرست، بولاية بنسلفانيا. وتعتقد لجنة التحقيق في أحداث١١ سبتمبر/ أيلول أن هدف الرحلة كان إما مبنى الكابيتول الأمريكي أو البيت الأبيض في واشنطن العاصمة. ويدعي خالد شيخ محمد، أن الهدف كان الكابيتول الأمريكي.

١٠:٢٠: الرئيس بوش يخبر نائبه أنه أمر بإسقاط الطائرات إذا لزم الأمر.

١٠:٢٨-١٠:٢٥: انهار البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي بعد ساعة و٤٢ دقيقة من الاصطدام.

١٠:٥٠-١٠:١٩: تحطمت خمسة طوابق من الجانب الغربي من البنتاغون عقب انهيار الطابقين الأول والثالث بسبب الحريق الذي اندلع بسبب الاصطدام.

١٣:٠٤: الرئيس بوش يضع الجيش الأمريكي في حالة تأهب قصوى في جميع أنحاء العالم.

١٤:٥٠: طائرة الرئاسة تهبط في قاعدة أوفوت الجوية، بلفيو، بولاية نبراسكا. والرئيس بوش يعقد اجتماعًا عبر الهاتف لمجلس الأمن القومي من مخبأ القيادة الاستراتيجية الأمريكية.

١٦:٣٦: الرئيس بوش يغادر قاعدة أوفوت الجوية.

١٧:٢٠:٣٣: انهيار مبنى مركز التجارة العالمي رقم ٧ بعد الأضرار الناجمة عن الحطام والحرائق داخل المبنى.

١٨:٥٤: الرئيس بوش يصل البيت الأبيض.

٢٠:٣٠. الرئيس يلقي كلمة قال فيها: «يمكن للهجمات الإرهابية أن تهز أساسات أكبر مبانينا، لكنها لا تستطيع أن تمس أساس أمريكا. إن هذه الأفعال تحطم الفولاذ، لكنها لا تستطيع أن تضعف عزيمة الولايات المتحدة».

* * * * *

٢١:٠٠: الرئيس يجتمع بمجلس الأمن القومي ويتلقى أدلة تثبت مسؤولية أسامة بن لادن عن الهجمات. وبوش يقول: «أخبر طالبان أن الكيل قد فاض منهم».

وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٦٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ شخص أصيبوا في الهجمات، التي أدت إلى مقتل ٢٩٩٦ شخصًا، بينهم ١٩ إرهابيًا من تنظيم القاعدة نفذوا الهجمات.

في ٢٠ سبتمبر، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة في حالة حرب، وبدأ «الحرب على الإرهاب». وفي ٧ أكتوبر بدأت الولايات المتحدة هجماتها على أفغانستان.

أدت هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول إلى عواقب ضخمة طويلة المدى، بما في ذلك إنشاء وزارة الأمن الداخلي وبدء العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق.

وكان لحرب العراق عواقب طويلة الأمد على الجغرافيا السياسية في جميع أنحاء العالم وعلى العمليات العسكرية الأمريكية في الخارج خلال الفترة المتبقية من القرن الحادي والعشرين.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

نوێگەری لەکاردا، کۆدەنگی لە بڕیاردا

پێنجەمین کۆنگرەی یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان

٢٧-٩-٢٠٢٣